اعداد مكتبة الروضة الحيدرية

المكتبة الرقمية

الرسائل الجامعية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة – كلية الآداب
قسم التأريخ

دور الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر السلام

(١٩١٩- ١٩٢١)

رسالة قدمتها الطالبة

رقية والي حسين البركاوي

إلى مجلس كلية الآداب – جامعة الكوفة وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

ربيع حيدر طاهر الموسوي

١٤٣٥ هـ ٢٠١٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

{ وَلَقَدْ أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَمَثَلاً مِنْ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ وَمَوْعِظَةً لِلْمُتَّقِينَ }

صدق الله العلي العظيم

(سورة النور: ٣٤)

الإهداء

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل ...

إلى كلَّ من في الوجود بعد الله ورسوله ...

أمـي الغالية

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ...

إلى من علموني علم الحياة ...

إلى من أظهروا لي ما هو أجملَ من الحياة ...

إخــوتي

شكر وعرفان

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، على ما أنعم وهدى ومَنَّ عليَّ طوال مدة البحث، والصلاة والسلام على سيد خلقه الرسول محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين.

في البدء أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل **الأستاذ المساعد الدكتور ربيع حيدر طاهر الموسوي،** الذي أشرف على رسالتي ولم يأل جهداً في التوجيه المثمر، والتشجيع والدعم، وسعة الصدر في تصحيح أخطائي بقراءته المتعددة لفصول الرسالة، إذ كان لأفكاره الأثر الكبير في تلافي الكثير من الهفوات لتكون الرسالة بالصورة الفضلى، وأدعو له بدوام الصحة والمزيد من التألق والعطاء.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المساعد الدكتور عماد هادي عبد علي الذي كان لي خير عون لما كان يقدمه لي من إيضاحات ومعلومات أفادتني في كتابة البحث، فجزاه الله عنّي خير الجزاء.

ومن جميل الوفاء، تقديم شكري إلى أساتذتي الأفاضل في المرحلة التحضيرية جميعاً الذين كانت لتوجيهاتهم العلمية الأثر الكبير في توجيهنا الدراسي والعلمي، ولاسيما (الأستاذ **الدكتور جاسب عبد الحسين الخفاجي، والأستاذ المساعد الدكتور علي عظم محمد، والأستاذ المساعد الدكتور عدنان حسن محبوبة، والأستاذ الدكتور أحمد ناجي الغريري، والأستاذ الدكتور علاء الرهيمي، والأستاذ الدكتور الهام محمود الجادر).**

وأسجل شكري وعرفاني إلى أساتذتي الأفاضل في قسم التاريخ في كلية التربية للبنات الذين تتلمذتُ على أيديهم فهم لم يدّخروا جهداً او نصحاً او توجيهاً لي في إتباع الأسلوب العلمي والتأريخي.

وأتقدم بالشكر إلى كل القائمين على المؤسسات العلمية، ومنها: دار الكتب والوثاق الوطنية، والمكتبة المركزية بجامعة الكوفة، والمكتبة المركزية بجامعة بابل، ومكتبة الروضة الحيدرية في النجف الأشراف، لمساعدتهم العلمية.

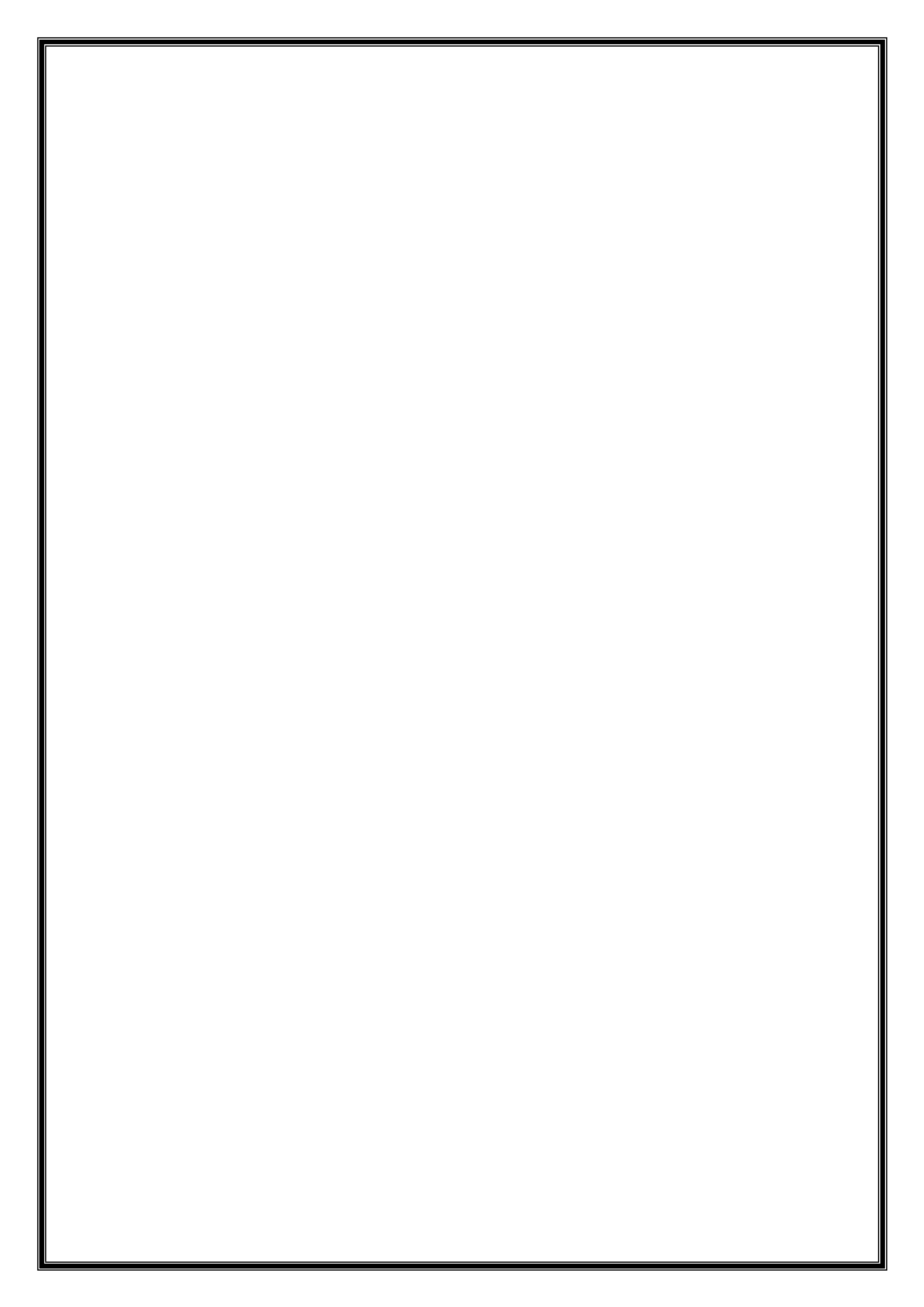
كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى السيد دحام محمد عبيد، والسيد حيدر صاحب المقرم لمساعدتهما في ترجمة الوثائق والكتب الانجليزية والفرنسية.

وأقدم عظيم شكري وامتناني إلى أفراد عائلتي التي هيأَتْ ووفّرَتْ لي كل الرعاية والدعم لإكمال دراستي.

وأتقدم باعتزاز إلى الذين فاتني ذكرهم، فَلَهُم منّي شكري وتقديري.

الباحثة

المحتويات



المختصرات المستخدمة في الرسالة

Abbreviations	**المختصرات**
Foreign Relation of the United States	F. R. U. S
Volume	VOL
edition	ed
الجزء	**ج**
طبعة	**ط**
دون تاريخ	**د.ت**

مُقَدِّمَة

حظيت السياسة الخارجية الأمريكية بما تحمله من أبعاد وتوجهات وأهداف ووسائل تحقيقاً للأهداف بعناية أكاديمية، لِما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من مكانة دولية بارزة. وكانت حصيلة هذه العناية العديد من الرسائل الجامعية والبحوث والدراسات التي تتناول جوانب شتى من الموضوع، ويأتي اختيار موضوع الرسالة ضمن سياق تلك الجهود.

طرقت الرسالة موضوع (دور الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر السلام ١٩١٩- ١٩٢١) الذي عُقد في باريس بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد تناولت دراسات أكاديمية عراقية سابقة موضوع مؤتمر السلام، مثل دراسة حسن علي سبتي الفتلاوي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها ١٩١٤- ١٩٢١، ودراسة علي نشمي حميدي، مؤتمر الصلح في باريس والمشرق العربي ١٩١٩-١٩٢٠، ولكنها لم تسلط الضوء المباشر على دور الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مفصل في المؤتمر؛ ويُعد هذا الموضوع من الموضوعات المهمة التي تستحق الدراسة والبحث، لأنّها توضّح جانباً مهمّاً من السياسات الدولية في مرحلة تاريخية مهمة تشكل بداية صفحة جديدة للعلاقات الدولية، وإنّ للولايات المتحدة الأمريكية الدور الفعال في صياغة الأحداث وتحقيق الاستقرار والتوازن الدولي في العالم والقارة الأوربية من خلال تحديد أُطُر السياسة الدولية الجديدة وصياغة تسويات السلام.

توزعت الرسالة في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، بيَّن **الفصل الأول المعنون:** (دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى) موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب باتخاذها موقف الحياد في البدء، ثم دخولها الحرب في ٦

نيسان عام ١٩١٧ وما ترتب عليها من نتائج، ومبادرات السلام التي قامت بها خلال الحرب في محاولة لتحقيق السلام في أوربا وإنهاء الحرب، وتمكنت خلالها من وضع الشروط الأساسية التي عُقدت على أثرها هدنة الحرب، ثم انعقاد مؤتمر السلام على أساسها ، وناقشنا في الفصل استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للمؤتمر في تشكيل اللجان الإقليمية والإقتصادية المرافقة للوفد وتحديد أعضائه، وتوضيح فكرة تنظيم المؤتمر.

تطرق **الفصل الثاني** الموسوم بـ: (موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشات معاهدة فرساي مع ألمانيا) إلى تفاصيل دور الولايات المتحدة الأمريكية في صياغة بنود معاهدة فرساي، في قضية التعويضات المفروضة على ألمانيا، وتحديد مصير المستعمرات الألمانية، ورسم حدود ألمانيا مع جاراتها، وقضية التسلح، اتضح فيها جهود الرئيس ويلسون من أجل تطبيق مبادئه التي واجهت معارضة قوية من قبل دول الحلفاء التي تريد تقسيم الممتلكات الألمانية وفقاً لمصالحها.

أما **الفصل الثالث:** (دور الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل عصبة الأمم)، تضمن الدور الأمريكي في تطور مشروع عصبة الأمم منذ بداية ظهوره فكرة، ووصولاً إلى بداية مؤتمر السلام واكتماله بوصفه مشروعاً قُدّمَ خلال مناقشات المؤتمر، وسعي الرئيس ويلسون لجعله جزءاً من معاهدة السلام، ومراحل تعديل ميثاق عصبة الأمم، ثم مواجهة المعاهدة والعصبة ورفض مجلس الشيوخ الأمريكي لها .

عالج **الفصل الرابع :** (دور الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشة معاهدات السلام) القضايا التي برز فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية في معاهدات السلام التي عُقدت مع الدول: النمسا، وبلغاريا، وهنغاريا، والدولة العثمانية. وقد واجهت خلالها صعوبات كبيرة في تطبيق المبادئ الأربعة عشر بسبب وضع المنطقة من الناحية الجغرافية الأثنوغرافية والاقتصادية والسياسية، وتضارب المصالح فيها بين دول الحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تبنّت الباحثة خطة وحدة الموضوع لتناول معلومات الرسالة، وذلك بين تعدّد وتشابك المواقف.

واجهت الباحثة صعوبات عديدة، من أهمها سعة الموضوع وكثرة فقراته، مما تطلب المعالجة بضغط شديد للمادة مع التركيز على القضايا المهمة التي برز فيها دور الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن صعوبة الحصول على الكثير من المصادر المهمة في كتابة البحث ولاسيما محاضر اللجان الفرعية التي شُكّلت في المؤتمر، واستطاعت الباحثة التغلب عليها باستعمال الوثائق المنشورة الخاصة بمؤتمر السلام.

اعتمدت الرسالة على مجموعة من الوثائق والمصادر والمراجع الأجنبية والعربية والمترجمة، ومجموعة من الأطاريح الجامعية والبحوث والدراسات الأجنبية والعربية والصحف والمجلات، فضلاً عن البحوث والدراسات والصحف الموجودة في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، ويمكن التعريف بالمصادر التي اعتمدت عليها وكما يأتي:

الوثائق الأمريكية المنشورة في:

foreign relations of the united states

وبأجزائها الإثني عشر المتعلقة بمحاضر مؤتمر باريس للسلام لعام ١٩١٩، ومعرفة طبيعة المناقشات وكيفية التوصل إلى القرارات بين ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر، ولاسيما الدول الأربعة الكبار.

ساهمت الكتب الوثائقية الأجنبية عن مؤتمر السلام ودور الرئيس ويلسون في فيه بكتابة البحث، ومن أهمها كتاب راي ستانارد بيكر Ray Stannard Baker, المعنون Woodrow Wilson and world settlement وودرو ويلسون وتسوية العالم في جزئه الأول، وهو كتاب يحوي على الوثائق الشخصية للرئيس ويلسون، وقد رفد الرسالة بالكثير من الحقائق والمعلومات المهمة والقيّمة، لِما احتوى من معلومات دقيقة ومباشرة عن مؤتمر السلام.

أما كتاب: شارلس تومبسون Charles Thompson، وعنوانه: The peace conference day by day يوميات مؤتمر السلام، فقد أوضح سير المناقشات

اليومية داخل المؤتمر في مرحلة سبقت انعقاد المؤتمر حتى توقيع معاهدة فرساي. في الوقت الذي ضم كتاب Documents on the league of Nations وثائق عصبة الأمم للمؤلف س. ا. كلويفير C. A. Kluyver الوثائق المهمة المتعلقة بجلسات إقرار ميثاق عصبة الأمم في مؤتمر السلام، وعلى آلية تنظيمه.

استعانت الباحثة بالعديد من الكتب الانجليزية، وكانت من المصادر المهمة التي أغنت البحث في معلوماتها نذكر منها ما كُتب في المرحلة التاريخية نفسها، وكتّابها كانوا ضمن مسرح الأحداث، من ضمنها كتاب آرثر بيرسون سكوت Arthur Pearson Scott المعنون مدخل إلى معاهدات السلامAn Introduction to the peace treaty الذي يحتوي على العديد من التفاصيل حول معاهدات السلام، ولاسيما معاهدة فرساي. وكتاب: برنارد أم. باروخ Bernard M. Baruch المعنون The Making of the Reparation and economic sections of the treaty ويحتوي على مناقشات صياغة بنود التعويضات في معاهدة فرساي مع ألمانيا، وأيضاً كتاب أندريه تارديو Andre Tardieu المعنون الحقيقة حول المعاهدة The Truth about the treaty والى جانب هذه المصادر الأجنبية هناك الكتب العربية والمعربة ومن أهمها: كتاب حسن علي سبتي الفتلاوي: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها ١٩١٤- ١٩٢١، وقد قدم الكتاب معلومات قيمة ومفيدة للرسالة لاسيما خلال مدة الحرب، وكتاب عبد الفتاح حسن أبو علية: تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي، وكتاب بييررونفن: تاريخ القرن العشرين، وستيفن فنست بينيه: أمريكا

وأفادت الباحثة من البحوث الأجنبية المنشورة في المجلات الأجنبية:

مجلة التأريخ الحديث	The Journal of modern History .
مجلة العلاقات الدولية	The Journal of International Relations.
مجلة التاريخ الأمريكي	The American Historical Review.

وزودت منظومة شبكة المعلومات الدولية الرسالة بالكثير من المعلومات التي لم يمكن الحصول عليها سهلاً، فضلاً عن الصحف، وأهمها أعداد جريدة الأهرام اليومية.

وأتمنى أن أكون قد وُفّقتً في تقديم دراسة أكاديمية موضوعية تكون إضافة إلى الدراسات العربية التي درست تاريخ العلاقات الأمريكية – الأوربية.

وفي الختام فأني أضع هذا الجهد المتواضع بين أيدي أساتذتي الأفاضل شاكرة لهم جهودهم القيّمة في تثبيت ملاحظاتهم التي ستعزز القيمة العلمية للرسالة وتُتِمّم نواقصها.

الفَصْلُ الأَوَّل

دور الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى

المبحث الأول: الموقف الأمريكي من الحرب

المبحث الثاني: مبادرات السلام الأمريكية خلال الحرب

المبحث الثالث: الدور الأمريكي في عقد هدنة السلام

المبحث الرابع: تحضيرات الولايات المتحدة الأمريكية، وتنظيم مؤتمر السلام في باريس.

المبحث الأول

الموقف الأمريكي من الحرب

المبحث الأول: الموقف الأمريكي من الحرب:

تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى[١] – في ١ آب ١٩١٤ – سياسة الحياد الإيجابي Positive Neutralism[٢] تجاه المعسكرين المتحاربين، وقد حث الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون Woodrow Wilson[٣] (١٨٥٦– ١٩٢٤ / ١٩١٣–١٩٢١)[٤] شعبه على دعم سياسته، وذلك في خطابه الذي ألقاه في الكونجرس في ١٨ آب عام ١٩١٤، [٥] الذي ذكر فيه: **((إن تأثير الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على ما يفعله ويقوله المواطنون الأمريكيون، وإنّ كل مواطن يحب أمريكا يجب أن يتصرف ويتكلم في**

---

[١] إندلعت الحرب العالمية الأولى في الأول من آب على أثر إغتيال ولي عهد النمسا الأرشيدوق فرانس فرديناند Franz Ferdinand وزوجته في مدينة سراييفو عاصمة البوسنة والهرسك على يد طالب صربي متطرف غافريلو برنسب Gavrilo Brincip في ٢٨ حزيران ١٩١٤ لتندلع الحرب بين دول الوفاق بقيادة بريطانيا وحلفائها (فرنسا، روسيا، إيطاليا)، ودول الوسط بقيادة الإمبراطورية الألمانية وحلفائها (المملكة الثنائية للنمسا والمجر، الدولة العثمانية، بلغاريا). إستمرت الحرب حتى ١١ تشرين الثاني ١٩١٨،للتفاصيل يُنظر: ممدوح نصار و أحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي، العلاقات السياسية بين الدول الكبرى (١٨١٥– ١٩٩١)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣، ص١٥٨– ١٥٩.

[٢] الحياد الإيجابي: نهج سياسي يقتضي من الدولة التي تسير عليه أن تتفاعل سياسيا مع الأحداث العالمية وان تشارك في حل مشكلات المجتمع الدولي على أساس من عدم الانحياز وحسب ما تمليه مبادئ العدالة الدولية بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والسلام العالميين، للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣، ج٢، ص٥٩٦.

[٣] وودرو ويلسون: الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية. ولد في ولاية فرجينيا. كان والده قسّاً بروتستانتيا. تلقّى على يده تربية دينية. دخل جامعة برنستون في ١٩ من عمره. درس الحقوق وبعد التخرج فتح مكتب محاماة. بعد سنة واحدة عاد إلى الدراسة من جديد بعد أن غير اهتماماته واختار دراسة التاريخ والعلوم السياسية. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة جونس هوبكنز وأصبح في عام ١٩٠٢ رئيساً لجامعة برنستون. وفي عام ١٩١٠ أصبح حاكماً لولاية نيوجرسي عن الحزب الديمقراطي. رُشّح من قبل الحزب في عام ١٩١٢ للانتخابات الرئاسية التي فاز بها وأصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وفاز بولاية ثانية سنة ١٩١٦. تبنّى ويلسون سياسة العزلة في بداية الحرب العالمية الأولى، ثم قاد بلاده لدخول الحرب في سنة ١٩١٧. سعى جاهداً لإنشاء عصبة الأمم خلال مفاوضات مؤتمر السلام ١٩١٩. حصل على جائزة نوبل للسلام ١٩٢٠. أصيب بمرض الشلل عام ١٩١٩ وبقي يعاني منه حتى وفاته عام ١٩٢٤، للتفاصيل ينظر:

Academic American Encyclopedia, New Jersey, Arete Publishing Company, 1981, Vol. xx, PP166-167.

[٤] يشير التاريخ الأول إلى سنوات حياته والثاني وفاته والثالث توليه الرئاسة والرابع انتهاء مدة الرئاسة.

[5] Willard Waller, War in the twentieth century, New York, The Dryden press, 1940, p71.

حدود الروح الصادقة لفكرة الحياد))[١] مؤكداً على وجوب الحياد الأمريكي في الحرب وعدم الإنجرار وراء العواطف الذي يمكن أن يفَسَّر بتفضيل أحد الأطراف المتحاربة ضد الآخر[٢].

تجسدت سياسة الرئيس ويلسون بالحياد والإبقاء على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية المتحاربة على ما كانت علية قبل الحرب، واستمرار العلاقات دون تطور في اتجاه معين لمنع إثارة عداء الطرف الآخر،[٣] ومما لاشك فيه وجود العديد من الأسباب وراء تبني الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد تجاه الدول المتحاربة، فقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية موقف الحياد تماشياً مع سياسة العزلة Policy of Isolation التي كانت مبنيةً على مبدأ الرئيس الأمريكي جيمس مونرو James Monroe[٤] (١٧٥٨- ١٨٣١/ ١٨١٧- ١٨٢٥) أمريكا للأمريكيين وأوربا للأوربيين، أي عدم تدخل أحدهما بشؤون الآخر،[٥] بدأت العزلة الأمريكية منذ وقت مبكر، منذ زمن جورج واشنطن الرئيس الأمريكي الأول وظلت الحكومات الأمريكية المتعاقبة تسير عليها ثم تم ترسيخها بمبدأ مونرو، لذلك عندما اندلعت الحرب لم تكن للولايات المتحدة الأمريكية تحالفات سياسية أو عسكرية تحتم مشاركتها في الحرب[٦].

---

[١] مقتبس في: تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت، مكتبة أطلس، ١٩٦٦، ج٢، ص٢١٢.

[2] Boris L. Brasol, The world at the cross Roads, Boston, small, Maynard and company, 1921, p149.

[٣] عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٩، ص١٤٥- ١٤٦.

[٤] جيمس مونرو: الرئيس الخامس للولايات المتحدة الأمريكية ولد في ولاية فرجينيا، ودرس في جامعة وليام اندماري. تدرب في مجال القانون في ولاية فرجينيا، انتخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي، ثم صار وزيراً للدولة في فرنسا ١٧٩٤- ١٧٩٦. رشح نفسه عن الحزب الجمهوري وفاز في انتخابات الرئاسة لعام ١٨١٦، عرف بمبدئه الشهير الذي منع أمريكا من التدخل في الشؤون الخارجية والاهتمام بالشؤون الداخلية لها، للتفاصيل ينظر:

Academic American Encyclopedia, Vol. XIII, p 541- 542.

[5] Carlton J. H. Hayes, A Brief History of the great war, New York, The Macmillan company, 1920, p202.

[٦] حسن علي سبتي الفتلاوي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها ١٩١٤- ١٩٢١، بغداد، ٢٠٠٢، ص٦٩.

كانت الغالبية العظمى من الشعب الأمريكي تنحدر من أصول بريطانية، وكانت ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية الإنجليزية من تقاليد ونظم وتطلعات مشتركة، ولهذا فإنّ معظم الشعب يأمل بأن يكون النصر لبريطانيا،[١] بينما أظهر قسم من الأمريكيين ذوي الأصول الألمانية التعاطف مع ألمانيا،[٢] فضلاً عن أنّ الشعب الأمريكي يتكون من اعراق أوربية مختلفة منها:- فرنسية، وايرلندية، وإيطالية، وهولندية، وأسبانيّة، ومذاهب بروتستانتية، وكاثوليكية، وأرثوذكسية. الأمر الذي جعل الرئيس ويلسون يدرك مدى خطورة موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب واحتمالية اندلاع حرب أهلية في البلاد بسببها[٣].

قررت الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية التمسك بحياد مالي دقيق إلى جانب الحياد السياسي. فقد أعلن الرئيس ويلسون قراره بمذكرة اصدرها في ١٥ آب عام ١٩١٤، إن منح القروض للدول المتحاربة سيكون مخالفاً لروح الحياد الحقيقية، وقد أيده وزير الخارجية وليم جننجز بريان William Jenning Bryan[٤] (١٩١٣- ١٩١٥) في قراره[٥].

من الجدير بالذكر كان لبعض الساسة الأمريكيين البارزين آراء مختلفة. ففي ٢١ آب ١٩١٥ أشار وزير الخزانة وليام مكادو William McAdoo[٦] (١٩١٣- ١٩١٨) في رسالة موجّهة

---

[١] الآن نيفينز و هنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠، ص٣٦٠.

[2] Alan Brinkley, American History a survey, New York, McGraw- Hill Higher, 2002, p622.

[3] Daniel Halevy, Le President Wilson, Paris, Payot and C, 1918, p163.

[٤] وليم جننجز بريان (١٨٦٠- ١٩٢٥): زعيم وسياسي أمريكي. ولد وتلقى تعليمه في ولاية الينوى، وكلية الإتحاد للحقوق في شيكاغو. شغل منصب عضو في مجلس النواب الأمريكي عن ولاية نبراسكا ١٨٩١ إلى ١٨٩٥. رُشّح ثلاث مرات في الإنتخابات الرئاسية للسنوات ١٨٩٦، ١٩٠٠، ١٩٠٨ عن الحزب الديمقراطي لكنه فشل في جميعها، وكان له دور في ترشيح وودرو ويلسون لرئاسة الجمهورية في عام ١٩١٢، وكان هذا وراء تعينه وزيراً للخارجية في إدارة ويلسون، لكنه استقال من المنصب في عام ١٩١٥ إحتجاجا على موقف الإدارة الأمريكية تجاه ألمانيا، دعا إلى السلام ونزع السلاح، وكرّس السنين الأخيرة من حياته لصالح الحركة الدينية الأمريكية المعروفة بالأصولية، للتفاصيل ينظر:

Academic American Encyclopedia, Vol .III, p528.

[٥] بييررونوفن، جان بانيت دروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، ط٢، بيروت- باريس، منشورات البحر المتوسط وعويدات، ١٩٨٢، ص ٢٠٥.

[٦] وليام مكادو(١٨٦٣- ١٩٤١): محامي وسياسي أمريكي. ولد في ولاية جورجيا تلقى تعليمه في جامعة ولاية تينسي. درس القانون وفتح مكتباً للمحاماة في مدينة نيويورك. أصبح ناشطاً في الحزب الديمقراطي ودعم حاكم ولاية نيوجرسي وودرو ويلسون للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي، وشغل منصب وزير الخزانة (١٩١٣- ١٩١٨)،

إلى الرئيس ويلسون: **((إن الإزدهار قد حان من خلال بيع الذخائر للحلفاء، وربما لا يستمر إلّا إذا تمّ تمويل الحلفاء من خلال فتح القروض))**،[١] وقد شاركه الرأي وزير الخارجية روبرت لانسينغ Robert Lansing[٢] (١٩١٥– ١٩٢٠) عندما ذكر في ٦ أيلول ١٩١٥ أنّه في حالة عدم قيام الرئيس ويلسون بإلغاء القرار السابق سيؤدي إلى تعرض الشركات الأمريكية إلى أزمة كبيرة ، وقد أيده مستشار الرئيس الأمريكي الكولونيل أدوارد مانديل هاوس Edward Mendel House[٣] (١٩١٢– ١٩١٩) في الرأي أيضاً، وبسبب الثقل السياسي الذي تمتع به الساسة

وكان له دور في تشكيل نظام الإحتياطي الفيدرالي في عام ١٩١٤. عمل مكادو من١٩١٧ حتى ١٩١٩ مدير عام السكك الحديدية في الولايات المتحدة، وفي عام ١٩٢٠ و١٩٢٤ كان مؤملاً ان يكون مرشحاً بارزا للحزب الديمقراطي، ولكنه هزم في المرتين. انتُخب عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية كاليفورنيا في عام ١٩٣٣. واستمر حتى ١٩٣٨، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

(1) Quoted In: Willard Waller, op. cit, p78.

(٢) روبرت لانسينغ (١٨٦٤–١٩٢١): سياسي ودبلوماسي أمريكي. ولد في ووترتاون، تخرج من كلية أمهرست عام ١٨٨٦، كان عضواً في مكتب محاماة في ووترتاون من ١٨٨٩ حتى ١٩٠٧. عمل كمستشار مساعد للولايات المتحدة في تحكيم بحر بيرينغ ١٨٩٢– ١٨٩٣. ساهم في تأسيس الجمعية الأمريكية للقانون الدولي عام ١٩٠٦. وعُيّن مستشار وزارة الخارجية في عام ١٩١٤. وأصبح وزيراً للخارجية بعد استقالة بريان. كان على رأس الوفد الأمريكي الذي عقد إتفاقية لانسينغ – إيشي في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ مع اليابان، إذ اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية فيها بمطالب اليابان في الصين. عارض مشروع عصبة الأمم خلال مفاوضات السلام عام ١٩١٩ معتبرها غير أساسية في معاهدة السلام. بعد استقالته من وزارة الخارجية، وفي عام ١٩٢٠ عاد لممارسة مهنة المحاماة، للتفاصيل ينظر:

Academic American Encyclopedia,VOL. XII, p200.

(٣) أدوارد مانديل هاوس (١٨٥٨– ١٩٣٨): دبلوماسي أمريكي. وُلد في ولاية تكساس. كان احد المستشارين الرئيسيين للرئيس ويلسون، ولاسيما في الشؤون الخارجية. مُنح رتبة (الكولونيل)، دخل السياسة الوطنية من خلال المساعدة في تأمين الحملات الإنتخابية الرئاسية للرئيس ويلسون في عام ١٩١٢، وعلى الرغم من أنّ الكولونيل هاوس لم يتولَ أي موقع وزاري خلال رئاسة ويلسون، لكنّه كان له تأثير عظيم على أعضاء الحكومة وأعضاء الكونجرس، وكان له دور أساسي في تعزيز برامج ويلسون التشريعية. في الأعوام ١٩١٤– ١٩١٦ مثّل هاوس الرئيس ويلسون في البعثات الدبلوماسية الأوربية. وعندما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في عام ١٩١٧، ترأّس الوفد الأمريكي في مؤتمر الحلفاء لتنسيق أنشطة الحرب. وساعد في صياغة معاهدة فرساي وميثاق عصبة الأمم. وانتهت الصداقة الوثيقة بين هاوس والرئيس ويلسون في عام ١٩١٩ بسبب خلافات في الرأي في مؤتمر السلام، للتفاصيل ينظر:

Academic American Encyclopedia,VOL. X, p272.

الثلاثة السابقون تبنّى الرئيس ويلسون أراءهم وصادق في ٨ أيلول عام ١٩١٥ على قرار منح القروض للدول المتحاربة[١].

إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بسياسة الحياد لتطوير اقتصادها، إذ بدأت بإرسال المواد الغذائية والسلاح والسلع إلى المتحاربين لقاء دفع المال نقداً بانتهاج سياسة إدفع واحمل Cash and Carry Policy، وارتفعت نسبة التجارة الأمريكية مع الدول الاسكندينافية[٢] ودول بريطانيا وهولندا وأسبانيا وسويسرا [٣].

استجدت خلال سنوات الحياد ظروف أدّت إلى تحول في سياسة الرئيس ويلسون تجاه الحرب، إذ تعرضت السفن التجارية الأمريكية والبريطانية للهجوم الألماني[٤] على إثر انتهاج الأخيرة حرب الغواصات في ٧ أيار عام ١٩١٥، وأُغراق ناقلة الركاب لوزيتانيا Lusitania وعلى متنها ١١٩٨ شخصاً، من ضمنهم ١١٤ أمريكياً،[٥] وقد أثار الحادث استياء الرئيس ويلسون محذرا ألمانيا بأن بلاده لن تتهاون في صيانة حقوقها وحقوق المواطنين، وإنّ من حق المواطنين الأمريكيين السفر على متن السفن غير العسكرية للمتحاربين، وقد كرر الرئيس ويلسون اعتراضاته السابقة بمذكرتين، الأولى في ٩ حزيران، والثانية في ٢١ تموز عام ١٩١٥، مما دفع الحكومة الألمانية إلى التعهد بأنّ الغواصات لن تقدم على إغراق السفن قبل تحذيرها وتأمين سلامة ركابها بشرط عدم هروبها أو مقاومتها[٦].

من الجدير ذكره بأنه لم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية ولا الرأي العام الأمريكي نية التدخل في الحرب حتى مطلع عام ١٩١٧، ولاسيما بعد انتخاب الرئيس ويلسون للمرة الثانية في ٧ تشرين الثاني عام ١٩١٦، إذ كان شعار حملته الإنتخابية (سلام بدون نصر peace

---

[1] Willard Waller, OP.Cit, p78.

[٢] الدول الاسكندينافية: شبه جزيرة تقع في شمال أوربا تتكون من دول النرويج والسويد والدنمارك، يربطها صلات تاريخية وثقافية ولغوية، وتضم أحيانا أيسلندا وجزر فارو وفنلندا والتي ترتبط لغويا بالدول الأخرى، للتفاصيل ينظر: Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[٣] ميشال موردانت، أمريكا المستبدة، الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم، ترجمة: حامد فرزات، دمشق، منشورات اتحاد العرب، ٢٠٠١، ص٧٣.

[٤] ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، ، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨، ص١٤٤.

[٥] تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص٢١٤.

[6] George Creel, The war, The world and Wilson, New York and London, Harper and Brothers publishers,1920, pp49-50.

(without victory.[1] إلاّ أنّ الحياد الأمريكي لم يستمر طيلة مدة الحرب، ففي ٣١ كانون الثاني ١٩١٧ سلَّم السفير الألماني فون برنستورف von Brenstorff[٢] (١٩٠٨- ١٩١٧) مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكي يبلغه بأنّ القيادة في ألمانيا إتخذت قراراً بإعلان الحصار على بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وغلق الموانئ الأوربية على الدول المحايدة أيضاً، وستقوم الغواصات الألمانية منذ الآن بإغراق كل السفن التي تتاجر مع الدول التي هي في حالة حرب مع ألمانيا[٣].

دفعت أسباب أخرى الولايات المتحدة الأمريكية لتحويل سياستها من الحياد إلى دخول الحرب، منها برقية وزير الخارجية الألماني آرثر زيمرمان Arthur Zimmerman[٤] (١٩١٦- ١٩١٧) التي تعرف ببرقية زيمرمان. فقد حاول زيمرمان تشكيل تحالف ألماني مكسيكي ضد الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧ كانون الثاني ١٩١٧، عرض فيها الدعم الألماني للمكسيك لإستعادة ولايات تكساس Texas، ونيومكسيكو New Mexico، وأريزونا

---

[١] بييررونوفن، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٦٩، ص٦٩.

[٢] فون برنستورف (١٨٦٢- ١٩٣٩): دبلوماسي ألماني، ولد في لندن، كان والده وزيراً بروسياً، دخل الخدمة الدبلوماسية الألمانية في عام ١٨٨٩، أصبح عضو مجلس السفارة في لندن عام ١٩٠٢، ووزيراً في مصر عام ١٩٠٦، وسفيراً في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٠٨، وكان سفيراً ناجحاً في أمريكا حتى بعد اندلاع الحرب عام ١٩١٤، وكان في الحرب معارضاً لاستعمال ألمانيا غير المقيد لحرب الغواصات، وعند قطع الولايات المتحدة الأمريكية علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا في عام ١٩١٧، غادرها إلى ألمانيا، وعين في المدة المتبقية من الحرب سفيراً في الدولة العثمانية، وبعد الحرب، كان ممثلاً عن الحزب الديمقراطي في الرايخشتاغ التي كان يهيمن عليها الجمهوريون من ١٩٢١ إلى ١٩٢٨، ثم كان مندوباً لدى عصبة الأمم ومؤتمرات نزع السلاح المختلفة. في عام ١٩٣٣ غادر ألمانيا إلى جنيف فتوفي هناك في سنة ١٩٣٩، للتفاصيل ينظر:
Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[3] William E. Dodd, Woodrow Wilson and his work, New York, Doubleday, page and company, 1922, p214.

[٤] آرثر زيمرمان (١٨٦٤- ١٩٤٠): سياسي ودبلوماسي ألماني. درس القانون، لكنه اختار الدخول في مجال الدبلوماسية. عمل في قنصليات: شنغهاي عام ١٨٩٦، وكانتون ١٨٩٨- ١٨٩٩، وفي تيانجين ١٩٠٠ حتى ١٩٠١ في الصين. عاد إلى ألمانيا ونُقل إلى وزارة الخارجية ليصبح وكيل وزارة الدولة للشؤون الخارجية عام ١٩١١، ثم أصبح وزيراً للخارجية في عام ١٩١٦، وكان زيمرمان من المؤيدين لحرب الغواصات، لذلك حاول إدخال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب مع المكسيك واليابان. ولتحقيق هذا الهدف أرسل برقية إلى المكسيك لعقد تحالف ألماني- مكسيكي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. تقاعد في أب ١٩١٧، للتفاصيل ينظر:
Encyclopedia Britannica, Chicago, Encyclopedia Britannica Inc, 1979,VOL. XII, P917.

Arizona، [١] في محاولة لربط القوات الأمريكية على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد اعترضت المخابرات البحرية البريطانية البرقية وسلمتها إلى السفارة الأمريكية في لندن، ونشرت الصحف الأمريكية نص البرقية في آذار ١٩١٧. وبدا من وجهة النظر الأمريكية تهديداً مباشراً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مسبباً إثارة مشاعر الشعب الأمريكي ضد ألمانيا[٢].

تعرض الإقتصاد الأمريكي إلى أزمة حادة في أعقاب نشوب الحرب بسبب توقف جانب كبير من صادراتها إلى أوربا،[٣] فضلاً عن تفوق الدعاية البريطانية والفرنسية في الولايات المتحدة الأمريكية، كونهما ديمقراطيتين، وتسعيان لبناء سلام عالمي. وإنّ ألمانيا دولة حرب وتطمح للتوسع، أدت هذه الدعاية إلى كسب عطف الرأي العام الأمريكي ورأي رجال السياسة في الكونجرس الأمريكي، يضاف إليها ضعف الجبهة الروسية بعد اندلاع الثورة الشيوعية [٤] وخروجها من الحرب، الأمر الذي أدى إلى ضعف جبهة الوفاق من الشرق[٥].

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية أول خطوة بقطعها العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا في ٣ شباط ١٩١٧، [٦] وطالب الرئيس ويلسون في ٢٦ شباط من الكونجرس الموافقة على تسليح

---

[١]إعترفت المكسيك بالسيادة الأمريكية على أراضي تكساس، نيومكسيكو، وأريزونا في معاهدة جوادالوب Guadalupe التي عُقدت بعد انتهاء الحرب الأمريكية – المكسيكية في عام ١٨٤٨، وكانت المكسيك قد← →شنّت الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٤٦ بهدف استعادة الكثير من الأراضي التي استولت عليها في شمال المكسيك. www.Ioc.gov/rr/hispanic/ghtreaty.

[2] Thomas Boghrdt, The Zimmerman telegram: Diplomacy intelligence and the American Entry in to the world war I, the Bmw center for German and European studies George own university, 2003, p1.

[٣] عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧، ص ١٦٦.

[٣]قامت الثورة الشيوعية في روسيا في شباط عام ١٩١٧ بعد معاناة الشعب من أدارة الحرب مع ألمانيا، وهي ثورة شعبية غير دموية قادها عمال بتروجراد، انتهت بتنازل القيصر عن العرش، وتولي السلطة من قبل ساسة الطبقة الارستقراطية والمتوسطة زمام السلطة في الدولة، للتفاصيل ينظر: تيرنس بول و ريتشارد بيللامي، موسوعة كمبريدج للتاريخ، الفكر السياسي في القرن العشرين، ترجمة: مي مقلد، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٩، ج١، ص٣٣٠.

[5] Arthur Pearson Scott, An introduction to the peace treaties, Chicago, The university of Chicago press, 1921, p33.

[٦] بييرنورفن، المصدر السابق، ص٧١.

السفن التجارية الأمريكية، حتى يتمكن التجار الدفاع عن أنفسهم ضد هجمات الغواصات الألمانية[١].

طرح الرئيس ويلسون على الكونجرس في ٢٠ آذار على وفق التطورات السابقة مشروع اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب إلى جانب دول الحلفاء،[٢] ليصوّت في ٢ نيسان ١٩١٧ الكونجرس الأمريكي على دخول الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٣٧٣ صوتاً ضد ٥٠ في مجلس النواب، و٨٢ صوتاً ضد ٦ أصوات في مجلس الشيوخ،[٣] وأصدر قراراً باستخدام كامل القوات العسكرية والبحرية للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب ضد الحكومة الألمانية وقد صادق القرار ووقع من قبل الرئيس ويلسون في ٦ نيسان ١٩١٧[٤].

لقد أدى اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب إلى ترجيح كفة دول الحلفاء. إذ فرضت الولايات المتحدة الأمريكية نظام التجنيد الإلزامي، وتعبئة قوات بلغت أكثر من مليوني مقاتل،[٥] وأبحرت القوافل الضخمة من الموانئ الأمريكية محملة بالجنود المشاة إلى دول أوربا، وبلغ تعدادها في آذار ١٩١٨ ٨٠.٠٠٠، وفي نيسان ١١٨.٠٠٠، وفي أيار ٢٥٠.٠٠٠ جندياً، وبلغ الجيش الأمريكي في فرنسا في تشرين الأول ١٩١٨ مليوناً وثلاثة أرباع المليون[٦].

يتضح أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى مر بمرحلتين وفقاً لتأثر مصالحها السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ففي الوقت الذي كانت فيه بعيدة عن تأثير الحرب المباشر إتخذت موقف الحياد مع جميع الأطراف المتحاربة، تمكنت خلالها من إنعاش أوضاعها الإقتصادية. ولكن، وبمرور ثلاث سنوات ونصف من الحرب، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب إلى جانب دول الحلفاء بعد تطور الحرب إلى مرحلة تأثرت فيه المصالح

---

(1) James Brown Scott, President Wilson's foreign policy, New York, Oxford university press, 1918, p277.

(٢) ممدوح نصار و احمد وهبان، المصدر السابق، ص ١٧١.

(٣) بييررنورفن، المصدر السابق، ص٧٢.

(4) Lars P. Nelson, President Wilson, the world peace – marker, Stockholm, P. A. Norstedt and soner, 1919, p135.

(٥) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب: حسين حيدر، ، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٦، ص٢٤.

(٦) الآن نيفينز و هنري ستيل كوماجر، المصدر السابق، ص٣٦٣.

الأمريكية في الداخل والخارج، وكان دخولها الحرب واحدة من نقاط التحول الحاسمة في الحرب والتاريخ الأمريكي.

المبحث الثاني

مبادرات السلام الأمريكية خلال الحرب

المبحث الثاني: مبادرات السلام الأمريكية في الحرب

بادرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الأيام الأولى للحرب لوضع نهاية لها وإحلال السلام في القارة الأوربية، لكن دون جدوى لعدم اقتناع الدول المتنازعة بالسلام، فقد وجّه الرئيس ويلسون في ٤ أب ١٩١٤ برقية إلى إمبراطور الملكية الثنائية للنمسا والمجر بصفته رئيس إحدى الدول الموقّعة على إتفاقيات لاهاي Hague[١] يدعوه فيها إلى العمل من أجل مصلحة السلام الأوربية،[٢] ودعا في اليوم الثاني في خطابه في الكونجرس جميع الدول المتنازعة لإحلال السلام،[٣] إلا أنّ هذه الدعوات لم تلقَ أيّ إستجابة منها، لأنّ الأسباب التي دفعتهم للحرب مازالت مستمرة[٤].

إستمرت محاولات الرئيس ويلسون لتحقيق السلام، فقد قدم الكولونيل هاوس في ١٨ أيلول ١٩١٤ خطة تتمثل بدعوة السفيرَيْن: الألماني برنستورف، والبريطاني سيسل سبرنغ – رايس Cecil Spring- Rice[٥] (١٩١٢– ١٩١٨) إلى واشنطن، وعقدا اجتماعاً بشكل

[١] اتفاقيات لاهاي: اتفاقيتان دوليتان تم مناقشتهما في مؤتمرين منفصلين للسلام عُقدا في لاهاي بهولندا، الأول عام ١٨٩٩، والثاني ١٩٠٧، ويُعدّان – علاوة على اتفاقية جنيف – من أول النصوص الرسمية المنظمة لقوانين الحرب في القانون الدولي، وبُذلت خلال المؤتمرين العديد من الجهود لوضع هيكلية ثابتة لمحكمة دولية ذات قرارات إلزامية لتسوية النزاعات الدولية بدلاً من إعلان الحرب، وتضمّن المؤتمران عدة بنود مهمة بخصوص نزع السلاح، وتأسيس محكمة دولية، إلاّ أنّهما فشلا في تحقيق أهدافهما، ولاسيما بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول الكبرى الموقعة على هاتين الاتفاقيتين. للمزيد من التفاصيل يُنظر:

Walther Schucking , The International union of the Hague conference , London and New York , the clarendon press , 1918 , P.xi .

[2] F. R. U. S, The secretary of state to Ambassador in Austria-Hungary (Penfield) [telegram], Washington, August 4, 1914, p42.

[3] Arthur D. Howden, The Real colonel House, New York, George H. Doran company, 1918 , p177.

[٤] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة إلى الحرب الباردة، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٠، ص٢٣٨.

[٥] سيسل سبرنغ – رايس (١٨٥٩– ١٩١٨): دبلوماسي بريطاني شغل منصب السفير البريطاني لدى الولايات المتحدة الأمريكية ١٩١٢– ١٩١٨. بدأ العمل ككاتب في وزارة الخارجية عام ١٨٨٢، وكانت البداية لاستمراره بالسلك الدبلوماسي مدى حياته. بدأ أول منصب له في واشنطن ١٨٨٧، ثم أصبح القائم بالأعمال البريطاني في طهران سنة ١٩٠٠، مفوض الديون العامة في القاهرة عام ١٩٠١، والقائم بالأعمال البريطانية في سان بطرسبرغ

إنفرادي،[١] وتضمنت الخطة نزع السلاح، ووُضع حدّ للتنافس العسكري والتحالفات السياسية التي ساهمت في إندلاع الحرب، ورفض المكاسب الإقليمية، ودفع الغرامات، وتعويض بلجيكا،[٢] ثم قُدّمت المقترحات للسفير الألماني الذي وافق بدوره على مقابلة السفير البريطاني، إلاّ أنّ الأخير رفض المقترحات بعد أن عرضها عليه الكولونيل هاوس في ٢٠ أيلول ١٩١٤[٣].

أظهر الألمان في كانون الأول ١٩١٤ إستعدادهم لمناقشة شروط السلام، بعد أن أصبحت النتائج العسكرية لصالح الحلفاء بعد معركة المارن[٤]، فأقدم الرئيس ويلسون على الإتصال مجدداً بالسفيرَيْن البريطاني والألماني عن طريق الكولونيل هاوس، والتقى الأخير بالسفير الألماني في ١٧ كانون الأول ١٩١٤، والبريطاني في ٢٠ كانون الأول ١٩١٤،[٥] أبدت ألمانيا إستعدادها للإنسحاب من بلجيكا والمناطق المحتلة في فرنسا وروسيا، وإنها ستساهم في إعادة بنائها، في مقابل إستعادة مستعمراتها والإحتفاظ بأسطولها إلاّ أنّ السفير البريطاني أعلن أنّه لا يمكن لبلاده ولا فرنسا قبول العرض الألماني[٦].

كانت أفكار القادة العسكريين في لندن وباريس بعيدة جداً عن السلام، بل كانوا يرون أنّه من الممكن سحق ألمانيا والمملكة الثنائية للنمسا والمجر،[٧] وجاء هذا الموقف بسبب رغبة الفرنسيين

١٩٠٣، وخدم في بلاد فارس ١٩٠٦، والسويد ١٩٠٨، وعين سفيرا في أمريكا عام ١٩١٢، للتفاصيل ينظر: En.wikipedia.org/wiki/cecil-spring-rice.

[١] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٨٧.

[2] James West Davidson and Others, The united states A History of the Republic, 5ed, New Jersey, Pearson prentice Hall, 1990,VOL.II, p211.

[٣] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٨٨.

[٤] معركة المارن:اسم مشترك لمعركتين كبيرتين حدثتا إثناء الحرب العالمية الأولى، أخذتا اسمهما من نهر المارن، في المعركة الأولى (٦– ٩ أيلول ١٩١٤) بدا تقدم الألمان إلى باريس مؤكدا، حينما أوقف الإمبراطور فلهلم الثاني القتال، وفي العركة الثانية (تموز ١٩١٨) صد أخر هجوم خطير قام به الألمان في الحرب، وكان لجنود الولايات المتحدة الدور البارز في هذه المعركة، للتفاصيل ينظر: محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، بيروت، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٩٨٨، ج٢ ص١٦١٨

[5] Edward Mendel House, The Intimate papers of colonel House in the world war, arranged as a narrative by Charles Seymour, Boston and New York, The Houghton Mifflin company, 1928, VOL. I, p306.

[٦] أ. ج. ب.تيلور، الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨– ١٩١٨، ترجمة: فاضل جنكر، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩، ص٧٣ ؛ حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٨٨.

[7] Arthur D. Howden, op.cit, p181.

في إستعادة الألزاس واللورين Alsace- Lorraine[١] ومنحها التعويضات والحصول على ضمانات عامة ضد ألمانيا، أما الموقف البريطاني فيتمثل بسعيها للمحافظة على زعامتها البحرية[٢].

أصدرت ألمانيا في الأسبوع الأول من شباط ١٩١٥ إعلاناً رسمياً أوضحت فيه أنّ المياه المحيطة بالجزر البريطانية منطقة حرب، وجميع السفن تصبح بعد ١٨ شباط ١٩١٥ معرضة لخطر الهجوم عليها.[٣] في هذا الوقت وصل الكولونيل هاوس إلى لندن، وخلال المناقشات التي أجراها مع الساسة البريطانيين إقترح إعلان هدنة بين الدول المتحاربة، وتشكيل منظمة دولية لإحلال السلام والمحافظة عليه،[٤] ووصل هاوس إلى برلين في ١٩ آذار ١٩١٥ وأجرى مناقشات مع زيمرمان حول الأضرار التي خلفتها حرب الغواصات على السفن التجارية المحايدة والمحاربة، ودعا إلى ضرورة حرية البحار،[٥] وأوضح بأنّ شروط الحلفاء تحتم الإنسحاب الألماني الكامل من بلجيكا وتعويضها واتخاذ خطوات تؤدي إلى تحقيق السلام الدائم، واعادة مطالب فرنسا بالألزاس واللورين، فضلاً عن مطالب روسيا في بعض أراضي الدولة العثمانية، وحل قضايا المستعمرات في أسيا وأفريقيا[٦].

من جهة أخرى طلب الكولونيل هاوس من زيمرمان منحه ضمانات حول الحقوق التجارية للدول المحايدة والمحاربة، وقد وعَدَه الأخير بالتعاون من أجل إنجاز الأهداف المشتركة، وعرض عليه إمكانية الإنسحاب من بلجيكا شرط القبول بِحُرّية البحار، واحتفاظ ألمانيا ببعض المدن والأودية النهرية في جزر البلقان كثمن للسلام.[٧] لا يزال هاوس في أوربا عندما جاءت الأخبار

---

[١] الألزاس واللورين: مقاطعتان غنيتان بالحديد في شمال شرقي فرنسا ضمهما بسمارك لألمانيا عام ١٨٧١، بعد أن كانتا جزءا من فرنسا منذ القرن السابع عشر (الألزاس) والثامن عشر (اللورين)، منحتهما ألمانيا نوعاً من الحكم الذاتي عام ١٩١١، إلاّ أنّ الحوادث العديدة أظهرت وجود معارضة للتبعية لألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى، وقد أعادتهما معاهدة فرساي ١٩١٩ إلى فرنسا، إلاّ أنّ مصادمات طائفية وقعت ما بين الحربين أدّت إلى مطالبة بعض السكان بالحكم الذاتي، وفي عام ١٩٤٠ أعاد هتلر ضمّها إلى ألمانيا، ولكنّ فرنسا حررتهما عام ١٩٤٥، تبلغ مساحتاهما نحو ١٤٥٧٧ ميلاً مربعاً، ويبلغ عدد سكانهما نحو مليونيين ونصف المليون. للتفاصيل يُنظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج١، ص٦٢٠.

[2] Arthur Pearson Scott, op.cit, p23.

[3] Arthur D. Howden, op.cit, p184.

[4] Edward Mandel House, op. cit, p361.

[5] Arthur D. Howden, op.cit, p188.

[6] Edward Mandel House, op. cit, p400.401.

[٧] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٩٠.

بغرق الباخرة لويستانيا، التي انهت كل الجهود التي بُذِلت من أجل تحقيق السلام، وعاد الكولونيل هاوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتنتهي المحاولة بالفشل[١].

إستمرت الوساطة الأمريكية بين الأطراف المتحاربة من أجل تحقيق السلام وإنهاء الحرب، وكانت آخرها محاولة الرئيس ويلسون نفسه للتوسط بين الدول المتحاربة،[٢] ففي كانون الأول عام ١٩١٦ قدمت دول الوسط أول عرض رسمي لها بعقد مؤتمر على أرضٍ محايدة لمناقشة شروط السلام، وأرسلت كلٌّ من ألمانيا والملكية الثنائية للنمسا والمجر وبلغاريا والدولة العثمانية مذكرات إلى دول الوفاق تبدي فيها رغبتها لإنهاء الحرب، وكانت ألمانيا قد وجهت دعوتها في الوقت الذي حققت فيه نجاحاً عسكرياً كبيراً في جبهة رومانيا، وبذلك فإنّ دعوتَها لن تظهرها بمظهر الضعف، بل بخلاف ذلك يمكنها تحقيق منافع عديدة من خلال فرض شروطها في المفاوضات[٣].

رفض الحلفاء في ١٢ كانون الأول عام ١٩١٦ الدعوة الألمانية بسبب الظروف العسكرية الملائمة لها، وعقدوا في المدة ٢٧– ٢٩ كانون الأول عام ١٩١٦ مؤتمراً في لندن لمناقشة الرد على المذكّرة الألمانية، وسُلِّم في اليوم التالي إلى سفير الولايات المتحدة الأمريكية في باريس ويليام غرافيز شارب William Graves Sharp[٤] (١٩١٤–١٩١٩) ليسلّمه بدوره إلى الحكومة الألمانية، وقد تضمن الرد نفي مسؤولية دول الحلفاء عن الحرب، ورفض الإقرار عن نصر دول الوسط، ورغبتهم في السلام، مع التشديد على أنّ الإقتراح الجزئي بدون توضيح الشروط التي ينبغي أن تُفتح بها المفاوضات ليست غرضاً للسلام،[٥] وتزامن القرار مع انتهاء

---

(1) Alexander L. George, Juliette L. George, Woodrow Wilson and colonel House, New York, Courier Dover Publications, 1964, p371.

(٢) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، ٢٠٠٦، ص١١٦.

(3) Arthur Pearson Scott, op. cit, p25.

(٤) ويليام غرافيز شارب (١٨٥٩– ١٩٢٢): دبلوماسي ومحامي أمريكي. وُلد في أوهايو. حصل على البكالوريوس في الحقوق قسم القانون جامعة ميشيغان في ١٨٨١. كان نائباً ديمقراطياً للرئاسة في عام ١٨٩٢، ومرشحاً ديمقراطياً للكونجرس في عام ١٩٠٠، وعضواً في الكونجرس في الدورة ٦١ إلى ٦٣ (١٩٠٩– ١٩١٥). وفي عام ١٩١٤ تم تعينه من قبل الرئيس ويلسون سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في باريس، للتفاصيل ينظر: En.wikipedia.org/wiki/William-graves-sharp.

(٥) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص ٩٦– ٩٩.

وزارة هربرت اسكويث Herbert Asquith [١] (١٩٠٨– ١٩١٦) وتولي ديفيد لويد جورج David Lloyd George[٢] رئاسة الوزراء البريطانية (١٩١٦– ١٩٢٢)، وكان لويد جورج متحمساً لإنهاء الحرب عن طريق العمليات العسكرية.[٣] في الوقت نفسه، وبالتحديد في ٢٠ كانون الأول ١٩١٦ وجّه الرئيس ويلسون مذكرة إلى الدول المتحاربة يحثهم فيها على ذكر أهدافهم وإيجاد قواعد لشروط السلام،[٤] وإلى عقد معاهدة للسلام تتضمن وحدة أراضي الدول، وحماية حدودها، وحق تقرير المصير، والإستقلال، وحرية البحار.[٥] وأكّد الرئيس ويلسون على أنّ هذه الخطوة لم تكن بأي شكل من الأشكال مستوحاة أو مرتبطة بالعرض الذي تقدمت به دول الوسط في وقت سابق[٦].

ردّت دول الوسط في ٢٦ كانون الأول على مذكرة الرئيس ويلسون بأنها تعد التبادل المباشر لوجهات النظر الأفضل لبيان شروط السلام، وجددت اقتراحها لإجراء مفاوضات على أرض محايدة بين جميع ممثلي الدول المتحاربة. وفي ١٠ كانون الثاني ١٩١٧ ردّ الحلفاء على المذكرة

[١] هربرت اسكويث (١٨٥٢– ١٩٢٨): سياسي ورجل دولة بريطاني. درس المحاماة وأصبح نائباً عن الحزب الليبرالي عام ١٨٨٦، ثم وزيراً للداخلية ١٨٩٢– ١٨٩٥. وقد عُيّن وزيراً للخزانة عام ١٩٠٥، وتولى منصب رئاسة الوزراء عام ١٩٠٨. اتصفت مدّة رئاسته سلسلة من الأزمات المحلية والدولية، وعارض نيل المرأة حقوق التصويت وحقوق العمال، واتخذ موقفاً قمعياً من إيرلندا. كاد أن يؤدي إلى حرب أهلية عام ١٩١٣– ١٩١٤، وشكل عام ١٩١٥ حكومة ائتلافية. أجبرته المعارضة في كانون الأول ١٩١٦ على الإستقالة لصالح لويد جورج، وظل اسكويث عضوا في البرلمان حتى وفاته، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Chicago, Jacob E. Safra, Chairman the Board, 2007, Vol.I, PP 638-639.

[٢] ديفيد لويد جورج (١٨٦٣– ١٩٤٥): سياسي بريطاني. وُلد في مانشستر. تدرب في مؤسسة قانونية في سن ١٦. بدأ ممارسة القانون في سن ٢٢. مثّل حزب الأحرار في البرلمان لمدة ٥٥عاماً. أصبح وزيراً للتجارة عام ١٩٠٥، ووزيراً للخزانة من ١٩٠٨– ١٩١٥، ووزيراً للذخيرة ١٩١٥، وعُيّن في تموز ١٩١٦ وزيراً للحرب، وفي كانون الأول ١٩١٦ حلّ محل اسكويث رئيساً لحكومة ائتلافية. بقي لويد جورج وحكومته الائتلافية في الحكم بعد انتخابات ١٩١٨. عقد مع إيرلندا معاهدة مُنحت بموجبها استقلالاً ذاتياً عام ١٩٢١، فثار علية المحافظون وأسقطوا حكومته عام ١٩٢٢. بقي عضواً في مجلس العموم حتى قبيل وفاته، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, vol. VII. PP 424-425.

[3] Arthur D. Howden, op.cit, p227.
[4] Brasol, op. cit, p150.
[5] James West Davidson and others, op. cit, p211.
[6] Arthur Pearson Scott, op. cit, p26.

نفسها بأن الوقت الذي يمكن فيه تأمين السلام وتحقيق فائدة دائمة لم يحن بعد مؤكدين على مطالبهم السابقة المتعلقة بفرنسا وبلجيكا والتعويضات وحق تقرير المصير.[1] إلاّ إن ألمانيا لم تكن أقل رغبة من دول الوفاق في كسب الحرب، إذ أوضحت في ردها على مطالب الحلفاء قبولها إستقلال بلجيكا لشروط خاصة وضمانات معينة[٢].

ألقى الرئيس ويلسون في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٧ خطاباً أمام الكونغرس الأمريكي حدّد فيه شروطه الأساسية للسلام، دعا فيه إلى أن تكون المعاهدات والإتفاقيات التي تمثل السلام مانحة للأمان، وليس مجرد سلام من شأنه خدمة المصالح، ويكون ذلك من خلال تشكيل عصبة للأمم League of Nations التي ستصبح الولايات المتحدة الأمريكية عضواً فيها[٣].

قام إمبراطور الملكية الثنائية للنمسا والمجر تشارلز الأول Charles I[٤] (١٨٨٧– ١٩٢٢/ ١٩١٦– ١٩١٨) في أيلول عام ١٩١٧ بمفاوضات سرية مع دول الوفاق عن طريق أمير بوربون سيكستوس Sixtus شقيق الإمبراطورة، الضابط في الجيش البلجيكي من أجل التوصل إلى سلام منفصل مع الحلفاء، وطلب الإمبراطور المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات، وقد أخفقت المحاولة أيضا بسبب رفض الحلفاء[٥].

---

[1] Warren Hills, Lex Talionis: An Analysis of the Forces Whose Resultant Produced the treaty of Versailles, Baltimore, fleet-McGinley, 1922, pp10-11.

[٢] عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥– ١٩١٩، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠، ص٢٦.

[3] John Farwell Moors, The great Issue, Boston, Marshall Jones company, 1919, p17.

[٤] تشارلز الأول (١٨٨٧– ١٩٢٢): إمبراطور النمسا، تشارلز الرابع ملك هنغاريا. ولد في برنسبورغ في النمسا. آخر ملوك المملكة الثنائية للنمسا والمجر. أيّد خلال الحرب العالمية الأولى – وفي رسالة سرية – مطالب فرنسا ضد ألمانيا حليف النمسا في الألزاس واللورين، واقترح إنسحاب ألمانيا من بلجيكا، وعند نشر الرسالة في نيسان ١٩١٨ أنكرها. تنازل عن العرش في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨. غادر في آذار ١٩١٩ النمسا، وخلعه البرلمان النمساوي في نيسان رسمياً. سعى تشارلز الأول في ١٩٢١ بمحاولتين فاشلتين لإستعادة العرش الهنغاري. نُفي إلى جزيرة ماديرا وتوفي فيها، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica , vol. III, p104.

[5] Edward Mandel House, op. cit, vol. II, p.149.

أصدر البابا بنديكت الخامس عشر Benedict XV [١] (١٨٥٤- ١٩٢٢/ ١٩١٤-١٩١٨) في ١ أب ١٩١٧ مذكرة موجّهة إلى الدول المتحاربة يدعوهم بها إلى السلام، واقترح فيها نزع السلاح، والعودة إلى الوضع السابق للحرب، وفضّ النزاعات على أساس مبدأ التحكيم، وحرية البحار، وحل النزاع حول المطالب الإقليمية بين إيطاليا والنمسا وفرنسا، والنظر في مشاكل البلقان، مع المراعاة الواجبة لتطلعات الشعوب ورفاهيتها[٢].

رفض الحلفاء الاستجابة لمقترحات البابا لأنهم رفضوا السلام مع ألمانيا دون هزيمتها، ثم إنّ مذكرة البابا تدعو إلى الإبقاء على الوضع السابق، بما فيها التنافس البحري بين ألمانيا وبريطانيا. وقد طلب الحلفاء من الرئيس ويلسون الرد على مذكرة البابا،[٣] وأكّد الأخير أنّه لا يمكن أن تكون هناك عودة إلى الوضع ما قبل الحرب، أو الثقة بالحكومة الألمانية الحالية ودول الوسط[٤].

إستمرت محاولات الرئيس ويلسون من أجل تحقيق السلام، فقد اقترح في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ في خطاب أمام الكونجرس خطة للسلام مؤلفة من أربع عشرة نقطة، تنقسم هذه النقاط إلى ثلاث فئات واسعة النطاق،[٥] تتضمن الفئة الأولى خمسة مبادئ عامة تحكم السلوك الدولي في المستقبل وهي[٦].

١) إبرام المعاهدات بصورة علنية وعدم استخدام الدبلوماسية السرية في مفاوضات الدول مستقبلاً.

---

[١] البابا بنديكت الخامس عشر: نُصّب بابا من ١٩١٤ حتى ١٩١٨. وُلد في جياكومو في إيطاليا. بعد حصوله على الدكتوراه في الفقه من جامعة جنوه في سن ٢١ عاماً ذهب إلى روما لدراسة اللاهوت والدبلوماسية، وقد تم ترسيمه كاهناً في ١٨٧٨، وأسقفاً لبولونيا في عام ١٩٠٧. رُفّع إلى كاردينالاً في عام ١٩١٤. بعد وقت قصير من إندلاع الحرب العالمية الأولى انتُخِب بابا. حافظ بنديكت على الحياد التام طوال مدة الحرب، وقدّم جهوداً متكررة للتوصل إلى تسوية سلمية ومساعدة ضحايا الحرب. وقد أصدر في عام ١٩١٧ دستور الهيأة القانونية (مدونة القانون الكنسي)، للتفاصيل ينظر:

The World Book Encyclopedia, Chicago, Subsidiary of the Scott and fetzer company, 1982, vol. II, P195; Encyclopedia Encarta Premium DVD, 2009.

[2] Primary Document: Pope Benedict XV's peace note of August 1, 1917, www.firstworldwar.com.

[٣] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٠٧.

[4] Arthur Pearson Scott, op. cit, pp32-33.

[5] James West Davidson and others, op. cit, p512.

[6] Albert Bushnell Hart, selected Addresses and Public Papers of Woodrow Wilson, New York, Boni and liveright. Inc, 1918, P 248.

٢) حرية الملاحة خارج المياه الإقليمية في أوقات الحرب والسلم، إلا في حالة إغلاق البحار تبعاً لترتيب دولي.

٣) إزالة كافة الحواجز الإقتصادية وإقامة المساواة في شروط التبادل التجاري بين جميع الدول.

٤) تقديم ضمانات كافية للحد من تسلّح الدول.

٥) تسوية المطالب الإستعمارية تسوية عادلة، والإهتمام بمصالح الشعوب عند النظر في اختيار الحكومات التي تتعهّد بالأشراف على المستعمرات.

أما الفئة الثانية فقد تضمنت ثمان توصيات تتضمن ضبط الحدود بعد الحرب، منها:

٦) جلاء الألمان عن جميع الأراضي الروسية، وتسوية جميع المسائل التي تؤثر عليها، ومنح روسيا فرصة كاملة لترقية شؤونها، وعلى الدول أن تتعهد بتقديم المساعدات لها[١].

٧) الجلاء عن الأراضي البلجيكية، ومنحها إستقلالها وحريتها الكاملتين[٢].

٨) الجلاء الكامل عن الأراضي الفرنسية والمحافظة على سيادة فرنسا الكاملة على أراضيها وتسوية مسألة الألزاس واللورين، وإصلاح الأوضاع بين كلٍّ من فرنسا وألمانيا[٣].

٩) تعديل الحدود الإيطالية على أسس قومية واضحة يُعترف بها.

١٠) إعطاء شعوب النمسا والمجر حق تقرير المصير ليسير تطورها في طريق الحكم الذاتي[٤].

---

[١] ستيفن فنست بنية، أمريكا، ترجمة: عبد العزيز عبد المجيد، القاهرة، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، ١٩٤٥، ص١٧٧.

[٢] عبد الفتاح حسن أبو علية، المصدر السابق، ص١٧٠.

[3] H. W. V. Temperly, A History of the peace conference of Paris, London, Henry frowde and Hodder and Stoughton, 1920, vol. I, P434.

[٤] رأفت غنيمي الشيخ، المصدر السابق، ص١٠٩.

١١) الجلاء عن أراضي رومانيا والصرب والجبل الأسود، وان تعود إليها الأراضي المحتلة، وإعطاء صربيا منفذاً على البحر يكون حرّاً آمناً، واحترام قاعدة التكامل القومي عند تسوية المسألة البلغارية، ويجب أن تعطى دول البلقان ضمانات دولية للمحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي وسلامة أراضيها[١].

١٢) ضمان الإستقلال الثابت لأجزاء الإمبراطورية العثمانية الحالية التي أغلب سكانها أتراك، أما الشعوب الأخرى الخاضعة الآن للحكم العثماني، فيجب أن يُضمَن لهم الأمن على حياتهم، أو تُمنح لهم فرصة مطلقة لا يجدون فيها ما يعوقهم عن بلوغ استقلالهم، أما الدردنيل فيجب أن يبقى مفتوحاً ويصبح ممراً حرّاً لسفن جميع الأمم وتجارتها في ظل ضمانات دولية[٢].

١٣) إنشاء دولة بولندية مستقلة تضم داخل حدودها الأراضي التي يسكنها البولنديون الذين لاشك في جنسيتهم البولندية، وضمان امتلاكها منفذاً حرّاً من وإلى البحر، وضمان استقلالها السياسي والإقتصادي وسلامة حدودها بمعاهدة دولية[٣].

أما الفئة الأخيرة فتتضمن مقترح الرئيس ويلسون بإنشاء عصبة للأمم وهي:

١٤) يجب أن تشكل جمعية للأمم بموجب مواثيق محدّدة لغرض منح ضمانات متبادلة من الإستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الصغيرة والكبيرة على السواء[٤].

عبر لويد جورج في وقت سابق وبالتحديد في ٥ كانون الثاني ١٩١٨ في خطاب له أمام مؤتمر نقابات العمال عن رأيه في شروط السلام، وكان مشابه إلى حد كبير مع بنود الرئيس ويلسون الأربعة عشر، ماعدا نقطة واحدة والمتعلقة بحرية البحار.[٥] فقد اعترضت بريطانيا على نقطة حرية البحار في السلم والحرب بعد أن قادت بريطانيا الحرب للحفاظ على سيادتها البحرية، وطالبت فرنسا بضمانات للحصول على تعويضات للحرب. وعلى الرغم من هذه التحفظات فقد أعربت دول الوفاق عن استعدادها لتأييد نقاط ويلسون للسلام.[٦]

---

(1) Ernest W. Young, The Wilson Administration and the great war, Boston, Richard. G. Badger, 1922, p236.

(2) Temperly, op. cit, p434.

(3) James Brown Scott, op. cit, p262.

(4) Primary Documents, Woodrow Wilson "Fourteen Points" speech 8 January, 1918, www.firstworldwar.com.

(5) Arthur Pearson Scott, op. cit, p37.

(6) R. R. Palmer and others, A History of the modern world since 1815, New York, McGraw- Higher Education, 1984, p710.

ناقش المستشار الألماني الكونت جورج فون هرتلينج George Von Hertling[١] (١٩١٧– ١٩١٨) في ٢٤ كانون الثاني خطاب الرئيس ويلسون في الرايخشتاغ Reichstag[٢] وأعرب عن اتفاقه مع النقاط الخمس الأولى، ورفض التدخل في شؤون روسيا ومناقشة المسألة البلجيكية، واعتراف دول الوفاق لسلامة أراضي الإمبراطورية ليكون الأساس الوحيد الممكن لإجراء مفاوضات السلام[٣] .

رد الرئيس ويلسون على الكونت هرتلينج في خطاب أمام الكونجرس في ١١ شباط ١٩١٨ مؤكداً أنّه بهذه الطريقة لا يمكن التوصل إلى تسوية نهائية للسلام، كما أكّد أنّ النقاط الأربعة عشر واضحة لا تحتاج إلى مزيد من التوضيح، مع طرح أربعة شروط جديدة للسلام هي:

١) يجب أن يستند كل جزء في التسوية النهائية على العدالة الأساسية لتلك الحالة بالذات وبناءً عليها يتحقق سلام دائم.

٢) إن الشعوب والأقاليم ليست وسيلة للمقايضة حول السيادة كما لو كانت مجرد ممتلكات منقولة أو بيادق لعبة[٤].

---

[١] جورج فون هرتلينج (١٨٤٣– ١٩١٩): سياسي وفيلسوف ألماني، كان عضواً في الرايخشتاغ من ١٨٧٥ إلى ١٨٩٠، ومرة ثانية من ١٨٩٣ إلى ١٩١٢. قاد حزب حركة الوسط الكاثوليكية في الرايخشتاغ للمدة ١٩٠٩ إلى ١٩١٢. شغل منصب رئيس وزراء بافاريا للمدة ١٩١٢– ١٩١٧، ثم وزيراً لرئيس بروسيا ومستشار الإمبراطورية الألمانية ١٩١٧– ١٩١٨. حاول إدخال المسؤولية الحكومية أمام البرلمان، لكنّ الحكومة كانت ضعيفة أمام القادة العسكريين، كان أساس تعينه دوره النيابي في الرايخشتاغ لإمكانية الإفادة منه لتوحيد الأحزاب خلف السياسات الحكومية بعد قرار لودندورف بتحويل السلطة إلى الرايخشتاغ. في أيلول ١٩١٨ وجد نفسه غير قادر على العمل بشكل بنّاء مع الرايخشتاغ، لذا قدم استقالته في بداية تشرين الأول ١٩١٨، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannic, Vol. V, p891.

[٢] الرايخشتاغ: اسم الجمعية التشريعية الألمانية بين عامي ١٨٦٧– إلى ١٩٤٥. وقد عُقد أول رايخشتاغ عام ١٥٦٣ ثم اختفى بنهاية الإمبراطورية ١٨٠٦، ثم ظهر من جديد بعد توحيد ألمانيا على يد بسمارك، وظهر الرايخشتاغ الثالث عام ١٩٣٣ في عهد هتلر وسيطر عليه الحزب النازي سيطرة تامة، إلى أن هُزمت ألمانيا وقُضي على النازية عام ١٩٤٥ بانتهاء الحرب العالمية الثانية. للتفاصيل يُنظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٢، ص٨٠٥.

[3] Woodrow Wilson, Guarantees of peace, New York and London, Harper and Brother publisher, 1919, p10.

[4] Louis W. Pratt, A History of united states foreign policy, 2ed, New Jersey, Prentice- Hall, 1965, p280.

٣) تسوية الأقاليم المشاركة في الحرب على وفق مصلحة الشعوب وفائدتها المرتبطة بها.

٤) تحديد الطموحات القومية بالإقتناع الكامل بدون أن تنتج عنها نزاعات جديدة أو تبقى على صراعات تؤدي إلى كسر السلام في أوربا ومن ثم في العالم[١].

إستمرت الإتصالات بين الجانبين الأمريكي والألماني، فقد اتصل القنصل الأمريكي زيورخ ماكنلي Mckinly بالكونت هرتيلنج وأخبر الأخير أنّه لو اجتمع مع الرئيس ويلسون من الممكن أن يتم التوصل إلى تفاهم ودّي بين الجانبين، وإنّه مستعد للتقدم أكثر في الشروط السلمية الألمانية، على الرغم من اعتراضات دعاة الجامعة الألمانية المستمرة ودعوتهم إلى استمرار الحرب[٢]. إلا إن هرتيلنج رفض مواصلة النقاش، لاسيما بعد تلقيهم أخباراً وخصوصاً من أمريكا تدل بوضوح على اقتراح الحلفاء لخطط تدل على خنق ألمانيا اقتصاديا[٣].

بدأ الرئيس ويلسون ومنذ اللحظات الأولى لاندلاع الحرب بسلسلة من المبادرات وإرسال المذكرات الدبلوماسية لحكومات كل الدول المعنية في محاولة منه للتوصل إلى السلام وإنهاء الحرب، إلى الحد الذي أوصى فيه بفتح مفاوضات للسلام المباشر. وعلى الرغم من دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، إلاّ أنّ محاولات الرئيس ويلسون استمرت من أجل التوصل إلى السلام، فضلاً عن طرح العديد من المبادئ والأسس من خلال الخطب لتكون القاعدة الأساسية لعقد السلام الذي استقبلته الدول المتحاربة بالرضا، والتي أصبحت فيما بعد الأساس الذي عقدت فيه هدنة نهاية الحرب ومعاهدة السلام.

---

(1) Lars P. Nelson, op. cit, pp168. 169.

(٢) حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص١١١.

(٣) جريدة الأهرام ، السنة ٤٤ ، العدد ١٢٤٩٥ ، ٢٩ حزيران ١٩١٨.

المبحث الثالث

الدور الأمريكي في عقد هدنة السلام

المبحث الثالث: الدور الأمريكي في عقد هدنة الحرب

قام الألمان بين شهري آذار وتموز بأربع عمليات عسكرية كبرى متتالية، بدأت العملية الأولى في ٢١ آذار ١٩١٨ في سان– كنتان Sian- Quentin، وعلى الرغم من الإنتصارات التي حققتها على القوات الفرنسية والبريطانية في تلك المدة، إلاّ أنّهم لم يحققوا نتائج حاسمة بالقضاء عليها، ولاسيما الحملة الأخيرة في ١٥ تموز ١٩١٨، والتي تمكنت فيها القوات الفرنسية من دحر الجيش الألماني في جبهة الشمبانيا Champagne(١). وفي آب ١٩١٨ قررت قوات الحلفاء إتّخاذ موقف الهجوم ضد دول الوسط، ولاسيما بعد وصول القوات الأمريكية لمساندتها في القتال. وكان الهجوم في البداية بشكل محدود، ثم تحوّل إلى الهجوم الشامل على الجبهات البلغارية، والعثمانية، والنمساوية– المجرية، ثم اليونان والشام والعراق، محققة إنتصارات واسعة فيها(٢).

دفعت الإنتصارات التي حققها الحلفاء كلاً من بلغاريا، والإمبراطورية العثمانية، والملكية الثنائية للنمسا والمجر لطلب الهدنة والسلام. ووقّعت بلغاريا شروط الهدنة في ٢٩ أيلول عام ١٩١٨ بعد مفاوضات إستمرت من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول.(٣) وتعرّضت الدولة العثمانية إلى هجمات عسكرية من دول الحلفاء في جبهات سوريا والعراق، أدّت إلى احتلال دمشق وبيروت وحلب، الأمر الذي أجبرها على الدخول في مفاوضات مع دول الحلفاء من أجل التوصل إلى هدنة بين الطرفين. وقد وُقّعت الإتفاقية على متن البارجة البريطانية سوبيرب Superb الراسية في خليج مودروس Mudros (٤) في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، وقد عُرفت بهدنة مودروس(٥).

شجع انهيار بلغاريا، بالاضافة الى هجوم الحلفاء على الحدود الجنوبية للملكية الثنائية للنمسا والمجر الأقليات والقوميات على القيام بحركات إنفصالية داخل البلاد، أجبرت تشارلز الأول على استبدال الملكية باتحاد فدرالي للدول التي تتمتع فيها كل قومية باستقلالها الذاتي. إلاّ أن الأقليات

---

(١) بييرنوفن، المصدر السابق، ص٩٧–١٠١.

(٢) وائل إبراهيم الدسوقي، الحرب العالمية الأولى ١٩١٤– ١٩١٨ الأزمات الممهدة.. التطورات والنتائج، المقتطف المصري التاريخية (مجلة ألكترونية)، العدد الأول، ٢٠٠٩.

(3) Temperly, op. cit, Vol. IV, p20.

(٤) مودروس هي مدينة في جزيرة ليمنوس تتبع مقاطعة ليسفوس في مقاطعة نيسيا ايغيو كريتي في اليونان، يبلغ عدد سكانها حوالي ٩٨٦ نسمة، ينظر، ar.wikipedia.com.

(٥) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ج٢، ص٣٣١.

والقوميات لم تكتف بالقرار ولاسيما بعد التدهور العسكري للملكية [١] الأمر الذي دفع الإمبراطور تشارلز الأول إلى الطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للوساطة وتطبيق النقطة العاشرة من بنود الرئيس ويلسون الأربعة عشر، والتي دعا فيها إلى تطوير الحكم الذاتي بين شعوب المملكة الثنائية للنمسا والمجر،[٢] جاء ردّ الحكومة الأمريكية عن طريق وزير الخارجية روبرت لانسينغ في ١٩ تشرين الأول بأنّ شعوب الملكية الثنائية للنمسا والمجر حرة في اختيار شكل حكومتها، ليس هذا فقط بل إنها اعترفت بالمجلس الوطني التشيكوسلوفاكي حكومة فعلية في البلاد[٣].

كانت الانتصارات التي حققتها دول الحلفاء على الجبهة النمساوية – المجرية سبباً في تفكك الجيش الملكي، إذ رفضت ٣٠ فرقة عسكرية الإستمرار في الحرب، وكان ثلث الجيش مشكّل من الجنود السلافيين،[٤] وأمام هذا الموقف الخطير لم يجد الإمبراطور النمساوي المجري سوى طلب الهدنة من دول الحلفاء، وجرت مفاوضات الهدنة برئاسة الجنرال الإيطالي أرماندو دياز Armando Diaz،[٥] وتمّ التوقيع عليها في ٣ تشرين الثاني ١٩١٨. وقد رفضت الحكومة المجرية الإعتراف بالهدنة، لذلك واصل الحلفاء تقدمهم في المجر حتى ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨، عندها تمّ التوقيع على إتفاقية عسكرية منفصلة[٦].

إقتنعت ألمانيا بأنّ مواصلة القتال أمر صعب، ولاسيّما بعد استسلام الدول الحليفة لها، وقيام الحلفاء بأسر ما يقارب من ربع مليون جندي من الجيش الألماني، فقد خشي القادة الألمان وعلى

---

[١] بييررونوفن، المصدر السابق، ص١٠٥.

[2] Louis W. Pratt, op. cit, p280.
[3] Woodrow Wilson, op. cit , pp84, 85.

[٤] بييررونوفن، المصدر السابق، ص٢٦٩.

[٥] أرماندو دياز (١٨٦١– ١٩٢٨): جندي إيطالي. ولد في مدينة نابولي. حارب في الحرب الأولى بين إيطاليا وأثيوبيا (١٨٩٥– ١٨٩٦)، والحرب الإيطالية العثمانية (١٩١١– ١٩١٢)، حصل في عام ١٩١٤ على رتبة لواء، وتمّ تعيينه خلال الحرب العالمية الأولى جنرالاً برتبة ملازم، وبعد الهزيمة التي لحقت بالإيطاليين في معركة كابوريتو، في ١٩١٧ أصبح دياز رئيساً لهيأة الأركان العامة الإيطالية، قاد دياز الحملة العسكرية التي أدّت إلى إستسلام النمسا، وفي وقت لاحق أصبح دياز مفتشاً عاماً للجيش، بعد وصول موسوليني إلى السلطة في عام ١٩٢٢ عين دياز وزيراً للحرب. تمّت ترقيته إلى رتبة المارشال في عام ١٩٢٤، وكانت حديثة النشأة، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. IV, p70.
[6] Temperly, op. cit, p26.

رأسهم المارشال أريك فون لودندورف Erich Von Ludendorff[(١)]، القائد الأعلى للجيش الألماني من أن يتحول تراجعهم المستمر إلى إحتلال دول الوفاق للأراضي الألمانية،[(٢)] لذا صرّح في ٢٩ أيلول ١٩١٨ بمقر القيادة الألمانية في سبا Spa، وبحضور الإمبراطور الألماني فيلهم الثاني Wilhelm II[(٣)] (١٨٥٩– ١٩٤١/ ١٨٨٨– ١٩١٨)، بأنّ الجيش الألماني لم يعد قادراً على الإستمرار في الحرب، وإنّه من الأفضل التقدم إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بطلب الهدنة،[(٤)] شُكّلت في الوقت نفسه حكومة برلمانية ديمقراطية جديدة برئاسة الأمير ماكس

[(١)] أريك فون لودندورف (١٨٦٥– ١٩٣٧): سياسي ورجل دولة عسكري ألماني. وُلد في كزونا في بولندا ودرس في المدارس العسكرية وتخرج منها عام ١٨٨٢، تدرّج في المناصب العسكرية بين ١٨٨٥– ١٩١٣. أصبح في سنة ١٩١٣ عقيداً في الجيش، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى عُيّن نائباً لرئيس أركان الجيش الألماني هيبدنبرغ لمشاركته في العديد من الحملات حقق فيها الإنتصارات، وعُيّن بعد هيندنبرغ رئيس هيأة الأركان العامة لكل الجيوش الألمانية في عام ١٩١٦، وقاد لودندورف الجهود الرامية إلى دخول حرب الغواصات غير المقيدة في عام ١٩١٧، وعندما طالب ويلسون باستسلام ألمانيا غير المشروط، عارض لودندورف، مما اضطر إلى الإستقالة في تشرين الأول ١٩١٨، وبعد توقيع الهدنة فرّ إلى السويد، ثم عاد في عام ١٩١٩ للترويج لحرب إنتقامية ضد المنتصرين. وفي تشرين الثاني عام ١٩٢٣ إلتحق بانتفاضة هتلر الفاشلة في ميونخ، ورُشّح للإنتخابات الرئاسية عام ١٩٢٥ لكنه فشل، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. VII, p545.

[(٢)] عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص ٢٦٩.

[(٣)] فيلهم الثاني: آخر قياصرة الإمبراطورية الألمانية. وُلد في برلين، وهو أكبر أبناء الإمبراطور فردريك الثالث والأميرة فيكتوريا. ركّز تعليمه على التدريب العسكري، وقد إعتلى العرش سنة ١٨٨٨، وإزدهرت ألمانيا في عهده، إذ شجّع على الصناعة والتجارة، وحصل على مستعمرات في أفريقيا والمحيط الهادي، وطوّر جيشه وقواته البحرية حتى صار من بين القوات الكبرى في العالم، وخاض الحرب العالمية الأولى حتى سقوطه عن العرش في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، توفي في هولندا عام ١٩٤١، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol. XII, p.670.

[(4)] Arthur Pearson Scott, op. cit, p.50.

فون بادن Max Von Baden[١] (٣ تشرين الأول ١٩١٨– ٩ تشرين الثاني ١٩١٨)، الهدف منها تهيأة المناخ المناسب للمفاوضات[٢].

قدمت الحكومة الألمانية في ٤ تشرين الأول مذكرة إلى الرئيس الأمريكي ويلسون تطلب فيها عقد هدنة مباشرة على أساس نقاطه الأربعة عشر والتصريحات اللاحقة لها،[٣] إلا أنّ الرئيس ويلسون طرح شروطاً أكّد فيها أنّه لن يقبل ببدء مفاوضات السلام إلاّ مع حكومة ألمانية تمثل الشعب، ولن يقبل توقيع الهدنة إلاّ إذا كانت بنودها مرضية للرأي العام العالمي، بحيث تجعل عودة ألمانيا إلى الحرب أمراً مستحيلاً، إلا ان القيادة العسكرية الألمانية رفضت الشروط، وقدّم لودندورف إستقالته في ٢٧ تشرين الأول ١٩١٨[٤].

أعلنت دول الحلفاء موافقتها على شروط الرئيس ويلسون، وعَقَد الرؤساء المدنيون لدول الحلفاء اجتماعاً في باريس من أجل وضع القواعد الأساسية لتسوية السلام من خلال الشروط التي تم التوصل إليها في المفاوضات الألمانية الأمريكية. وأُعلنت الشروط في ٤ تشرين الثاني ١٩١٨، ووافقت عليها ألمانيا في اليوم الثاني، وقد أُطلق على المشروع تسمية (السلام الأمريكي)، وهي على النحو الآتي:

١) الشروط التي ستُنفّذ قبل الهدنة وهي: (أ. تنازل الإمبراطور عن العرش، ب. التخلي عن السلطة للشعب).

٢) التنازل عن الألزاس واللورين.

---

[١] ماكس فون بادن (١٨٦٧– ١٩٢٩): أمير وسياسي ألماني، وريث دوقية بادن، ولد في بادة – بادن، إبن الأمير فيلهم بن بادن، أصبح ولي عهد للدوقية بعد وفاة والده في ١٨٩٧، كان ليبرالياً قبل وبعد الحرب العالمية الأولى، وعُيّن مستشاراً لألمانيا في تشرين الأول عام ١٩١٨، من اجل مفاوضة الحلفاء للتوصل إلى هدنة في الأيام الأخيرة للحرب ، وشكل حكومة تضمنت لأول مرة ممثلين عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي لتحسين مكانة ألمانيا مع الحلفاء ، ونجح في إدخال تعديلات على الدستور الإمبراطوري ، وبعد اندلاع الثورة في ألمانيا في تشرين الثاني حث الإمبراطور للتنازل عن العرش ، وفي ٩ تشرين الثاني قدم استقالته عن رئاسة الحكومة لصالح فردريك ايبرت ، وقضى ماكس بقية حياته في التقاعد، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[٢] براين بوند، الحرب والمجتمع في أوربا ١٨٧٠– ١٩٧٠، ترجمة: سمير عبد الرحيم الچلبي، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٨٨، ص٤٨.

[3] F. R. U. S, The Swiss charge (Oedrlin) to president Wilson, Washington, October 6, 1918, Sup I, Vol. I, pp337, 338.

[4] Lars P. Nelson, op. cit, p.107.

٣) التنازل عن الأراضي البولندية بلا منازع إلى بولندا، وأن يكون لبولندا منفذ على الدانزيغ.

٤) تسوية مسألة المستعمرات الألمانية تسوية عامة تنطبق على جميع الممتلكات الاستعمارية.

٥) التعويضات للمدنيين الذين أصيبوا بالاعتداءات من قبل ألمانيا برّاً وبحراً وجواً، وعدم إدخال التعويضات التأديبية.

٦) التسوية السلمية عن طريق المفاوضات.

٧) تشكيل عصبة للأمم ديمقراطية تضم جميع الدول بما في ذلك ألمانيا[١].

اندلعت على وفق تلك التطورات في ٤ تشرين الثاني ١٩١٨ ثورة في ألمانيا[٢] أرغمت الإمبراطور الألماني التنازل عن العرش في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨ والهرب إلى هولندا، كما سلّم المستشار ماكس مقاليد الحكم إلى زعيم الإشتراكيين فردريك إيبرت Friedrich Ebert[٣] كرئيس للحكومة الجديدة[٤].

---

(1) Warren Hills, op. cit, pp64-65.

(٢) كان من أهم الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة في ألمانيا السياسة التي اتبعها قادة الجيش، التي أدّت إلى هزيمة الأسطول الحربي الألماني في الحرب، الأمر الذي دفع ضباط الحربية إلى القيام بالتمرد في ميناء فيلهم وميناء كيل، ثم تطور التمرد إلى ثورة عارمة امتدت إلى ألمانيا كلها، وخرج الشعب للمطالبة بالجمهورية وإسقاط القيصر، وكان للأوضاع الاقتصادية السيئة التي عمّت ألمانيا التي يحكمها نظام إمبراطوري ودستوري رجعي وغير ديمقراطي أثر في الثورة، وبعدها إضطر القيصر للرضوخ وتوقيع وثيقة التنازل عن العرش في ٩ تشرين الثاني ١٩١٨، للتفاصيل ينظر: ممدوح نصار، المصدر السابق، ص١٥٩؛ En.wikipedia.org/wiki/German

(٣) فردريك إيبرت (١٨٧١– ١٩٢٥): سياسي وزعيم إشتراكي ألماني، وُلد في هايدليزغ، إنتُخب لمجلس النواب الألماني عن الحزب الديمقراطي الإجتماعي في عام ١٩١٢، وبعد عام أصبح الزعيم المعترف به من حزبه. قاد خلال الحرب العالمية الأولى أغلبية الحزب الديمقراطي الإجتماعي في الرايخشتاغ لدعم سياسة الدفاع الوطني، والسلام عن طريق التفاوض، وكان آخر مستشار للإمبراطورية الألمانية. وعند اعتماد دستور فايمار في عام ١٩١٩ إنتُخب رئيساً للدولة، واستمر في المنصب حتى وفاته عام ١٩٢٥، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. IV, P. 343.

(٤) عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص ٢٧٠.

بدأت مفاوضات الهدنة بين دول الوفاق ممثلة بالجنرال الفرنسي فرديناند فوش Ferdinand Foch [١] وبين الحكومة الألمانية ممتثلة بوزير الدولة [٢] ماثياس إيرزبرجر Mathias Erzberger[٣]، وبعد الإتفاق على الشروط تمّ توقيع الهدنة في الساعة الخامسة صباحاً في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩١٨، ودخلت الهدنة حيز التنفيذ في الساعة العاشرة وخمسة وخمسون دقيقة صباحاً بتوقيت فرنسا بعد توقف القتال في الجبهة الغربية[٤].

ترتبت على الحرب العالمية الأولى أثار سياسية وإجتماعية وإقتصادية مهمة، ليس فقط على الدول المشاركة فيها، بل حتى على الدول التي بقيت بمنأى عنها، فقد أدّت الحرب إلى سقوط الإمبراطوريات الثلاث (الروسية، والألمانية، والملكية الثنائية للنمسا والمجر) التي كانت تُعد ركائز النظام القائم في وسط وشرق القارة الأوربية، وقد أدّت الحرب إلى خسائر بشرية كبيرة. فقد أودت الحرب بحياة ١٠ ملايين قتيل، فضلاً عن الجرحى الذي بلغ عددهم ٢١ مليون جريح. وبلغت الخسائر الإقتصادية حوالي ٤٠٠ مليار دولار ذهبي، زد عليه إنتشار الفقر والبطالة، وتعرض الدول المتحاربة إلى أزمة مالية خانقة بسبب نفقات الحرب الباهظة،[٥] وكانت خسائر

---

[١] فرديناند فوش (١٨٥١- ١٩٢٩): جنرال فرنسي. قاد جيوش الحلفاء على الجبهة الغربية خلال الحملات الأخيرة من الحرب. خدم في سلاح المدفعية عام ١٨٧٣. أصبح أستاذ الإستراتيجية في المدرسة العليا (كلية الحرب) عام ١٨٩٤، وفي تشرين الثاني ١٩١٤ توجّه للتنسيق مع القوات الفرنسية والبلجيكية والبريطانية التي شكلت قوات الحلفاء في شمال شرق فرنسا، وخلال عامَي ١٩١٥- ١٩١٦ كان القائد العام لجيوش الحلفاء في الشمال. أصبح في عام ١٩١٧ رئيس الأركان العام للجيش الفرنسي، وأصبح في عام ١٩١٨ القائد العام لجيوش الحلفاء بما فيها أمريكا، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. IV, p. 855-856.

[٢] وزير الدولة: هو وزير بلا وزارة، ويكون عضواً في مجلس الوزراء وله حق التصويت، يرتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ويختلف من دولة إلى أخرى، ينظر: ar.wikipedia.com.

[٣] ماتياس إيرزبرجر (١٨٧٥- ١٩٢١): سياسي ورجل دولة ألماني. وُلد في بوتنهاوزن في ألمانيا. إهتمّ بالسياسة ودخل المجلس التشريعي الألماني في عام ١٩٠٣. إعتُرف به كخبير في المشاكل المالية والعسكرية والإستعمار قاد خلال الحرب العالمية الأولى الدعاية الموجّهة نحو الدول المحايدة، وأصبح وزيراً للدولة دون حقيبة، وشجّع الشعب الألماني على معاهدة السلام، وعمل كوزير للمالية في عام ١٩١٩- ١٩٢٠، ولكنه اضطر إلى التقاعد بسبب أعدائه، وتم اغتياله عام ١٩٢٠، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. IV, P. 552.

[4] John C. Mahon, The United States and world peace, New York, Adcraft service co., 1920, p. 128.

[٥] ربيع حيدر طاهر الموسوي، التاريخ السياسي للدول الأوربية الكبرى بين الحربين، النجف الاشرف، مطبعة الولاية، د.ت، ص٥٠-٥١؛ www.alkrwan.com.

الولايات المتحدة الأمريكية قليلة، مقارنة بالدول الأخرى، لدخولها الحرب في وقت متأخر. فقد قُتل ما بين ٧٦ إلى ٨٣ ألف قتيل، قُتل حوالي ٥٠ ألفاً منهم في المعارك نفسها، نتيجة للجروح التي أصيبوا بها، وتوفّي معظم الضحايا المتبقين ولاسيما في صفوف القوات الأمريكية جراء الأوبئة، ولاسيما وباء الإنفلونزا الذي زاد من عدد قتلى الجيش الأمريكي جراء إنتشاره داخل أمريكا، ليصل إجمالي عدد القتلى إلى ١١٢ ألف جندي[١].

تضمنت إتفاقية الهدنة ٣٥ مادّة مقسّمة على سبعة بنود، وهي البنود العسكرية في الجبهة الغربية والشرقية، وبنود متعلقة بشرق أفريقيا، والبنود المالية، والبنود البحرية، وتحديد مدة الهدنة، والحد الأقصى للرد[٢].

جددت اتفاقية الهدنة قبل وبعد انعقاد مؤتمر السلام ثلاث مرات تفصل بينهما مدة زمنية تتجاوز الشهر، بدأت الأولى بطلب من ألمانيا في ١٣ كانون الأول ١٩١٨، حيث عقد مندوبون من ألمانيا ودول الحلفاء إجتماعاً إتفقوا فيه على مدّ أجل الهدنة إلى ١٧ كانون الثاني ١٩١٩، وكان الألمان قد طالبو بتجديد إتفاقية الهدنة لأنهم لم يستطيعوا إجابة جميع المطالب لِما تمرّ به بلادهم من إضطرابات، الأمر الذي أدّى إلى إضعاف ثقة الحلفاء بهم، مما دفعهم إلى زيادة شروط الهدنة على ألمانيا[٣].

بدأت مناقشات تجديد إتفاقية الهدنة للمرة الثانية في ١٣ كانون الثاني عام ١٩١٩، في الوقت الذي كانت ألمانيا تعاني فيه من الإضطرابات داخل البلاد، فضلاً عن إنتشار الأفكار الشيوعية في الشرق من ألمانيا، مما كان له أثر في عرقلة تنفيذ بنود الهدنة[٤]. وإستمرت المناقشات داخل المجلس الأعلى للحرب[٥] حتى ١٧ من الشهر نفسه، فقد تمّ التوقيع على تجديد

---

[١] نيل م. هايمان، الحرب العالمية الأولى، ترجمة: حسن عويضة، أبو ظبي، هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ٢٠١١، ص٣٥٤.

[٢] للاطلاع على بنود الهدنة ينظر:

F. R. U. S, Terms of the Armistice with Germany, signed November 11, 1918, Paris peace conference 1919, VOL. 11, P1-7; Charles F. Horne, Walter F. Austin, The great events of the great war, New York, national alumni-out of copyright, 1923, VOL. VI, P. 223-227.

[3] F. R. U. S, Convention Prolonging the Armistice with Germany, signed December 13, 1918, Paris peace conference, 1919, VOL. II, p. 11.

[4] Warren Hills, op. cit, p 154.

[٥] المجلس الأعلى للحرب: بعد هزيمة إيطاليا في معركة كابوريتو في تشرين الأول ١٩١٧ أمام الجيوش الألمانية والنمساوية – المجرية، إقترح لويد جورج في مؤتمر رابالو – الذي عقد للمدة من ٥– ٧ تشرين الثاني

إتفاقية الهدنة لمدة شهر كامل حتى ١٧ شباط عام ١٩١٩ ولم تسلم ألمانيا أيضاً من الزيادة في الشروط بحجة التقصير في تنفيذها[١].

بدأت للمرة الثالثة والأخيرة في ١٦ شباط عام ١٩١٩ مناقشات تجديد اتفاقية الهدنة كما هو مقرر سابقاً، وخولت الحكومة الألمانية أرزبرجر السلطة التامة لإمضاء الإتفاق المتعلق بإطالة الهدنة مع الحلفاء بزعامة الجنرال فوش، وأبلغ الألمان الأخير منحهم مهلة جديدة تبلغ ٢٤ ساعة للإجابة على الشروط الجديدة للهدنة، إلاّ أنّ المارشال فوش رفض طلبهم،[٢] ووُقّعت الإتفاقية في ١٦ شباط ١٩١٩، وكان من أهم شروطها إن تستمر الهدنة الأخيرة مدة قصيرة بدون تعيين موعد لنهايتها، ويحتفظ الحلفاء بحقهم في إنهائها عقب إعلان سابق بثلاثة أيام[٣].

عقدت الدول المهزومة في الحرب على التوالي إتفاقية الهدنة وفق بنود الرئيس ويلسون الأربعة عشر، وتضمنت شروطاً قاسيةً يجب على تلك الدول تنفيذها خلال المدة المحددة لها، ولم تضع نهاية رسمية للحرب، بل أوقفت لحين عقد مؤتمر للسلام في باريس لمناقشة كيفية إنهائها بشكل دائم، مع تجديد إتفاقية الهدنة أخذت دول الحلفاء بزيادة شروطها على وفق ما تمليه عليها مصالحها وأهدافها الإنتقامية للسيطرة على مقدراتها الإقتصادية، وكانت حجتها بذلك ضمان تنفيذ ألمانيا لبنود الهدنة بعد تقصيرها بسبب أوضاعها الداخلية المضطربة. ومع اقتراب عقد إتفاقية السلام مع ألمانيا فضّلت دول الحلفاء وضع تلك الشروط في هدنة دائمة والتي ستأخذ مكان الهدنة القصيرة.

عام ١٩١٧– إنشاء مجلس أعلى للحرب من أجل تنسيق جهود الحلفاء للإشراف على الإستراتيجية العسكرية، وقد ضمّ المجلس ممثلاً عن فرنسا (الجنرال فوش)، وبريطانيا (الجنرال هيوز)، وإيطاليا (الجنرال كادورنا)، ومثّل الولايات المتحدة الأمريكية (الجنرال تاسكر بليس)، للتفاصيل ينظر:

Primary Document, The Supreme War Council, www.firstworldwar.com.

(1) F. R. U. S, Paris peace conference, 1919, VOL. III, P. 611.

(2) Charles T. Thompson, The peace conference Day by Day, New York, Brentano's, 1920, p. 215.

(3) Warren hills, op.cit, p. 188.

المبحث الرابع

تحضيرات الولايات المتحدة الأمريكية، وتنظيم مؤتمر السلام في باريس

المبحث الرابع: تحضيرات الولايات المتحدة الأمريكية، وتنظيم مؤتمر السلام في باريس

بدأت استعدادات الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السلام في مدة تعود بتاريخها إلى قبل دخولها الحرب، ولكنها زادت في الحجم والأهمية بعد أن أصبحت أحد الأطراف المتحاربة فيها. بعد خمسة أشهر من دخولها الحرب، وبالتحديد في أيلول عام ١٩١٧ نظم الكولونيل هاوس لجنة تحقيق بناء على طلب من الرئيس ويلسون لدراسة الأوضاع في أوربا،[١] إذ شعر الرئيس ويلسون بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تجهل العديد من الأمور في أوربا بسبب اتّباعها سياسة العزلة، مما جعلها أقل معلومات من الدول الكبرى الأخرى التي بادرت في الوقت نفسه لتشكيل لجان تحقيق لدراسة الأوضاع الأوربية بعد الحرب[٢].

بدأ هاوس بجمع الخبراء والمتخصصين لجمع ومقارنة البيانات التي قد تكون لها حاجة في المؤتمر، وضمّت اللجنة حوالي ١٥٠ موظفاً في مختلف الإختصاصات، وشُكّلت على مجموعات عامة، المستشارون الاقتصاديون، والمستشارون في مجال القانون الدولي، والخبراء الإقليميين والأثنوغرافي. وكان هناك أيضا صلة مع لجنة مستمدة من الجيش وبحرية الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت اللجنة بدراسة متأنّية للأقاليم المختلفة في أوربا. ومع بداية كانون الثاني عام ١٩١٨ قدمت اللجنة تقريرها للرئيس ويلسون، وكان للتقرير أثرٌ في صياغة النقاط الدولية في النقاط ١٤ للرئيس ويلسون التي أُدرجت فيما بعد في شروط الهدنة.[٣] وساعدت اللجنة على تقديم معلومات أكثر تفصيلاً خلال جلسات المؤتمر، فضلاً عن إنشاء الخرائط الأساسية لعموم أوربا والشرق الأدنى. وكان يُطلق على موظفي لجنة التحقيق الأمريكية بالقسم الإقتصادي والإقليمي للّجنة الأمريكية المفاوضة حول السلام[٤].

بدأت التحضيرات الأمريكية لمؤتمر السلام بعد عقد الهدنة مباشرة، إذ أعلن الرئيس ويلسون في ١٢ تشرين الثاني عام ١٩١٨ أنّه سيترأّس وفد بلاده إلى مؤتمر السلام الذي أولته الحكومة الأمريكية عنايتها متجاوزاً بذلك التقليد المتبع في بلاده ليكون أول رئيس أمريكي تطأ قدماه

---

(1) Robert Higgs, Who Was Edward M. House, August 13, 2008: www.independent.org/newsroom/article.asp?id.

(2) Temperly, op. cit , VOL. I, P239.

(3) Ray stannard Baker, Woodrow Wilson and World Settlement, London and New York, Doubleday. page and co, 1923, VOL. I, PP.108-109.

(4) Sidney Edward Mezes, preparations for peace, in: American delegates, What really Happened at Paris, New York, Charles Scribner's sons, 1921, p. 2.

الأراضي الأوربية، وليكون أيضاً رئيس الدولة الوحيد الذي رأس وفد بلاده من بين جميع الحاضرين[١].

عقد الرئيس ويلسون والكولونيل هاوس إجتماعاً من أجل إعداد وفد بلادهم المشارك في مؤتمر السلام، تضمّن الوفد: المندوبين المفوضين، وهم الرئيس وودرو ويلسون رئيساً للوفد، والكولونيل هاوس، ووزير الخارجية روبرت لانسينغ، والسفير السابق للولايات المتحدة الأمريكية في باريس وروما هنري وايت Henry White،[٢] والممثل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في المجلس الأعلى للحرب الجنرال تاسكر ايتش بليسTasker H. Bliss[٣] ومجموعة من الخبراء والمستشارين في الشؤون السياسية والإقتصادية في أوربا وآسيا،[٤] ورافق الوفد أكثر من ٣٠٠ صحفي أمريكي من أجل تغطية إنعقاد المؤتمر،[٥] وقد سافر الرئيس ويلسون والوفد المرافق له على متن الباخرة "جورج واشنطن" في يوم ٣ كانون الأول عام ١٩١٨، بعد أن تمّ

---

[١] كمال مظهر أحمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٨، ص٧٢.

[٢] هنري وايت (١٨٥٠– ١٩٢٧): دبلوماسي أمريكي. وُلد في بالتيمور. درس في الخارج وسافر على نطاق واسع. دخل السلك الخارجي كسكرتير للبعثة الأمريكية في فينا (١٨٨٣– ١٨٨٤). عُيّن سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في لندن للفترة (١٨٨٤– ١٨٩٣). وعيّنه الرئيس ماكينلي في عام ١٨٩٦ سكرتير للسفارة، وعُيّن في وقت لاحق سفيراً في روما (١٩٠٥– ١٩٠٧)، وفي باريس (١٩٠٧– ١٩٠٩)، رأس الوفد الأمريكي إلى مؤتمر الجزيرة الخضراء عام ١٩٠٦، وساعد وايت في تسوية الأزمة المغربية بين ألمانيا وفرنسا، وقد أُرسل في عام ١٩١٠ مبعوثاً خاصاً إلى تشيلي، بعد التوقيع على معاهدة فرساي مع ألمانيا بقى وايت في باريس لقيادة الوفد لصياغة المعاهدات مع النمسا وبلغاريا وهنغاريا، للتفاصيل ينظر:

En.wikipedia.org/wiki/Henry – White – (diplomat).

[٣] تاسكر أتش. بليس (١٨٥٣– ١٩٣٠): عسكري ودبلوماسي أمريكي. وُلد في ولاية بنسلفانيا. تخرج من الأكاديمية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في نيويورك من عام١٨٨٥ إلى عام ١٨٨٨. أصبح أستاذ العلوم العسكرية في كلية الحرب البحرية في رودايلاند. كان خلال الحرب الأسبانية – الأمريكية ١٨٩٨ مسؤولاً عن دائرة الكمارك الكوبية للمدة من ١٨٩٨ إلى ١٩٠٢، وفي عام ١٩٠٣ كان مستشاراً للجيش ومجلس البحرية، عُيّن لإعادة تنظيم الجيش في ظل نظام الأركان العامة التي وضعت حديثاً، وفي هذه الإثناء تمّت ترقيته إلى رتبة عميد دائم في الجيش النظامي. وعُيّن مساعد رئيس الأركان ١٩١٠ حتى ١٩١٥، وتمت ترقيته إلى رتبة الجنرال في عام ١٩١٥، وفي أيلول ١٩١٧ عُيّن رئيس أركان الجيش برتبة جنرال، وتقاعد في سن ٦٥ عاماً للتفاصيل ينظر: The New Encyclopedia Britannica, VOL. 2, P. 284.

[4] F. R. U. S, Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, PP. 1-5.

[5] Andre Tardieu, The truth about the treaty, Indianapolis, Bobbs - Merril,1921, p.108.

الإتفاق على الصيغة النهائية للبرنامج الأمريكي الذي سيُطرح في مؤتمر السلام،[١] ومن الجدير ذكره أنّ الرئيس ويلسون لم يُلحق بوفده المسافر إلى باريس أي عضو من الحزب الجمهوري – على الرغم من سيطرة الأخير على الكونغرس الأمريكي في إنتخابات عام ١٩١٨[٢] مما سيكون أحد الأسباب المؤثرة على سير مناقشات مؤتمر السلام في باريس والمصادقة على معاهدات السلام.

تمثلت أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر السلام بما رغب به الرئيس ويلسون بأن لا يكون السلام بشكل تسوية دبلوماسية بسيطة أو حل وسط ضعيف لا يدوم، بل أن يكون سلام قادر على تنظيم العلاقات الدولية على أساس جديد ممثَّل بعصبة الأمم، وأن يؤمّن الأنظمة الديمقراطية، واحترام الحريات الفردية، ومنع الحلفاء من إقتسام الأراضي والبلاد وتوزيع المستعمرات على الطريقة المعتادة خلال القرن التاسع عشر، وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لتحقيق مصالح شخصية بمنع اليابان من وراثة المستعمرات الألمانية في الشرق الأقصى[٣].

أصرّ الرئيس ويلسون قُبَيْل انعقاد المؤتمر على أن تكون نقاطه الأربعة عشر الأساس الذي سيقوم عليه المؤتمر، الأمر الذي اعترضت عليه كل من بريطانيا وفرنسا. ولكن الرئيس ألمح إليهما في تهديد واضح بأنّ وقوفهم ضد المطلب الأمريكي سيدفع بلاده إلى عقد سلام منفرد مع ألمانيا، وهذا ما كانت تخشاه كلتا الدولتين الأوربيتين، ولذلك تمت الموافقة المبدئية على مطالب الرئيس ويلسون باستثناء شرطين، هما ضرورة دفع ألمانيا تعويضات للحرب، وحرية الملاحة في البحار[٤].

بدأت وفود الدول المنتصرة بالوصول إلى باريس مع بدية عام ١٩١٩، وعقد ممثلو دول: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، وإيطاليا في ١٢ كانون الثاني ١٩١٩ إجتماعاً قررت فيه أن يقتصر التمثيل في المؤتمر على الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا، أو قطعت

---

[١] جريدة الأهرام، السنة ٤٤، العدد ١٢٦٥٨، ١١ كانون الأول ١٩١٨.

[٢] كمال مظهر أحمد، المصدر السابق، ص ١٠٩.

[٣] عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص١٦٩؛ بييررونوفن، المصدر السابق، ص١١٣.

[٤] هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الأمريكية – العثمانية ١٩٠٨– ١٩٢٠، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢، ص ١٨٦.

علاقتها معها، وتقرر أن يضمّ الاجتماع العام للمؤتمر جميع ممثلي الدول المشاركة فيه[١].

شاركت في المؤتمر ٣٢ دولة، إختلفت من حيث عدد الممثلين.[٢] من جانب آخر، لم تتم دعوة مندوبين عن الدول المهزومة في الحرب، إذ أنّ المؤتمر لم يُعقد للمفاوضات بين الطرفين، بل لفرض شروط المنتصرين على المهزومين،[٣] ولم يُسمح لروسيا بالمشاركة في المؤتمر، لأنها عقدت صلح بريست- ليتوفسك مع ألمانيا قبل نهاية الحرب، فضلاً عن الدول التي بقيت على الحياد. تلك القيود تؤكد حقيقة أنّ المؤتمر لم يكن مؤتمراً للمفاوضات، بل لغرض فرض شروط المنتصر على المنهزم[٤].

مثّل بريطانيا في المؤتمر وفد مؤلف من رئيس الوزراء لويد جورج، ووزير الخارجية آرثر بلفور Arthur Balfour[٥] (١٩١٦-١٩١٩)، وحضر الملك جورج الخامس George V[٦] (١٨٦٥- ١٩٣٦/ ١٩١٠- ١٩٣٦) بعض جلسات المؤتمر، وكان حضوره

---

[1] F. R. U. S, Paris peace conference, 1919, VOL. III, P. 494.

[٢] تراوح عدد ممثلي الدول المشاركة في المؤتمر بين واحد إلى خمسة أعضاء، مثّل الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان) لكل منها خمسة أعضاء، ومُثّلت بلجيكا والبرازيل وصربيا بثلاثة أعضاء لكل منها، ومُثّلت أستراليا وكندا والصين وتشيكوسلوفاكيا واليونان والحجاز والهند وبولندا والبرتغال ورومانيا وسيام وجنوب إفريقيا بعضوين لكل منها، ومُثّلت كل من بوليفيا وكوبا والإكوادور وغواتيمالا وهايتي وهندراوس وليبيريا ونيكاراغوا وأروغواي ونيوزلندا بعضو واحد لكل منها، وحضر المؤتمر ممثلون من شعوب كان لها أثراً في الحرب، وهم الأكراد والأرمن والإيرلنديين والعرب، للتفاصيل يُنظر:

عماد هادي عبد علي الحچيمي، التسلح الألماني ١٩٣٣ – ١٩٣٩، النجف الأشرف، التميمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص٢٩.

[3] Joyce E. Salisbury, Dennis Sherman, The west in the world, ed 2, New York, McGraw-Hill, 2004, p. 753.

[٤] علي نشمي حميدي، مؤتمر الصلح في باريس والمشرق العربي ١٩١٩- ١٩٢٠، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (إبن الرشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص٧٥.

[٥] آرثر بلفور (١٨٤٨- ١٩٣٠): سياسي ودبلوماسي بريطاني. وُلد في ويتنغهام. عين وزيراً للخزانة من ١٨٩٠ إلى ١٩٠٢، وأصبح رئيساً للوزراء للمدة من ١٢ تموز ١٩٠٢ إلى ٤ كانون الأول ١٩٠٣، ثم وزيراً للخارجية من ١٩١٦ إلى ١٩١٩ في وزارة لويد جورج الأولى، اصدر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ تصريح بأسم الحكومة البريطانية إلى والتر روتشيلد سمح فيه بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. توفي في ١٩ آذار عام ١٩٣٠للتفاصيل ينظر:

New Universal Encyclopedia, London, the Education book company, 1980, VOL.II, p877.

[٦] جورج الخامس: ملك المملكة المتحدة البريطانية، وإمبراطورية الهند، وإيرلندا الشمالية من ١٩١٠- ١٩٣٦، وُلد في لندن، وهو الإبن الثاني للأمير ويلز أدوارد السابع. دخل البحرية الملكية في عام ١٨٧٧ بعمر ١٨، لكن

إشارة واضحة عن مدى الإهتمام البريطاني بالمؤتمر ونتائجه،[١] كما مثّل الدومنيون البريطاني British Dominion [٢] رؤساء وزرائها الذين كان لهم أثراً مزدوجاً في المؤتمر لِما لهم من تأثير في مواقف الوفد البريطاني[٣].

مثّل فرنسا وفد ترأّسه رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصوGeorge Clemenceau[٤] (١٩١٧– ١٩٢٠)، ووزير الخارجية الفرنسي ستيفن بيشون Stephen Pichon[٥]، ومثّل الوفد

موت أخيه عام ١٨٩٢ دفعه إلى تركها بعد أن أصبح وريثاً للعرش، وأصبح والده ملكاً عام ١٩٠١، وفي سنة ١٩١٠ إعتلى جورج العرش البريطاني، وقد بدأ عهده بأزمة دستورية بعد محاولة الحكومة الحد من سلطة مجلس اللوردات. تميز بعلاقته الوثيقة مع الحزب الليبرالي، وقد تميز عهده بالإصلاح البرلماني، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. V. pp. 196-197.

[١] سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩١٧– ١٩٢٣، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٩٥.

[٢] الدومنيون البريطاني : هو كل دولة مستقلة من دول الكومنولث البريطاني (باستثناء المملكة المتحدة) تعترف بالعاهل البريطاني رئيسا للدولة وتضم (كندا ، استراليا ، نيوزلندا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، ونيوفاوندلاند) للتفاصيل ينظر : Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009

[3] Temperly, op. cit, p295.

[٤] جورج كليمنصو (١٨٤١– ١٩٢٩): رجل دولة فرنسي وصحفي وطبيب . ولد في إقليم فوندية بفرنسا. بدأ حياته بدراسة الطب في باريس، ولكنه تركها وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٥. مارس الصحافة والتعليم في بعض الوقت. وعاد إلى فرنسا عام ١٨٦٩. إنتُخب رئيساً لبلدية مورتمارثر ١٨٧٠– ١٨٧١، وعضو مجلس النواب (١٨٧٦– ١٨٩٣)، وأصبح عضواً في مجلس الشيوخ (١٩٠٢– ١٩٢٠)، ووزيراً للداخلية عام ١٩٠٦، ورئيساً للوزراء للمرة الأولى (١٩٠٦– ١٩٠٩). وفي تشرين الثاني عام ١٩١٧ عيّنه الرئيس بوانكاريه رئيساً للوزراء للمرة الثانية ووزيراً للدفاع، وهو في ٧٦ من عمره، فألّف وزارة إئتلافية، واحتفظ بمنصبه حتى عام ١٩٢٠. كان من أهم معارضي الرئيس ويلسون في المؤتمر. هُزم في إنتخابات عام ١٩١٩ لأنه إعتُبر متساهلاً مع الألمان. واعتزل السياسة وانصرف إلى القراءة والتأليف حتى وفاته عن عمر ٨٨، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. III, PP. 369-370.

[٥] ستيفن بيشون (١٨٥٧– ١٩٣٣): سياسي ودبلوماسي فرنسي. شغل منصب وزير فرنسي في الصين من عام ١٨٩٧ إلى ١٩٠٠، بما في ذلك مدة إنتفاضة البوكسر. كان أحد المقربين من جورج كليمنصو. شغل منصب وزير الخارجية تحت رئاسة كليمنصو وآخرين. كانت خدمته الأبرز تحت رئاسة كليمنصو خلال الجزء الأخير من الحرب العالمية الأولى ومؤتمر باريس عام ١٩١٩، للتفاصيل ينظر:

En.wikipedia.org/wiki/Stephen-pichon.

الإيطالي رئيس الوزراء فكتور أورلاندو Victor Orlando[١] (١٩١٧- ١٩١٩)، ووزير الخارجية سدني سونينو Sidney Sonnino،[٢] أما الوفد الياباني فقد مثّله وفد مؤلف من رجال السياسة اليابانيين برئاسة الأمير سايونجي Saionji[٣]، مبعوث الإمبراطور ومستشاره ورئيس الوزراء السابق[٤].

إختلفت أهداف ومصالح الدول الكبرى في المؤتمر، حيث سعت كل منها لتحقيق تسوية تلائم تلك المصالح. إهتمت فرنسا بشكل خاص بأمن بلادها، فهم يريدون الحصول على الضمانات الدقيقة لضمان حماية فرنسا من أيّ تهديد ألماني في المستقبل، وإنزال أشدّ العقوبة

---

[١]فكتور أورلاندو (١٨٦٠- ١٩٥٢) : رجل دولة ايطالي ، ولد في صقلية ، تلقى تعليمه في جامعة باليرمو، شغل منصب وزير التربية من ١٩٠٣- ١٩٠٥، ووزير العدل مرتين في الأعوام (١٩٠٧- ١٩٠٩ و ١٩١٤- ١٩١٦) ، ووزير للداخلية للمدة من ١٩١٦الى١٩١٧، فضل دخول ايطاليا إلى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، انتخب عام ١٩١٧ رئيسا للوزراء ، أدى فشله في حصول ايطاليا على مطالبها في المؤتمر إلى سقوط وزارته في حزيران ١٩١٩، انتخب بعد ٦ أشهر رئيسا لمجلس النواب ، كان في البدء مؤيداً للحكومة الفاشية بزعامة موسوليني ، ولكن بعد قبول الفاشيون للزعيم الاشتراكي ماثيوني سحب أورلاندو دعمه، وبعد ثلاث سنوات إستقال من المجلس، وأصبح رئيس مجلس النواب للمرة الثانية للمدة ١٩٤٤-١٩٤٦، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica , VOL.VIII , P1002.

[٢]سيدني سونينو (١٨٤٧-١٩٢٢): سياسي ودبلوماسي ورجل دولة إيطالي. وُلد في مدينة باز الإيطالية. عمل عام ١٨٧٨ في الصحافة. وفي عام ١٨٩٣، بعد أن شغل عدة مناصب حكومية، أصبح وزيراً لمالية إيطاليا. تولى منصب رئاسة الوزراء مرتين: في عام ١٩٠٦، ومرة ثانية ١٩٠٩- ١٩١٠، وبعد حرب ١٩١٤ كان يدعم جانب ألمانيا والنمسا-المجر، ولكن بعد أن أصبح وزيراً للخارجية في تشرين الثاني ١٩١٤ وقف إلى جانب الحلفاء. ساهم في إعداد إتفاقيه لندن ١٩١٥. بعد فشل إيطاليا في المؤتمر إستقال عن السلطة وتقاعد عن السياسة، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. XXI, P. 14.

[٣] سايونجي (١٨٤٩- ١٩٤٠): أمير ورجل دولة ياباني. معروف بتوجيه السياسة اليابانية لأكثر من ٥٠ عاماً. وُلد في كي. إرتبط بالقضية الإمبراطورية في الثورة الوطنية المعروفة بإعادة ميجي عام ١٨٦٧. قضى المدة من ١٨٧٠ إلى ١٨٨٠ بدراسة القانون والسياسة في جامعة باريس. رئيس الحزب الليبرالي من ١٩٠٣- ١٩١٤، ورئيس وزراء من ١٩٠٦- ١٩٠٨، ومرة ثانية من ١٩١١- ١٩١٦، وتقاعد عن السياسة عام ١٩١٦، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[٤] أسماء صلاح الدين الفخري، العلاقات الصينية- اليابانية ١٨٩٤- ١٩٣٩، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (إبن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص١٦٨.

بها والثأر منها،[١] ولم يكن لبريطانيا مطالب أرضية في القارة الأوربية، إلاّ أنّها على العكس كانت تطالب بذلك في الحقل الإستعماري، ولم تعلّق أهمية في أوربا إلاّ على قضيتين: **الأولى** إنّها تريد الحفاظ في أوربا على حياة إقتصادية نشيطة كافية لتعود تجارتها إلى نموها المعتاد، **والثانية:** إنها تريد محاباة ألمانيا لئلاّ تخاطر – إذا دُفعت لذلك – فتتّجه أنظارها إلى روسيا الشيوعية،[٢] يضاف إليهما التوازن الأوربي وعدم إعطاء فرنسا فرصة للإنفراد في القارة الأوربية. أمّا إيطاليا، فقد توجّه اهتمامها في المؤتمر للحصول على ما وَعَدَها الحلفاء به في معاهدة لندن عام ١٩١٥ في الحصول على ترسيتا وإيسيريا وقسم من شاطئ دلماشيا.[٣] وفيما يخص اليابان فإنّ أهدافها الأساسية تتلخص باعتراف مؤتمر السلام بالمساواة العرقية، وشرعية سيطرتها على المستعمرات الألمانية في الشرق الأقصى، مع الإمتيازات التي حصلت عليها في تلك المناطق[٤].

بدأ مؤتمر السلام في باريس أعماله في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٩. إنتُخب رئيس وزراء فرنسا كليمنصو رئيساً للمؤتمر، واختيرت اللغة الفرنسية لغة رسمية للمؤتمر، مع استخدام اللغة الانكليزية إلى جانبها. وكان من المتعذر على المؤتمرين جميعاً الوصول إلى قرارات سريعة لكثرة عددهم وتضارب مصالح دولهم،[٥] الأمر الذي أدّى إلى ظهور مجالس عديدة في الستة أشهر الأولى من المؤتمر، حتى توقيع المعاهدة مع ألمانيا.

شكّل المؤتمر مجلساً يُعرف بمجلس العشرة Council of Ten، ويتألف من رؤساء حكومات ووزراء خارجية الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان)،[٦] وقد عُقدت ستُّ جلسات عامة قبل الإنتهاء من وضع مشروع معاهدة السلام مع ألمانيا، لذلك يمكن القول بأنّ مجلس العشرة هو مؤتمر السلام عملياً في الشهرين الأولين، وكانت إجتماعاته سرّية. وقد فُسح المجال أمام ممثلي الدول الأخرى لكي

---

[١] جاسم محمد هادي ، جمعة خليفة كنج، التناقضات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وتسويات الصلح في عام ١٩١٩، دراسات في التاريخ الحديث (مجلة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠١٠، ص٥٣.

[٢] بييررونوفن، المصدر السابق، ص١١٢– ١٩١٣.

[3] David Lloyd George, The Truth about the peace treaties, London, Victor Gollancz LTD, 1938, VOL. II, PP.765 – 766.

[4] Gabriel Terrail, Le Combat des trios, Paris, Libraries Ollendorff, 1922, p. 103.

[٥] جريدة الأهرام، السنة ٤٤، العدد ١٢٦٨٩، ١٥ كانون الثاني ١٩١٩؛ عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص ٢٧.

[٦]عماد هادي عبد علي الحچيمي، المصدر السابق، ص ٣٠.

يحضروا جلسات مجلس العشرة لتقديم مطالبهم،[١] وقد عين المجلس لجاناً خاصة لدراسة القضايا والمشاكل المتعددة التي كانت تواجه المؤتمر وتقديم تقارير عنها قبل الإنتهاء من مشروع معاهدات السلام، وعّين أكثر من ٥٨ لجنة لمعالجة مختلف القضايا[٢].

بالنظر لوجود رغبة للإسراع في وضع معاهدة السلام مع الحاجة إلى السرّية خلال مدة التوفيق بين الدول الكبرى، فقد تمّ تغيير تنظيم المؤتمر. ففي ٢٥ آذار ١٩١٩ أُعلن بأنّه ستُعقد اجتماعات غير رسمية للمندوبين الرئيسيين لتحل محلّ إجتماعات مجلس العشرة، فحلّ مجلس الخمسة Council of Five محل مجلس العشرة، ويضم وزراء خارجية الدول الكبرى. وكان مجلس الخمسة يدرس تقارير اللجان ثم يحيله إلى الأربعة الكبار – كانت اليابان تحضر الإجتماعات المتعلقة بالشرق الأقصى – وكان هؤلاء يجرون محادثات شخصية غير رسمية ، ثم تألّف ما يسمى بمجلس الأربعة Council of Four ويضم رؤساء وفود الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا،[٣] ولكن انتهى الأمر إلى تركيز العمل في أيدي الثلاثة الكبار بعد انسحاب إيطاليا من المؤتمر. ومن ثمّ كان توجيه التسوية وخطوطها الرئيسية من وضع الثلاثة الكبار بعد تغيّب اليابان وإيطاليا عن الإجتماعات،[٤] وقد إستمر عمل هذه المجالس حتى توقيع معاهدة فرساي مع ألمانيا،[٥] على أثرها، وبعد التوقيع عليها غادر أغلب رؤساء الوفود، وشُكّل مجلس جديد أُطلق عليه إسم المجلس الأعلى، برئاسة رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو وعضوية ممثلين من الدول الخمسة الكبرى. بقي المجلس حتى كانون الثاني

---

[١] وليد محمد الشبيبي، مؤتمر الصلح في باريس، معاهدة فرساي ١٩١٩. www.aklam.com.

(2) Andre Tardieu, op. cit, p. 94.

(3) John Foster Bass, The peace Tangle, New York, The Macmillan company, 1920, p. 43.

[٤] عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص٢٠٧.

[٥] من الجدير ذكر إنّ عدد جلسات المؤتمر من انعقاده حتى توقيع المعاهدة مع ألمانيا في ٢٨ حزيران عام ١٩١٩ على النحو التالي: الجلسات العامة (٦ جلسات)، وعقد مجلس العشرة (٧٢ جلسة)، ومجلس الخمسة (مجلس وزراء الخارجية) (٣٩ جلسة)، وعقد مجلس الأربعة (١٤٥ جلسة)، ويتضح أن الأثر الأكبر في المؤتمر للأربعة الكبار في صياغة المعاهدات للتفاصي ينظر: Clive Day, op.cit, p. 33.

عام ١٩٢٠ بعد استقالة كليمنصو، حيث شُكّل مجلس جديد يتكون من سفراء الدول الخمسة في باريس لإتمام عمل المؤتمر[١].

---

[١] علي نشمي حميدي، المصدر السابق، ٧٦.

الفصل الثاني

موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشات معاهدة فرساي مع ألمانيا

المبحث الأول: المناقشات الأمريكية في مسألة التعويضات.

المبحث الثاني: الموقف الأمريكي في قضية المستعمرات الألمانية.

المبحث الثالث: الدور الأمريكي في مسألة الحدود الألمانية

المبحث الرابع: المبادرات الأمريكية في نزع السلاح الألماني.

المبحث الأول

المناقشات الأمريكية في مسألة التعويضات

المبحث الأول: المناقشات الأمريكية في مسألة التعويضات

عُقدت في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩١٩ جلسة عامة لمؤتمر السلام، تقرر فيها تشكيل لجان للتعامل مع القضايا المختلفة في المؤتمر، كان من بينها لجنة التعويضات التي ضمت ثلاثة ممثلين عن الدول الخمس الكبرى، وممثلين عن دول بلجيكا، واليونان، وبولندا، وصربيا. وكانت مهمة اللجنة دراسة وتقديم تقرير عن:

١) مقدار التعويض.

٢) القدرة على الدفع.

٣) الطريقة، والآلية، والمدة التي يجب أن يتم السداد بها[١].

مثّل الوفد الأمريكي في اللجنة العضو برنارد أم. باروخ Bernard M. Baruck[٢]، وفانس مكورميك Vance McCormick[٣]، ونورمان أتش. ديفيس Norman H. Davis[٤]، فضلاً

---

(1) Charles T. Thompson, op. cit, p.150.

(٢) برنارد أم. باروخ (١٨٧٠– ١٩٦٥): سياسي أمريكي. أدّى عملاً بارزاً في سياسة الحزب الديمقراطي. إستطاع أن يجمع ثروته الشخصية من خلال الإستثمارات في وول ستريت. واستخدم في وقت لاحق جزءاً من ثروته لدعم الحزب الديمقراطي وحملاته الإنتخابية، بما في ذلك الحملة الرئاسية للرئيس ويلسون عام ١٩١٢. وقد عيّنه الرئيس ويلسون رئيساً لمجلس صناعات الحرب بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في عام ١٩١٧. وعُيّن مستشاراً للرئيس ويلسون في مؤتمر السلام في باريس، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

(٣) فانس مكورميك (١٨٧٢– ١٩٤٦): سياسي ورجل أعمال أمريكي بارز. وُلد في هاريسبرج في ولاية بنسلفانيا. شغل منصب رئيس بلدية هاريسبرج من عام ١٩٠٢ إلى ١٩٠٥. وفي عام ١٩١٢ عمل كمندوب للحزب الديمقراطي إلى المؤتمر القومي الديمقراطي عن ولاية بنسلفانيا. شغل منصب رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية للمدة ١٩١٦– ١٩١٩، وشغل في المدة نفسها منصب رئيس مجلس تجارة الحرب، وعضواً في العديد من المنظمات الدولية والوطنية الرسمية والمحلية، للتفاصيل ينظر:

www.wikipedia.org/wiki/vance-c-mccormick.

(٤) نورمان اتش. ديفيس(١٨٧٨– ١٩٤٤): سياسي ودبلوماسي ورجل دولة أمريكي. وُلد في بيدفورد في ولاية فرجينيا. شغل منصب سكرتير الرئيس ويلسون ومساعد وزير الخزانة، وفي وقت لاحق وكيل وزارة الخارجية. رأس ديفيس لجنة عصبة الأمم التي تفاوضت على إتفاقية كلايبيدا عام ١٩٢٤، وكان مندوباً في مؤتمر نزع السلاح العام في جنيف عام ١٩٣١، للتفاصيل ينظر: en.wikipedia.org/wiki/Norman-H-Davis.

عن مندوبين من الدول الأخرى،[1] وقد تمّ اختيار جون فوستر دالاس John Foster Dulles[2] مستشاراً قانونياً في اللجنة، ووزير الخارجية الفرنسي لويس – لوسيان كلوتز Louis- Lucien Klotz[3] رئيساً للّجنة، واختير كلٌّ من رئيس الوزراء الأسترالي وليام موريس هيوز William Morris Hughes (١٩١٥ – ١٩٢٣)،[4] وفان دين هينفل Van Den Henvel ممثّل بلجيكا

---

[1] مثّل الوفد البريطاني في اللجنة (رئيس الوزراء الاسترالي هيوز Hughes، واللورد سومنر Lord Sumner، واللورد كونليف Lord Cunliff)، والوفد الفرنسي (وزير المالية كلوتز Klotz، ولويس لوكير Louis Loucheur، وألبرت ليبرون Albert Lebrun)، والوفد الإيطالي (نائب الرئيس السابق سلاندرا Salandra، ودي أميلو d'Amelio، وكييزا Chiesa)، والوفد الياباني (وكيل المالية في السفارة اليابانية في لندن وباريس كينغو موري Kengo Morie، وناجاوكا Nogaoka، وتاتسومي Tatsumi)، للتفاصيل ينظر:

F.R.U.S, The Paris peace conference, 1919, VOL. III, PP. 205-206.

[2] جون فوستر دالاس(١٨٨٨ – ١٩٥٩): محامي وسياسي أمريكي. وُلد في واشنطن. بدأ تعليمه في جامعات واشنطن وباريس. مارس مهنة المحاماة في نيويورك. عُيّن وزيراً للدولة في عهد الرئيس بنيامين هاريسون وودرو ويلسون. شغل منصب مستشار في مؤتمرات دولية عديدة بعد الحرب العالمية الثانية. عُيّن مفاوضا لمعاهدة السلام بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ١٩٥١. وعُيّن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للمدة (١٩٥٣ – ١٩٥٩) في حكومة الرئيس دوايت أيزنهاور، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. IV, p. 265.

[3] لويس – لوسيان كلوتز (١٨٦٨ – ١٩٣٠): سياسي وصحفي فرنسي. يهودي من أصل الزاسي. وُلد في باريس. أصبح محامياً، وروّج للتحالف الفرنسي الروسي في عام ١٨٨٨. أسس عدداً من الصحف في السنتين ١٨٩٢، ١٨٩٥. وشغل مناصب وزارية عديدة، منها: وزيراً للمالية مرتين (الأولى ١٩١٠–١٩١١/ والثانية ١٩١١–١٩١٣)، ووزيراً للداخلية (٢٢ آذار – ٨ كانون الأول ١٩١٣)، ووزيراً للمالية مرة أخرى (١٩١٧ – ١٩٢٠)، للتفاصيل ينظر: Fr.wikipedia.org/wiki/luis-lucien-klotz.

[4] وليام موريس هيوز (١٨٦٢ – ١٩٥٢): سياسي أسترالي. شغل منصب رئيس الوزراء (١٩١٥ – ١٩٢٣) . وُلد في لندن. هاجر إلى ولاية كوينزلاند في سنة ١٨٨٤. إنتقل إلى سدني. أصبح ناشطاً في حزب العمال. إنتُخب في المجلس التشريعي عام ١٨٩٤. إنتقل إلى مجلس النواب الإتحادي ١٩٠١. درس القانون وأُدخل إلى المحكمة عام ١٩٠٣. أصبح رئيس للوزراء عام ١٩١٥، وفي عام ١٩١٦ طُرد هيوز من حزب العمال بسبب سياسته المناقضة لسياسة الحزب، منها فرض التجنيد. وعلى الرغم من ذلك بقي رئيساً للوزراء بدعم من أعضاء الحزب السابقين وحزب الأحرار، الذين اتحدوا مكونين الحزب القومي، وهذا ما جعله يفوز في عامي ١٩١٧، ١٩١٩، للتفاصيل ينظر: The New Encyclopedia Britannica, VOL. VI, P. 125.

في اللجنة نائبَين للرئيس، إعتمد الوفد الأمريكي على هيأة من الخبراء قدّموا دراسة ميدانية مكثفة بدأت مع إنتهاء توقيع الهدنة[١].

عُقد الإجتماع الأول للّجنة في ٣ شباط ١٩١٩ للنظر في آراء جميع الدول المشاركة فيها حول التعويضات. ووجد الوفد الأمريكي أنّ التعويضات يجب أن تكون على وفق الإتفاقية التي تمّت قبل عقد الهدنة في ٥ تشرين الثاني ١٩١٨،[٢] ونصّت: **((ستُفرض التعويضات على ألمانيا لقاء الأضرار التي لحقت بالمدنيين من الحلفاء وممتلكاتهم من جراء العدوان الألماني عن طريق البر، والبحر، والجو))**،[٣] مما يعني أنّ التعويضات ستكون عن جميع الإصابات المباشرة للمدنيين، والأضرار المادية المباشرة في الممتلكات غير العسكرية، وهو خلاف رغبة بريطانيا وفرنسا.

أكّد الوفد الأمريكي أنّ التعويضات تشمل الأضرار الناتجة مباشرة من أعمال واضحة في انتهاكها للقانون الدولي، مثل خرقها لمعاهدة حياد بلجيكا، والمعاملة غير القانونية لأسرى الحرب،[٤] وكان الوفد الأمريكي هو الذي طرح خطة واضحة أكد فيها على التعويضات، فيما اقتصرت الوفود الأخرى على تصريحات عامة تتهم ألمانيا بالمسؤولية عن إعلان الحرب وجميع الأضرار والخسائر المباشرة وغير المباشرة. لذلك أصبح البرنامج الأمريكي أساساً للمناقشات لأسابيع عدة،[٥] إنتهت بمطالبة الوفد البريطاني والفرنسي بضرورة إدخال تكاليف الحرب ضمن التعويضات، بما فيها المعاشات التقاعدية والبدلات[٦].

طرح الوفد الأمريكي والبريطاني على وفق ذلك برنامجاً حدّدا فيه نسبة التعويضات للدول المتضررة من الحرب وفق إتفاقية ٥ تشرين الثاني لعام ١٩١٨، حيث تضمن البرنامج الأمريكي تقسيم نسبة التعويضات على وفق الأضرار المادية التي لحقت بالدول على النحو التالي: (فرنسا ٤٣%، والإمبراطورية البريطانية ١٩%، وبلجيكا ٢٤%، وإيطاليا ٦%، وصربيا ٤%، ورومانيا ٣%، ومتفرقة ١%)، أما البرنامج البريطاني فقد تضمن إدخال تكاليف الحرب ضمن التعويضات وعلى النحو الآتي: (فرنسا ٢٤%، والإمبراطورية البريطانية ٤٠%، وبلجيكا ١٠–١٧%، وإيطاليا ٦%، وصربيا ١٠– ١٣%، والولايات المتحدة الأمريكية ٢٥%، ومتفرقة ٢%).

---

(1) Bernard M. Baruch, The Making of the Reparation and Economic sections of treaty, New York and London, Harper and Brothers publishers, 1920, p. 18.
(2) J. A. Hobson, The Economic of Reparation, London, George Allen and unwin, 1921, p. 5.
(3) F. R. U. S, The Paris peace conference, meeting of paris, 1919, VOL. II, P. 586.
(4) Hobson, op. cit, p. 6.
(5) Bernard M. Baruch, op. cit, p. 20.
(6) Ernest W. Young, op. cit, p. 21.

إلاّ أنّ وفود فرنسا وصربيا وبلجيكا لم تبدِ رغبة في تبنّي أحد البرامج لأنها بدت تتضمن إنقاذ ألمانيا ضد الرأي العام الثائر[١].

يلاحَظ في البرنامج الأمريكي التركيز على الجانب المدني فحسب بعد منح فرنسا وبلجيكا النسبة الأكبر من التعويض بسبب الضرر، وعدم مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية أي نسبة من التعويض، في حين منح البرنامج البريطاني الأفضلية له ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية مؤكداً بها على دمج الخسائر العسكرية إلى جانب الخسائر المدنية.

لقد استندت بريطانيا العظمى وفرنسا في مطالبها على إدراج تكاليف الحرب ضمن التعويضات ولاسيما فرنسا إلى بنود إتفاقية الهدنة الموقعة في ١١ تشرين الثاني لعام ١٩١٨، إذ تضمّنت المادة ١٩ من الإتفاقية: **((إنّ أي إدّعاءات ومطالب للحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل تبقى غير متأثرة)).**[٢] فوجدت بريطانيا وفرنسا بأنّ هذه المادة تمنح الحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية الحق في تقديم مطالبها ومنها التعويضات، ومع إصرار كل دولة على موقفها، إقترح الأمريكيون إحالة مسألة إدراج تكاليف الحرب ضمن التعويضات إلى المجلس الأعلى (مجلس العشرة) للبت في المسألة.[٣] واستمرت المناقشات داخل المجلس حتى بداية شهر نيسان. ففي ٥ نيسان تم التوصل إلى إتفاق على فرض التعويضات على ألمانيا على وفق إتفاقية ٥ تشرين الثاني ١٩١٨، فضلاً عن إدراج الرواتب التقاعدية وبدلات الحرب، ومبدأ التحقيق في الضرر الفعلي من الحرب، وقد تم تخفيض (٣١) مادة التي كانت قد قدمته لجنة التعويضات سابقاً إلى (١٠)[٤] مواد[٥].

لقد فُرضت قضية تحديد مبلغ لمقدار التعويضات ومدتها وطريقة جمعها مشكلة معقدة في مؤتمر السلام. ففي ٢١ شباط ١٩١٩ أكّد كونليف العضو في اللجنة الفرعية دون أي دليل حقيقي إن ألمانيا يمكن أن تدفع تعويضات بمقدار ٤٨٠ مليار مارك ذهبي (١٢٠ مليار دولار)[٦] بما في ذلك تكاليف الحرب.[١] كما حدد الفرنسيون في الوقت نفسه مبلغ ٨٠٠ مليار

---

(1) Bernard M. Baruch, op. cit, p. 21-22.

(2) John Maynard Keynes, The Economic consequences of the peace. New York, Harcourt, Brace and Howe, 1920, p104.

(3) Hobson, op. cit, p. 6.

(٤) لمزيد من التفاصيل عن البنود العشرة، ينظر: Temperly, op.cit, VOL.II, pp75-67.

(5) Wilson Harris,The peace in the Making, New York, E. P. Dutton and Company, 1920, p. 119.

(٦) حدد رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج المقدار نفسه في الحصول على تعويضات من ألمانيا وذلك خلال حملته الإنتخابية في كانون الأول ١٩١٨.

مارك ذهبي (٢٠٠ مليار دولار) وبالشروط نفسها. ولكنّ الخبراء الماليين للمؤتمر أكّدوا صعوبة الإيفاء به ودفعه.[٢] وكانت المناقشات حول تحديد مبلغ التعويضات متزامنة مع مناقشات تحديد نوعية التعويضات وفئاتها. لذلك عندما تم التوصل إلى إتفاق بشأن بنود التعويضات، أكّد الرئيس ويلسون ومستشاروه الإقتصاديون على ضرورة تحديد مبلغ التعويضات[٣].

طرح الوفد الأمريكي إقتراحا بإمكانية تحديد تقديرات ثابتة للتعويضات بالإستناد إلى الدراسات الميدانية للخبراء الأمريكيين، حيث تمّ إحصاء كل الثروات والمصادر المتوفرة التي تملكها ألمانيا في الداخل والخارج. وبيّنت الدراسة بأنّ الحد الأقصى الذي يفرض على ألمانيا كتعويض ١٢ مليار دولار، ثمان مليارات منها توجد في خارج ألمانيا، وتتألف من سفنها التجارية، وخطوط سكك الحديد، والمناجم في الألزاس واللورين، والفحم في حوض السار Saar Basin[٤] الذي تسعى فرنسا للحصول عليه، والأوراق المالية الأجنبية، والأملاك الحكومية في المستعمرات الألمانية السابقة في شرق أفريقيا، كاو – تشاو Kiao-Chow[٥]، وجزر المحيط الهادي Pacific

Charles Seymour, Woodrow Wilson and the world war, New Haven, Yale university press, 1921, p. 301.

[1] Marc Trachtenbrg, Reparation at the Paris peace conference, (The Journal of modern History), VOL. V, Issue. I, (Mar, 1919), p. 33. www.jstor.org.

[2] Ernest W. Young, op. cit, p. 279.

[3] George Creel, op.cit, p. 248.

[٤] حوض السار: إقليم في الجزء الغربي من أوربا. يقع حوض السار بين فرنسا وألمانيا. كان في القرن التاسع عشر جزءاً من ألمانيا، وبعد الحرب العالمية الأولى أُخضع لإدارة عصبة الأمم (١٩١٩–١٩٣٥)، ثم أصبح ولاية ألمانية عام ١٩٣٥، وبعد الحرب العالمية الثانية أُخضع للسيطرة الفرنسية، ثم أعيد إلى ألمانيا الغربية إثر استفتاء جرى في أول كانون الثاني ١٩٥٧. وإقليم السار غني بالفحم الحجري وله شهرة واسعة في صناعة الحديد والصلب، مساحته ٢,٥٦٦ كم٢، وسكانه ١,٢٥٠,٠٠٠ نسمة، وعاصمته سار بروكن، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium 2009.

[٥] كاو – تشاوا: منطقة على خليج كاوتشاو على الساحل الجنوبي في الصين، مينائه تسينجتاو، إستولت ألمانيا على كاو – تشاو في عام ١٨٩٨، وعقدت ألمانيا مع الصين عقد إيجار للمنطقة لمدة ٩٩ عاماً والمنطقة المحيطة حوالي ١٩٣ ميل مربع، إلى جانب إمتيازات تجارية أخرى في شبه الجزيرة، إستولت اليابان على المنطقة في عام ١٩١٤ واحتفظت بها خلال الحرب العالمية الأولى، وطالبت بالإحتفاظ بها بعد الحرب، ولكن في عام ١٩٢٢ وقعت معاهدة مع الصين على إستعادة المنطقة لها، للتفاصيل ينظر: www.encyclopedia.com

Islands[١]، وأوضحت الدراسة بأنّ سبعة مليارات من الثمانية تعود إلى المواطنين الألمان، ومليارًا واحدًا إلى الحكومة الألمانية[٢] .

إن معظم الثروات والمصادر الألمانية توجد في المناطق التي تسعى الدول الكبرى للسيطرة عليها من خلال مؤتمر السلام – سواء في الداخل أو في الخارج – مما يجعل ألمانيا فيما بعد تعجز عن دفع التعويضات، الأمر الذي يدفع دول الحلفاء إلى مساعدتها بتقديم القروض في مشاريع عديدة.

لم تقتصر الدراسة على ألمانيا فحسب، وإنما قدمت تقديرات عن الأضرار التي لحقت بدول الحلفاء. لم تكن أي دولة على استعداد لقبول التقديرات الأمريكية أن تنطبق عليها، إلاّ أنّ الوفد البريطاني وافق على الطرح الأمريكي بتحديد أرقام للتعويضات، وضمّنت تقديرًا مؤقتًا للخسائر البريطانية في الحرب. أما فرنسا فقد رفضت تقديم أي تقدير للإضرار التي لحقت بها لأنّها وجدتها بأنها مجرد تخمين، [٣] ليس هذا فحسب بل إنّ فرنسا كانت متقلبة في تحديد مبلغ ثابت للتعويضات، فقد ذكر الكولونيل هاوس: **((إن فرنسا تحدد في وقت ما مبلغ {٥٥ مليار دولار} وفي وقت أخر مبلغ {٢٥ مليار دولار}، ثم تعود مرة أخرى إلى {٥٥ مليار دولار}))**[٤].

يبدو أنَّ الفرنسيين يرغبون في أخذ أموالهم عينًا وخامًا بواسطة سياسة الرهن المنتَج من خلال السيطرة على خامات وأموال ألمانيا وتجريدها من قلبها الصناعي والتجاري والحيوي. لذلك كانت غير مستقرة في تحديد مبلغ ثابت للتعويضات.

طلبت بريطانيا وفرنسا من الأمريكيين تقديم تقديرات لإمكانية ألمانيا على الدفع، وذكرت الأخيرة إن ٥ مليارات دولار تمثل المبلغ الذي يمكن جمعه قبل ١ أيار عام ١٩٢١، وفيما بعد

---

[١] جزر المحيط الهادي: ويطلق عليها أقيانوسيا. تضم أكثر من ٢٥ ألف جزيرة، ٢٥ جزيرة منها دول وأقاليم موزعة على غرب ووسط المحيط الهادي، على الرغم من أنّ جزر المحيط الهادي تنتشر عبر ملايين الكيلومترات المربعة، إلاّ أنّ مجموعة مساحة أراضيها هو ١٢٦١٤٥ كم٢، تشكل جزر غينيا الجديدة ونيوزلندا وهاواي ٩٣% من مساحة الأرض، في حين أنّ الآلاف المتبقية من الجزر لديها مساحة أراضي ٨٩٣٣٩ كم٢، خلال القرن التاسع عشر ضمت فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية معظم الجزر في المحيط الهادي إلى سيطرتها، للتفاصيل ينظر: Encyclopedia Encarta Premium 2009.

[2] Charles T. Thompson, op.cit, p. 261.
[3] Hobson, op. cit, pp.7-8.
[4] Quoted in: Charles T. Thompson, op. cit, p. 277.

مبلغ كبير يصل إلى ٢٥ مليار دولار، بشرط أن لا تكون البنود الأخرى في المعاهدة كبيرة جداً، بحيث تعمل على استنزاف موارد ألمانيا. وبعد أسابيع عديدة من المناقشات صرّح الخبراء الفرنسيون أنّه من الممكن أن يصل المبلغ إلى ٤٠ مليار دولار، ورفض البريطانيون قبول أي رقم تحت ٤٧ مليار دولار[١].

وكذلك وصل ملك بلجيكا ألبرت الأول Albert I[٢] (١٨٧٥- ١٩٣٤/١٩٠٩- ١٩٣٤) إلى باريس، والتقى الكولونيل هاوس تمهيداً لمقابلة الرئيس ويلسون، وتشاور مع الملك ألبرت حول الوضع في بلجيكا قبل إنعقاد المؤتمر لكونها المتضرر الرئيسي من الحرب، حاول الكولونيل هاوس جعل الأولوية لها في التعويضات. وقد وافق وزير الخارجية الفرنسي كلوتز على منح بلجيكا الأولوية في دفع التعويضات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار، كما توقّع الكولونيل هاوس بأنّ لويد جورج سيتنازل أيضاً عن الأولوية إلى بلجيكا،[٣] إلا أنّ الأخير أكّد بأنّ احتياجات بريطانيا للتعويض أكثر من بلجيكا، وهو ضد أي توزيع للتعويضات من شأنها أن تضع بريطانيا بعد بلجيكا وفرنسا[٤].

إقترح الرئيس ويلسون إنهاء مشكلة عدم تحديد مبلغ ثابت للتعويضات، وترك مسألة التعويض إلى لجنة خاصة لهذا الغرض تبحث في الموضوع كله بعد استعادة السلام وتحديد المبلغ. وتمت الموافقة على الإقتراح من قبل الدول المشاركة ولاسيما فرنسا وبريطانيا،[٥] وتقرر أن تدفع ألمانيا مبلغ (٥ مليارات دولار، وهو ما يعادل ٢٠ مليار مارك ذهبي) بصفة مبدئية إلى أن تصل اللجنة إلى قرار في تفاصيل المدفوعات الكلية بعد سنتين توضح مقدار المبلغ وكيفية الدفع، فضلاً عن المبلغ الذي طُلب من ألمانيا تقديمه فوراً، وطُلب منها بناء سفن للحلفاء بدلاً عن السفن التي أغرقتها، وتقدم إلى فرنسا كميات كبيرة من الفحم الحجري بدل المناجم التي دُمرت، فضلاً عن منح إيطاليا وبلجيكا الفحم كتعويض لها.[٦] وقد أكدت المادة (٢٣١) من معاهدة فرساي على تحميل الحكومة الألمانية مسؤولية إندلاع الحرب مما يعني إلتزامها بدفع التعويضات. وقد

---

(1) Charles Seymour, op. cit, p. 301.

(٢) ألبرت الأول (١٨٧٥- ١٩٣٤): ملك بلجيكا. وُلد في بروكسل. تولى العرش سنة ١٩٠٩. قاد الجيش البلجيكي خلال الحرب العالمية الأولى، وتمكن من استعادة البلاد بعد الحرب. عمل ألبرت قبل الحرب على تقوية الجيش، وحصل في عام ١٩١٣ على مشروع قانون التجنيد العسكري، توفي في حادث سنة ١٩٣٤، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. I, P. 212.

(3) Bernard M. Baruch, op. cit, p. 35.

(4) Sisley Huddlestion, Peace -Making at Paris, London, T. Fisher unwin, 1919, p. 182.

(5) Charles T. Thompson, op. cit, pp. 278-279.

(6) William E. Dodd, op. cit, p. 346.

توصلت اللجنة في نيسان عام ١٩٢١ إلى تقدير قيمة التعويضات بمبلغ ١٣٢ مليار مارك بما يعادل (٣٣ مليار دولار)[١].

ظهر جدل واضح بين الدول الكبرى حول التعويضات التي تفرض على ألمانيا، وكان الرئيس ويلسون مصرّاً على أنّ المبدأ الرئيسي لفرض التعويضات على ألمانيا يتمثل بالضرر المادي وعدم إدخال تكاليف الحرب، الأمر الذي جعله يدخل في نقاشات و خلاف طويل مع الدول الأخرى. ليس هذا فحسب، بل كان الخلاف الأكبر والذي استمر حتى توقيع المعاهدة مع ألمانيا هو قدرتها على الدفع والوصول إلى مبلغ محدد يمكن أن تدفعه. وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من التوصل إلى حل مبدئي، ولاسيما وإنّ الرئيس ويلسون كان قد هدّد الدول الكبرى خاصةً فرنسا بالإنسحاب من المؤتمر في حالة عدم التوصل إلى حل نهائي في المشاكل العالقة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الوصول إلى تسوية للأطراف جميعها تستطيع إعادة ازدهارها الإقتصادي والتجاري حتى تتمكن من إستعادة أموالها التي أقرضتها لهذه الدول خلال الحرب.

[١] ربيع حيدر طاهر الموسوي، المصدر السابق، ص٥٧.

المبحث الثاني

الموقف الأمريكي في قضية المستعمرات الألمانية

المبحث الثاني: الموقف الأمريكي في قضية المستعمرات الألمانية

دخلت ألمانيا ميدان التنافس الاستعماري حيال المستعمرات متأخرة بسبب انشغالها بوحدتها، واستطاعت تحقيق هدفها بحصولها على المستعمرات في الشرق الأقصى وأفريقيا، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى وقعت تلك المستعمرات تحت سيطرة قوات الحلفاء، فأحتلت اليابان وبريطانيا العظمى كاو– تشاو، وسيطرت نيوزلندا وأستراليا والقوات اليابانية على جزر المحيط الهادي، وسيطرت القوات الفرنسية والبريطانية على توغولاند والكاميرون، واحتلت جنوب أفريقيا جنوب غرب أفريقيا، وسيطرت القوات البلجيكية على شرق أفريقيا، وكان هذا ضمن العمليات العسكرية للحلفاء ضد ألمانيا خلال الحرب[١]. وبعد نهاية الحرب أبدت هذه الدول رغبتها في ضم المستعمرات إلى أراضيها بما يتلاءم مع مصالحها.

عند بدء مناقشات مؤتمر السلام، وفي جلسة ٢٢ كانون الثاني عام ١٩١٩ إقترح الرئيس ويلسون مشروع عصبة الأمم كجزء أساسي للسلام، تضمّن المشروع إستخدام نظام الإنتداب Mandate System[٢] للسيطرة على أجزاء الإمبراطورية العثمانية والمستعمرات الألمانية،[٣] مما أثار قلق الحلفاء، ولاسيما الدومينيون البريطاني واليابان اللتان رغبتا بتقسيم المستعمرات الألمانية في المحيط الهادي وأفريقيا كغنائم للحرب، ولتحقيق مساعيهم إقترحوا تقسيم المستعمرات قبل مناقشة مشروع عصبة الأمم،[٤] لأنّهم أدركو أنّ الموافقة على المشروع تعني الموافقة على نظام الانتداب للسيطرة على المستعمرات، من جهة أخرى، حثَّ رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج الخطى سريعاً لمناقشة التصرف بالمستعمرات الألمانية في جلسة ٢٣ كانون الثاني عام ١٩١٩، و كانت عصبة الأمم في مقدمة القضايا المقرر مناقشتها، ثم التعويضات، والمسائل الإقليمية، والمستعمرات، وكان هدف لويد جورج في المقام الأول منح الحلفاء ما كانوا يسعون له من تقسيم المستعمرات الألمانية طبقاً للتقاليد الإستعمارية القديمة. وقد أيّده رئيس الوزراء الفرنسي

---

[1] Arthur Pearson Scott, op. cit, p. 130.

[٢] نظام الإنتداب: إبتدع فكرة نظام الإنتداب رئيس وزراء جنوب أفريقيا الجنرال سمتس عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد تأثر الرئيس ويلسون بهذه الفكرة، وجعل نظام الإنتداب جزءاً من مسؤولية عصبة الأمم بعد ربطها بالمبادئ الأمريكية، وعلى الرغم من أنّ الجنرال سمتس لم يذكر المستعمرات الألمانية في النظام، إلاّ أنّ الرئيس ويلسون أدخلها ضمن نظام الإنتداب، للتفاصيل ينظر:

Robert Lansing, The peace Negotiations, New York, Houghton Mifflin company, 1921, p. 83.

[3] F. R. U. S, The Paris Peace conference, 1919, VOL. III, PP. 77-78.

[4] Harry Hansen, The Adventures of the Fourteen points, New York, The century co, 1919, p. 250.

كليمنصو، ووزير الخارجية الإيطالي سونينو،[١] وقد برّر لويد جورج إقتراحه بأنّ **((التعامل مع الشرق والمستعمرات أقل تعقيداً من المسائل الأوربية. ولتوفير الوقت إقترح معالجة تلك المسائل فوراً))**[٢].

إعترض الرئيس ويلسون على الإقتراح وقال: **((إنّ الإضطرابات في العالم نشأت من الحالة غير المستقرة في أوربا وليس من الوضع في الشرق، أو في المستعمرات، وإنّ تأجيل المسألة لن يؤدي إلاّ إلى زيادة الضغط على وفود مؤتمر السلام، ولذلك أفضّل الإستمرار بكل ما هو مطلوب لتسريع التوصل إلى حل)).**[٣] تمكّن الرئيس ويلسون من الحصول على قرار يطلب بموجبه الأمين العام للمؤتمر من جميع الوفود التي تمثل القوى صاحبة المطالب الإقليمية إرسال بياناتهم المكتوبة إلى الأمانة في غضون ١٠ أيام[٤]. يبدو أنّ الرئيس ويلسون سعى للحصول على أطول مدة ممكنة يستطيع بها وضع صيغة محدّدة لميثاق عصبة الأمم وعلى وفق نقاطه الأربعة عشر يحقق من خلالها السلام، مما جعله يُدخل صراعاً شديداً مع دول الحلفاء التي تسعى إلى التسوية على وفق الأنظمة والتقاليد القديمة.

إعتقد الرئيس ويلسون نجاحه في تأجيل مناقشة المطالب الإستعمارية، إلاّ أنّه فُوجئ في جلسة ٢٤ كانون الثاني بدخول رؤساء وزراء الدومنيون البريطاني إلى قاعة مجلس العشرة للإستماع إلى مطالبهم بتشجيع من لويد جورج.[٥] وألقى الأخير خطاباً أوضح فيه معارضته لعودة أي من المستعمرات إلى ألمانيا، وأكّد له الرئيس ويلسون بأنّ الجميع متفقين على عدم إعادة المستعمرات الألمانية إلى وضعها السابق، مؤكدين بأنّ ألمانيا قد أساءت الإدارة في المستعمرات[٦].

إقترح لويد جورج ثلاث طرق ممكنة للسيطرة في المستقبل على المستعمرات: **الأولى** التدويل أو الإدارة المباشرة بواسطة عصبة الأمم، وقد رُفض بدون جدال. **والثانية:** قيام دولة كبرى بالوصاية على دولة صغيرة نيابة عن عصبة الأمم، حيث تُكلّف دولة بالإنتداب على بلد آخر من قِبل عصبة الأمم لحكم بلد آخر، ثم مناقشة هذه الفكرة بصورة موسعة كجزء من مشروع

---

(1) Harry Hansen, op. cit, p. 251.
(2) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, meeting of paris, 1919, VOL. III, P. 700.
(3) Harry Hansen, op. cit, p. 255.
(4) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, P. 701.
(5) Charles T. Thompson, op. cit, p. 138.
(6) Harry Hansen, op. cit, p. 138.

العصبة. **الثالثة:** ضمّ الأراضي، وتلك رغبة رؤساء وزراء الدومنيون البريطاني بدعم من لويد جورج[١].

تحدّث بعد ذلك رؤساء الدومنيون البريطاني عن قضاياهم واحد بعد الآخر، حيث طالب رئيس وزراء أستراليا هيوز بغينيا الجديدة وبعض الجزر، وطالب رئيس وزراء نيوزلندا ويليام ماسي William Massey[٢] (١٩١٢– ١٩٢٥) بجزيرة ساموا جنوب المحيط الهادي، وطالب رئيس وزراء جنوب أفريقيا الجنرال جان سمتس Jan Smuts (١٩١٩– ١٩٢٤)[٣] بجنوب غرب أفريقيا الألمانية،[٤] وطالبو بضمّ تلك المستعمرات بحجة التكاليف والخسائر التي تعرضت له بلادهم خلال الحرب. أما رئيس وزراء كندا روبرت بوردن Robert Borden[٥]، فقد ذكر أنّه

[1] David Lloyd George, op. cit, pp. 526- 527.

[٢] ويليام ماسي (١٨٥٦– ١٩٢٥): رئيس وزراء نيوزلندا. وُلد في إيرلندا. إبن فلاّح مستأجر إنتقل إلى نيوزلندا في عام ١٨٧١، وأصبح من المؤيدين للإصلاح الزراعي لمساعدة المزارعين الصغار، وكان معارضاً للحزب الليبرالي. رشح نفسه في الإنتخابات العامة ١٨٩٣ إلاّ أنّه لم ينجح، ولكنه فاز في العام الثاني. وقد نظّم في عام ١٩٠٩ حزب الإصلاح و تلقى الحزب دعماً من المزارعين ، وفي عام ١٩١٢ أصبح رئيساً للوزراء، للتفاصيل ينظر : The New Encyclopedia Britannica, VOL. VII, P. 220-221.

[٣] جان سمتس (١٨٧٠– ١٩٥٠): رئيس وزراء جنوب أفريقيا. وُلد في مستعمرة كيب البريطانية. وتلقّى تعليمه في جامعة كامبردج في بريطانيا. وقد حارب أثناء الحرب البويرية (١٨٩٩– ١٩٠٢) إلى جانب البوير (أفريقياً)، ولكنه دعا في وقت لاحق للتعاون مع بريطانيا، كان له أثر فعال في تأمين الحكم الذاتي تحت الحكم البريطاني بعد هزيمة البوير (١٩٠٧)، وكان له أثر في تشكيل إتحاد جنوب أفريقيا (١٩١٠). قاد خلال الحرب العالمية الأولى القوات البريطانية الإستعمارية في شرق أفريقيا (١٩١٦– ١٩١٧). مثّل جنوب أفريقيا في وزارة الحرب البريطانية (١٩١٧– ١٩١٨). وساعد في تخطيط منظمة عصبة الأمم. وتمتع بوصفه رئيساً للوزراء في جنوب أفريقيا (١٩١٩–١٩٢٤) بمكانة عالية بين زعماء الكومنولث، ولكنه غير مقبول من قبل الأفارقة لمواقفه الموالية لبريطانيا، أصبح نائباً لرئيس الوزراء هيرتزوغ ١٩٣٣، ثم عاد وأصبح رئيس وزراء حتى ١٩٣٧،للتفاصيل ينظر :

The New Encyclopedia Britannica, VOL. X, p. 905.

[4] Sisley Huddleston, op. cit, pp. 128-129.

[٥] روبرت بوردن (١٨٥٤– ١٩٣٧): رئيس وزراء كندا الثامن. تسلم الحكومة الكندية خلال السنوات الحرجة من الحرب العالمية الأولى، قدم رؤيته الواسعة والحكم بوصفه قائدا ناجحاً في السنيين الصعبة، وإتُّهم بالتسبب في الخلاف بين الكنديين الناطقين بالفرنسية والإنكليزية ولكن تمكن من حل الأزمة. كان أعظم إنجازاته منح كندا المكانة والتأثير في الشؤون الدولية، للتفاصيل ينظر :

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

ليس لديه مطالب تتعلق بالملكية الخاصة، ولاسيما وإنّها تمتلك موارد واسعة غير مكتشفة، وليست بحاجة إلى أراضٍ جديدة[١].

سار اليابانيون والفرنسيون على الخطى نفسها، حيث طالب اليابانيون في جلسة ٢٧ كانون الثاني ١٩١٩ عن طريق البارون ماكينو نوبواكي Makino Nobuaki[٢] ممثّل اليابان في المؤتمر قائلاً: **((إن الحكومة اليابانية تشعر بأنّ لها الحق في مطالبة الحكومة الألمانية التخلي غير مشروط عن الإقليم المؤجر كاو– تشاو وسكك الحديد وبقية الحقوق الأخرى بحوزة الألمان التابعة لمقاطعة الشانتون Shantung[٣]، وجميع الجزر الخاضعة للسيطرة الألمانية في المحيط الهادي شمال خط الاستواء))[٤].**

وقام الوفد الفرنسي بمطالبة صريحة لضم توغولاند والكاميرون الواقعتان في أفريقيا، معتمداً على الإتفاقيات السرية المعقودة بين فرنسا وبريطانيا العظمى. وكانت دعوته إلى الضم الكامل والصريح لهذه الأراضي، وسعت بلجيكا للحصول على شرق أفريقيا، وطالبت البرتغال بضم شريط من غرب أفريقيا من أنغولا البرتغالية، ولكنها لم تجد أذاناً صاغية، وطالبت الصين أيضاً بالشانتون وكاو– شاوا، وكانت الصين قد قامت بإيجار الأخيرة إلى ألمانيا لمدة ٩٩ عاماً، الأمر الذي أدّى إلى نشوب خلاف بين الصين واليابان حولها خلال المؤتمر [٥].

---

[1] F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, PP. 220-228.

[٢] ماكينو نوبواكي (١٨٦١– ١٩٤٩): رجل دولة ياباني. نشط في مدة حكم ميجي في حرب المحيط الهادي (١٨٧٩–١٩٤٩). وُلد في كاجوشيما، وفي عام ١٨٧١ غادر مع بعثة إيواكورا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بعد عودته لليابان درس في جامعة طوكيو، وترك الدراسة بدون تخرج لدخول وزارة الخارجية وعين في السفارة اليابانية في لندن. شغل منصب سفير في الملكية النمساوية – المجرية وإيطاليا، وشغل منصب وزير التربية في وزارة سايونجي الأولى (١٩٠٦–١٩٠٨)، ووزير التجارة والزراعة في وزارة سايونجي الثانية (١٩١١– ١٩١٢)، وعُيّن وزيراً للخارجية في وزارة ياماغاتا الأولى. وأصبح وزيراً للشؤون الخارجية في عام ١٩١٣. وشارك في الوفد الياباني لمؤتمر السلام ١٩١٩، وطرح مسألة المساواة العرقية في المؤتمر، للتفاصيل ينظر: Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[٣] الشانتون: مقاطعة تقع في شرق الصين، تبلغ مساحتها ١٤٢٤٥٠ كم٢، وعدد السكان ٤٨,٨٧٦,٥٤٨ نسمة. عاصمتها تسينتان، جزء من المقاطعة جبلي، والآخر يقع على دلتا نهر الأصفر. إحتلها اليابانيون للمدة (١٩٣٧–١٩٤٥)، ثم عادت إلى الصين تحت الحكم الشيوعي عام ١٩٤٨، للتفاصيل ينظر: محمد شفيق غربال، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٦٩.

[4] Far Eastern Political Science, China at the peace conference, Canton- China, Diplomatic association, 1919, p. 108.

[5] Charles T. Thompson, op. cit, p. 157.

أدرك الرئيس ويلسون بأنّ المطالب تناقض مبادئه حول السلام التي وافقت عليها جميع الأمم في إتفاقية الهدنة، وكان شعار مؤتمر السلام (حق تقرير المصير Right of determantion) وليس (ضم الأراضي) .وطالب بالتقيد بنظام الإنتداب، وليس على مصالح الدول الضعيفة، وهي مجرد تطبيق للطريقة القديمة للسيطرة على الأراضي.[١] ووجّه الرئيس ويلسون تحذيراً لتلك الدول قال فيه: ((**سيقول العالم إنّ الدول الكبرى ستقسّم الدول الضعيفة في العالم إلى أجزاء، ثم تنشيء عصبة الأمم، إنّ الحقيقة الصريحة هي إنّ كل جزء سيكون حصة إحدى الدول الكبرى، وأودّ أن أشير بصورة صريحة على عدم قبول العالم به، وقد يجعل إنشاء عصبة الأمم أمراً مستحيلاً**))[٢]. كان الرئيس ويلسون يخشى أن تؤثّر قضية المستعمرات بهذه الطريقة على إنشاء عصبة الأمم التي أدرك أهميتها للتسوية السلمية.

أقرّ الرئيس ويلسون خلال جلسة ٢٩ كانون الثاني عام ١٩١٩ بأنّ إدارة المستعمرات ستكون من خلال نظام الإنتداب، وسيتم تحديده من قبل عصبة الأمم. ستقوم **أولاً** بوضع مبادئ معينة في أمر الإنتداب، وتدار المقاطعات بصورة تهدف أساساً لتحسين ظروف السكان. **وثانيا** ينبغي عدم التفريق بين أعضاء عصبة الأمم من أجل تحديد إمكانية السيطرة الإقتصادية لموارد المقاطعات، إذن ينبغي على الجميع القيام بالواجبات نفسها والحقوق في السيطرة على الموارد الإقتصادية[٣].

عقد الجنرال سمتس والكولونيل هاوس سلسلة من الإجتماعات من أجل التوصل إلى حل النقاش والجدال بين الفكر التوسعي من جهة، والإنتداب من جهة أخرى. وقد مثّل الكولونيل هاوس الرئيس ويلسون، والجنرال سمتس لويد جورج. تمكن الإثنان من التوصل إلى مشروع وساطة، طرحه هاوس على الرئيس ويلسون، والجنرال سمتس على مجلس الوزراء البريطاني الذي وافق عليه بالرغم من احتجاجات رئيس الوزراء الاسترالي هيوز على الخطة الأمريكية باستخدام نظام الإنتداب لحكم المستعمرات الألمانية[٤].

تضمّن المشروع: ((**المحافظة على نظام الإنتداب ومنح عصبة الأمم حق الإشراف على المستعمرات، ولكن يُمنح عنصر الضم فيها بتعويض معين، بحيث يعطي نظام الإنتداب قوة**

---

(1) Temperly, op. cit, p. 226.
(2) Quoted in: Harry Hansen, op. cit, p. 261.
(3) Charles T. Thompson, op. cit, p.159.
(4) Herbert Hoover, The Ordeal of Woodrow Wilson, New York, McGraw- Hill Book company, 1958, pp. 223- 224.

إدارية كبيرة جداً تصل إلى مرحلة السيطرة الكاملة على المستعمرات، بما أنّه ليس هناك سوء معاملة للسكان الأصليين))[١].

عارضت الصحافة الفرنسية دون جدوى، المشروع الذي تم إقراره في جلسة ٣٠ كانون الثاني عام ١٩١٩، حيث تمّ التوصل إلى إتفاق مؤقت بشأن المستعمرات الألمانية والأراضي العثمانية في آسيا، وقد منح القرار تأكيداً رسمياً لقبول الدول الكبرى لمشروع هاوس– سمتس لإدارة المستعمرات من خلال نظام الإنتداب وبإشراف عصبة الأمم[٢].

أصدر الوفد الأمريكي تفسيراً شبه رسمي حدّد به المبادئ التي يستند عليها نظام الإنتداب وهي:

١) إختيار الشعوب المنتدبة للدولة التي تنتدبها.

٢) إنتهاج سياسة الباب المفتوح The Open Door Policy[٣] في البلدان الواقعة تحت الإنتداب، حتى يتسنى لجميع الدول حقوق متساوية في التجارة مع تلك البلدان.

٣) تقتصر القوات العسكرية في البلدان الواقعة تحت الإنتداب على القوات اللازمة لحفظ الأمن.

٤) منح الثقة للدولة المنتدبة بوصفه (حافز للتنمية)، ولكن في ظل تفاهم صريح، ويمكن إلغاء الثقة في حالة سوء الحكم فيها[٤].

بعد إكمال ميثاق عصبة الأمم حُدّدت المادة (٢٢) منه لنظام الإنتداب، وقد تضمّن تطبيق مبدأ الإنتداب على المستعمرات والأراضي التي كانت تحكمها دول زالت سيادتها بسبب الحرب،

---

(1) Charles T. Thompson, op. cit, pp. 160-161.

(2) Harry Hansen, op. cit, p. 276.

(٣) سياسة الباب المفتوح: أسلوب سياسي تنتهجه بعض الدول في سياستها الخارجية، ويقوم تاريخيا على تعهد الدول الكبرى بعدم إنفراد أية دولة بالحصول على إمتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية خاصة في الصين، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق سياسة الباب المفتوح في الربع الثاني من القرن ١٩، ثم نصّت عليها جميع المعاهدات التي أبرمتها الدول مع الصين بعد حرب الأفيون (١٨٣٩– ١٨٤٢)، وقد تعهدت هذه الدول بمواصلة إنتهاج تلك السياسة بعد إخماد ثورة البوكسير ١٩٠٠، وأُيدت في معاهدة الدول التسع التي أُبرمت في مؤتمر واشنطن ١٩٢١– ١٩٢٢،للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج١، ص٤٥٣.

(4) Charles T. Thompson, op.cit, p.267.

وتقطنها شعوب مازالت عاجزة عن إدارة أمورها بنفسها وسط مخاطر المدنية الحديثة[١].

لقد جاءت الصيغة النهائية لنظام الإنتداب حول المستعمرات في ٧ أيار عام ١٩١٩، إذ أصدر مجلس الأربعة بياناً تضمّن تحديد سلطات الدول المنتدبة على المستعمرات الألمانية، وتم تقسيمها إلى فئتين (B. C)[٢] على النحو الآتي[٣]:

الفئة (B): إنتداب من الدرجة الثانية، يضم توغولاند والكاميرون وتكون تحت وصاية فرنسا وبريطانيا العظمى، وستُقدَّم توصية مشتركه إلى العصبة من أجل مستقبلهم، ومنح شرق أفريقيا الألمانية إلى بريطانيا، ورواندا (اورنداي) إلى بلجيكا، ومهمة الدولة المنتدبة في هذا النوع تتعدى النصح والإرشاد تصل إلى الإدارة نفسها[٤].

الفئة (C): إنتداب من الدرجة الثالثة، وهو لا يختلف كثيراً عن النظام الإستعماري القديم، وقد طُبّق على أفريقيا الجنوبية الغربية الألمانية، وعُهد بإدارتها إلى إتحاد جنوب أفريقيا، وعلى جزر ساموا الألمانية، ومُنحت إدارتها إلى نيوزلندا. أما الممتلكات الألمانية الأخرى في المحيط الهادي، فقد قُسّمت بين اليابان وأستراليا، ومُنحت اليابان جزر المحيط الهادي في شمال خط الإستواء (جزر مارشال وماريان). أما أستراليا فقد مُنحت جزر المحيط الهادي في جنوب خط الإستواء وهي جزر (نامور وغينيا الجديدة). وتمثّلت مهمّة الدول المنتدَبة بإلحاق الأراضي التي انتُدبت عليها بأراضيها وإخضاعها لقوانينها الخاصة[٥].

المشكلة اليابانية- الصينية في مؤتمر السلام:

دخلت الصين الحرب العالمية الأولى لدعم الحلفاء مقابل عودة إقليم الشانتون لها، وعند افتتاح مؤتمر السلام طالبت الصين بإلغاء معاهدة عام ١٩١٥[٦] مع اليابان، وطعنت بشرعية

---

[1] Temperly, op. cit, p.234.

[٢] تم تحديد الدرجة (A) في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ في مؤتمر سان ريمو التي تشمل مناطق المجتمعات المتقدمة ضمن أجزاء الإمبراطورية العثمانية وتشمل (سوريا، وبلاد ما بين النهرين، وفلسطين، وأرمينيا) وسيأتي تفاصيلها في فصل لاحق.

[3] Herbert Hoover, op. cit, p. 226.

[4] Temperly, op. cit, p.238.

[5] David Lloyd George, op. cit, pp. 550-551.

[٦] معاهدة عام ١٩١٥: تقدمت اليابان إلى الصين في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٥ بمطالبها (٢١) ومن أهمها: أن توافق الصين – دون تحفظ – على أي إتفاق قد تعقده اليابان مع ألمانيا بحقوقها في ميناء كاو- شاو

المعاهدة بأنّها وقعت تحت الضغط، وجاءت مطالب الصين بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية التي أدركت تعاظم قوة اليابان وتفوّقها في المحيط الهادي وما تشكّله من تهديد للمستعمرات الأمريكية فيه[١].

سانَد الرئيس ويلسون مطالب الصين بعودة مقاطعة الشانتون إلى أراضيها خطوة أولى لاستعادة وحدة أراضيها، إلاّ أنّ اليابان رفَضَته رفضاً قاطعاً، ولاسيما وإنّها حصلت من فرنسا وبريطانيا على إعتراف رسمي بالمعاهدات التي أبرمتها اليابان مع الصين.[٢] إشتدّ الرفض الياباني لمطلب الصين، بل وبدأوا المطالبة بحقوقهم في مقاطعة الشانتون بعد رفض مطالب الوفد الياباني للمساواة العرقية، التي من المفترض أن تكون ضمن ميثاق عصبة الأمم في جلسة ١١ نيسان عام ١٩١٩[٣].

لم يكن أمام الصين سوى خيارين، إمّا الموافقة على بقاء الحقوق والمصالح الألمانية في أيدي اليابانيين، أو الحصول على تعهد أعادتها إلى أهلها إلاّ إنها رفضت. وأعلن الرئيس ويلسون صعوبة إلغاء التعهدات التي كان قد قطعها إلى الصين خلال الحرب. ولكي يطمئن الأخيرة، جعل وفدها يأمل في أنّ العصبة وبمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية تلغي كل الإمتيازات التي حصلت عليها الدول الأجنبية في الصين. إلاّ أنّ الرئيس ويلسون اضطرّ إلى التخلي عن مساندة الوفد الصيني بسبب إصرار اليابان على مطالبها، وعدم إمكانية الحصول على مساندة دول الحلفاء بعد إنسحاب إيطاليا، وإمكانية نشوب صراع بين دول الحلفاء فيما بينهم، إذ أكدوا أنّ اليابان أخرجت ألمانيا من كاو- تشاو والشانتون، فمن الإجحاف أن تتنازل عن مكاسبها.[٤] فضلاً عن ذلك، تمتلك اليابان فعلياً مقاطعة الشانتون، وقادرة على فرض حقوقها، بغض النظر عن أي قرار من مؤتمر السلام. ولهذا هدّدت اليابان بالإنسحاب من المؤتمر وعدم التوقيع على معاهدة السلام[٥].

والشانتون، ويسمح لليابان ببناء خط حديدي في الشانتون، ولا تعطي أي إمتيازات فيها لأية دولة أخرى، وتعترف الصين بحقوق اليابان في جنوب منشوريا وشرق منغوليا الداخلية، وغيرها من البنود، ورضخت الصين لمطالب اليابان ووقّعت معها معاهدة في أيار ١٩١٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: أسماء صلاح الدين صالح الفخري، المصدر السابق، ص١٣٦-١٣٨، للتفاصيل ينظر:

(1) Sisley Huddleston, op. cit, pp. 129-130.

(2) George Creel, op. cit, p. 214.

(3) Gabriel Terrail, op. cit, pp. 103-104.

(٤) صفاء كريم العزاوي، السياسة الأمريكية تجاه الصين (١٨٩٥- ١٩٣١)، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص١٣٣.

(5) George Creel, op. cit, p. 277.

أدرك الرئيس ويلسون بأنّ خطواته ربما تعرقل مؤتمر السلام، ولاسيما بعد انسحاب إيطاليا. ومثل هذه العرقلة ستؤدي إلى تشجيع ألمانيا بعدم التوقيع على المعاهدة، فضلاً عن مشاكل أخرى يمكن أن تُخلق في أوربا، لذا سعى الرئيس ويلسون إلى إيجاد تسوية للمشكلة[١].

تمت التسوية في جزأين: **الأول**، المنصوص عليهما في المعاهدة نفسها، حيث نصت المواد ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨ على نقل جميع الحقوق والإمتيازات الألمانية – ولاسيما التي تتعلق بإقليم كاو– تشاو والشانتون – دون تحفّظ إلى اليابان،[٢] **والثاني**، إتفاق خاص بين الدول الكبرى الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا العظمى) مع اليابان، إذ توصل المندوبون اليابانيون – نيابة عن حكومتهم – إلى إتفاق بتسليم مقاطعة الشانتون إلى سيادة الصين الكاملة، مع الإبقاء على الإمتيازات الإقتصادية الممنوحة لألمانيا. ووعدت بانسحاب جميع القوات اليابانية الموجودة في مقاطعة الشانتون في أقرب وقت ممكن[٣].

عدّت الصين النتيجة غير مرضية لأنّ الوعد بالإنسحاب تمّ بدون ضمانات حقيقية، ولا يمكن للصين أن تحقق سيادتها مع وجود إمتيازات ونفوذ إقتصادي على أراضيها، مما أدّى إلى رفضها للتوقيع على المعاهدة. ولكن مع تصميم الحلفاء لتحقيق سلام عاجل، وانبثاق عصبة الأمم، فقد عُقد اجتماع في باريس يوم ١١ أيار من ممثلين أمريكا وبريطانيا وفرنسا واليابان، إتفقوا فيه على منح الحكومة الصينية قروضاً لتتمكن من المضي قدماً في تطوير اقتصادها ومساعدتها في بناء نظامها التعليمي،[٤] فضلاً عن ذلك، فقد مُنحت الصين ضمان انضمامها إلى عصبة الأمم المقبلة، وإعفاءها من أقساط غرامة (حركة البوكسرز)[٥] المتبقية عليها من ألمانيا، وإلغاء الإمتيازات الألمانية في كل من تيان، وتسن، وهانكو[٦].

---

[1] Ray Stannard Baker, What Wilson did at Paris, New York, DouBleday, page and company, 1920, p. 102.
[2] F. R. U. S, The Paris Peace Conference, VOL. V, 1919, P. 367.
[3] Gabriel Terrail, op. cit, p. 105.
[4] Ray Stannard Baker, op. cit, pp. 107-108.
[٥] حركة البوكسرز: ثورة صينية وطنية معادية لتدخل الأجانب المتزايد في الصين، إندلعت بعد هزيمة الصين أمام اليابانيين في عام ١٨٩٥، وظهرت بشكل فعلي في إضطرابات من ١٨٩٨ إلى ١٨٩٩ التي استمرت للمطالبة بطرد الأجانب المحتلين للصين. أطلقت التسمية على أعضاء جماعات صينية كانوا يمارسون أنواعاً من الرياضة القتالية تشبه الملاكمة، فأطلق عليهم الأجانب اسم (البوكسرز) أي الملاكمون، ورفع البوكسرز شعار (إحموا الوطن ودمروا الأجنبي)، للتفاصيل ينظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج١، ص٨٨١.
[٦] صفاء كريم شكر العزاوي، المصدر السابق، ص١٣٤.

سعى الرئيس ويلسون إلى تسوية قضية المستعمرات الألمانية وتنظيم شؤونها في ظل وصايا تشرف عليها عصبة الأمم، من خلال نظام الإنتداب الذي أقرّه ميثاق عصبة الأمم، وهو ما يتعارض مع مساعي دول الحلفاء التي هدفت إلى تقسيم المستعمرات فيما بينها على وفق الأنظمة القديمة، ممّا يُخل بوعود الرئيس ويلسون في مبادئه الأربعة عشر، والتي من أهمها تقرير المصير. وعلى الرغم من أنّ التسوية جاءت على وفق نظام الإنتداب، إلاّ أنّه قد ضُمّت تلك المناطق كمستوطنات تابعة إلى الدول المنتدبة لها، ليس هذا فحسب بل أخلّ الرئيس ويلسون بوعده للصين باستعادة أقاليمها بسبب ضغط اليابان ودول الحلفاء.

المبحث الثالث

الدور الأمريكي في مسألة الحدود الألمانية

المبحث الثالث: الدور الأمريكي في مسألة الحدود الألمانية

أ) الحدود الألمانية مع فرنسا:

نشب خلال مناقشات مؤتمر السلام في باريس صراع شديد حول تسوية الحدود الفرنسية الألمانية الجديدة،[١] تضمّن البعض منها مطالب فرنسية وضعت ضمن إتفاقية الهدنة، وطُرح البعض الأخر خلال إنعقاد مؤتمر السلام.

أعيدت الألزاس واللورين إلى فرنسا بعد موافقة الألمان التنازل عنها ضمن بنود إتفاقية الهدنة، التي عُقدت على وفق بنود ويلسون الأربعة عشر، وقد تضمّنت النقطة الثامنة منها جلاء القوات الألمانية من الأراضي الفرنسية، وإعادة الألزاس واللورين وإعمار ما دُمّر منها خلال الحرب، وطالبت كلاً من فرنسا وبريطانيا العظمى أن يكون النقل منظّما من ألمانيا إلى فرنسا من خلال إجراء إستفتاء عام للسكان، وقد حُلّت مشكلة الألزاس واللورين خلال المؤتمر دون مواجهة أي صعوبات خلال المناقشات[٢].

أبدى الفرنسيون إهتمامهم بإقليم الراين[٣] لمدة طويلة، وقدموا خلال الحرب مقترحات عديدة حوله، وظهرت ملامح الفكرة بشكل واضح بعد أن حقق الحلفاء الإنتصار في الحرب، وكانت فرنسا تسعى لتحقيق أهداف عسكرية وإقتصادية في الإقليم[٤].

إتفق الرئيس ويلسون في ١٢ شباط عام ١٩١٩ مع رؤساء حكومات دول الحلفاء على صياغة إتفاق تمهيدي مع الألمان على الشروط العسكرية برئاسة الجنرال فوش.[٥] وعند مغادرة الرئيس ويلسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ شباط تقدم الوفد الفرنسي بطلب ضمّ إقليم الراين وإقامة جمهورية مستقلة فيها. جاء الطلب بإصرار من الجنرال فوش وعدد من السياسيين

---

[١]ينظر الملحق رقم (١).

[2] Wilson Harris, op. cit, p. 96.

[٣] إقليم الراين: يقع في غرب ألمانيا، ويضم المناطق التي تقع غرب نهر الراين جميعها. في عام ١٩١٥ تم تنظيم المنطقة من قبل بروسيا إلى مقاطعتين. تمّ توحيد المقاطعتين في عام ١٩٢٤ مكونة إتحاد الراين، وبعد الحرب العالمية الأولى إحتُلت المنطقة من قِبل قوات الحلفاء للمدة (١٩١٨– ١٩٣٠). وقد إشتهرت بمواردها المعدنية، ولاسيما الفحم والمغنيسيوم والنفط، وتحتوي المنطقة على المدن الصناعية الرائدة في كوبلنز، للتفاصيل ينظر : Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[4] Sisley Huddleston, op. cit, p. 122.

[5] F.R.U.S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, P. 492.

الفرنسيين على جعل نهر الراين الحدود الطبيعية التي تفصلهم عن ألمانيا، حيث كانت فرنسا تسعى إلى خلق جمهورية تفصل بينها وبين ألمانيا بوصفه خطاً دفاعياً ضد الخطر الألماني[١].

رفض الرئيس ويلسون ورئيس الوزراء البريطاني لويد جورج المطالب الفرنسية، إذ أكّد الرئيس ويلسون إن ضمّ الراين إلى فرنسا مخالف لمبدأ تقرير المصير، لأنّ السكان في المنطقة من الألمان تربطهم بألمانيا أواصر إقتصادية وإجتماعية.[٢] أما لويد جورج، فقد وجد أن إنشاء جمهورية مستقلة في منطقة الراين سيؤدي إلى خلق ألزاس ولورين ثانية،[٣] وكان يرى أنّ توسع فرنسا على حساب ألمانيا من الممكن أن يكون له تأثير على الدول الأوربية الأخرى، وقد خشيا أن يؤدي توسع فرنسا على حساب ألمانيا الإخلال بتوازن القوى داخل القارة الأوربية[٤].

أصر الجنرال فوش على تنفيذ مقترحاته، وذهب إلى أبعد من ذلك، عندما أعلن عن رفضه للمعاهدة إذا لم يتم إدخال الطلب ضمنها.[٥] ففي ١٤ آذار عام ١٩١٩ قدّم كل من الرئيس ويلسون ولويد جورج تعهداً إلى فرنسا بأنهما سيقدّمان إقتراحاً إلى مجلس الشيوخ الأمريكي والبرلمان البريطاني،[٦] بأنّهما **((في حالة تعرض فرنسا إلى هجوم غير مبرَّر من قبل ألمانيا فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى ستقدم المساعدة لها تحت إشراف عصبة الأمم)).**[٧] وقد أبدت فرنسا موافقتها على الإقتراح، على أن يتم توقيع المعاهدة الدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتُقدَّم إلى مجلس العصبة للموافقة عليها بحيث لا تتعارض مع أحكام الميثاق.[٨] وقد تجسد الوعد في معاهدة وُقّعت في ٢٩ حزيران عام ١٩١٩، إلاّ أنّ المعاهدة لم تُنفَّذ بعد رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق عليها.[٩] من جانب آخر وافق الرئيس ويلسون في ٢٢ نيسان عام ١٩١٩ على تسوية من شأنها إبقاء السيادة الألمانية على

---

(1) William E. Dodd, op. cit, pp. 317- 318.
(2) John Foster Bass, op. cit, p. 82.
(3) David Lloyd George, op. cit, p. 401.
(4) Gabriel Terrail, op. cit, p. 195 .
(5) Robert Lansing, The Big Four and others of the peace Conference, New York, Houghton Mifflin Company, 1921, p. 23.
(6) George Macanlay Trerelyan, British in the Nineteenth century and after (1789-1919), London, Green and co, 1948, p. 483.
(7) Wilson Harris, op. cit, p. 99.
(8) Arthur Pearson Scott, op. cit, p. 219.
(9) A. L. Kennedy, Old Diplomacy and New 1876- 1922 from Salisbury to Lloyd George, London, Johan Murray, 1922, p. 302.

مقاطعة الراين مع احتلال جيوش الحلفاء للمنطقة والجسور لمدة خمسة عشر عاماً مع إنشاء منطقة منزوعة السلاح بعمق ٥٠ كم[١].

تأتي موافقة فرنسا على مقترحات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بعد أن أدركت إن الإصرار على مطالب فوش ستؤدي إلى تدهور علاقاتها مع دول الحلفاء، ومن ثم إضعاف نفوذها في المجلس، فضلاً عن تهديد الرئيس ويلسون بالعودة إلى واشنطن في حالة عدم حل القضايا العالقة ومنها قضية الراين[٢].

لم تقتصر مطالب فرنسا على منطقة الراين فحسب، بل طالبت بإقليم السار للتعويض عن التدمير المتعمد لمناجم الفحم في شمال فرنسا من قبل ألمانيا. وكانت مطالبة فرنسا بإقليم السار قد طُرحت لأول مرة في مناقشات مؤتمر السلام.[٣] وقد عارض الرئيس ويلسون الطلب، وأخبر كليمنصو في ٢٨ آذار ١٩١٩ أنّه لا يستطيع الموافقة على طلب فرنسا لأنّه يعني إعطاء ٣٠٠ ألف ألماني في الإقليم إلى فرنسا، وإنّ الفرنسيين يعرضون مسائل إقليمية ليس لها علاقة بأهداف الحرب. وقد أدى رفض الرئيس ويلسون إلى إغضاب كليمنصو واتهامه بأنه يفضّل الألمان عليهم، وهو ما أنكره الرئيس ويلسون[٤].

إقترح أندريه تارديو Andre Tardieu[٥] فكرة أنّ فرنسا لديها الحق في التعويضات، لاسيما فيما يتعلق بالفحم، وأكد بأنّ فرنسا يجب أن تأخذ إقليم السار وليس الفحم فحسب والعمل في المناجم نفسها، وبدت فكرة معقولة،[٦] ولاسيما إنّ الخبراء الأمريكان كانوا يميلون إلى منح جزء من منطقة السار إلى فرنسا تعويضاً عن التدمير المتعمد للفحم الفرنسي،[٧] وفي النهاية تم

---

(1) Herbert Hoover, op. cit, p. 216.
(2) Robert Lansing, The Big Four, p. 23.
(3) Francesco Nitti, The Wreck of Europe, Indianapolis, The BoBBs- Merrill company publisher, 1922, p. 122.
(4) Herbert Hoover, op. cit, p. 217.
(٥) أندريه تارديو (١٨٧٦– ١٩٤٥): سياسي فرنسي. شغل منصب رئيس وزراء فرنسا ثلاث مرات، (مرتين عام ١٩٣٠– ومرة عام ١٩٣٢). دخل الخدمة العامة في السلك الدبلوماسي، ثم برز محرراً للشؤون الخارجية. إنتُخب تارديو لمجلس النواب عام ١٩١٤، ومع بداية الحرب العالمية الأولى عمل في سلاح المشاة ولم يعود إلى السياسة إلاّ في عام ١٩١٦. كان لديه يد في صياغة معاهدة فرساي، وشغل منصب مفوض المناطق المحررة (الألزاس واللورين) من تشرين الثاني عام ١٩١٩ حتى كانون الثاني عام ١٩٢٠، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. XI, p. 560- 561.
(6) Wilson Harris, op. cit, p. 126.
(7) Charles Seymour, op. cit, p. 303.

التوصل إلى تسوية إضطرّت فيها فرنسا إلى التراجع عن ضم إقليم السار، وذلك بأن يُحكَم سكان السار في ظل عصبة الأمم لمدة خمسة عشر عاماً، على إن يتم في نهايتها الإختيار بعودة الإقليم إلى ألمانيا، أو الإتحاد مع فرنسا، أو البقاء على وضعها الحالي، وأن يكون الفحم ملكاً مطلقاً لفرنسا، على أن يتم شراءَهُ من جديد من قبل الألمان في حالة الإستفتاء في الوقت المحدد[١].

ب) الحدود مع بلجيكا:

تمت تسوية مسألة الحدود الألمانية مع بلجيكا دون حدوث أي خلاف سياسي داخل المؤتمر، حيث تمت إعادة كيانها السياسي على وفق بنود الرئيس ويلسون الأربعة عشر، ومنحها تعويضات مناسبة عن الأضرار التي لحقت بها خلال الحرب، وأعيدت إليها أوبين Eupen ، ومالميدي Malmedy، ومورسنت Morsenet بعد إصرار الرئيس ويلسون على تحقيق إرادة السكان بواسطة إجراء استفتاء عام.[٢] وأُجبرت ألمانيا على ترك الامتيازات كلها التي حصلت عليها في لوكسمبورغ بموجب الإتفاقيات المختلفة التي عقدتها في السنين (١٨٤٢– ١٩٠٢)، بالإضافة إلى إنسحاب لوكسمبورغ من الإتحاد الكمر كي الألماني[٣].

ج) الحدود مع الدانمارك:

تعلقت مسألة الحدود الألمانية الدانماركية[٤] بمنطقة شلزفيك Schleswig،[٥] لم تُذكر المنطقة في نقاط ويلسون الأربعة عشر، وظهرت بوادر المطالبة بها بعد عقد إتفاقية الهدنة وبالتحديد في ٢١ تشرين الثاني عام ١٩١٨ عندما وصلت هذه المطالب إلى بعض الأمريكيين الدانماركيين في الولايات المتحدة الأمريكية.[٦] طُرحت القضية رسمياً من قِبل الحكومة

---

[1] Wilson Harris , op.cit , p97.
[2] E. J. Dillon, The inside story of the peace conference, New York and London, Harper and Brothers publishers, 1920, p. 99.
[3] Temperly, op. cit, pp. 188-189.

[٤] ينظر الملحق رقم (٢)

[٥] شلزفيك: مقاطعة تقع في شمال ألمانيا. عاصمتها كيل. تبلغ مساحتها ٦١٢٥ ميلاً مربعاً، وعدد سكانها حوالي مليونين ونصف، منهم ٤٠ ألفاً من أصل دانماركي. ضُمّت إلى ألمانيا بعد هزيمة الدانمارك في حرب عام ١٨٦٤. مُنحت لبروسيا إدارة الشلزفيك من خلال أحكام إتفاقية غاستاين Gastein عام ١٨٦٥، ثم مُنحت إدارة المقاطعتين الهولشتاين والشلزفيك إلى ألمانيا سنة ١٨٦٦، للتفاصيل ينظر:
Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.
[6] Charles Homer Haskins, Robert Howard Lord, Some problems of the peace conference, London, oxford university press, 1920, p. 42.

الدانماركية في ٢١ شباط عام ١٩١٩ عندما طالب الوزير الدانماركي في باريس أم. بينهوفت M. Benhoft من مجلس العشرة إجراء إستفتاء عام في المنطقة في أقرب وقت ممكن وإجلاء القوات الألمانية منها،[١] وتمّ الإستفتاء في المنطقة في المدة بين ١٠ شباط إلى ١٤ آذار من عام ١٩٢٠، وقد أظهرت نتائجه أنّ أغلبية السكان يفضّلون البقاء مع ألمانيا، لهذا أُجري تقسيم المنطقة على ثلاثة أقسام، مُنح الشمال إلى الدانمارك لأنّه يضم أغلبية دانماركية، والقسمين الآخرين يضُمّان إلى ألمانيا لوجود أغلبيه ألمانية فيها[٢].

د) الحدود مع بولندا:

أعلنت دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى وبالإجماع على ضرورة تحقيق إستقلال وتشكيل الدولة البولندية،[٣] وهو ما أكّده الرئيس ويلسون في نقاطه الأربعة عشر، وقد خُصّصت النقطة الثالثة عشر للمطالب البولندية، وتضمنت: ((**يجب إنشاء دولة بولندية مستقلة تضم داخل حدودها الأراضي التي يسكنها البولنديون الذين لاشك في جنسيتهم البولندية، وأن يُضمن لها منفذ حرّ من وإلى البحر، ويجب أن يُضمن لها الإستقلال السياسي والإقتصادي، وسلامة حدودها بمعاهدة دولية**)).[٤] وفي ٣ حزيران عام ١٩١٨ أعلن رؤساء وزراء بريطانيا العظمى وإيطاليا وفرنسا معاً: ((**إنّ إنشاء دولة بولندية موحدة ومستقلة، مع حرية الوصول إلى البحر، يشكّل واحدة من الشروط الأساسية لإقامة سلام راسخ وعادل**)).[٥] يتضح من ذلك بأنّ

---

[1] F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. IV, P. 65.

[2] Charles Homer Haskins, op. cit, pp. 43-46.

[٣] بولندا: دولة تقع في شرق أوربا. يحدها من الشمال بحر البلطيق، ومن الشمال الشرقي إقليم كالينينغراد الروسي وليتوانيا، ومن الشرق روسيا البيضاء وأوكرانيا، ومن الجنوب تشيكيا وسلوفيكيا، ومن الغرب ألمانيا. تبلغ مساحتها ٣١٢,٦٨٣ كم٢، وعدد السكان ٣٨,٥٠٠,٦٩٦ نسمة. بدأ تاريخ بولندا في وقت مبكر من القرن ١٠ الميلادي، وعلى الرغم من معاناتها من الأعداء الخارجيين والداخليين إلاّ أنّها تمكنت من الحفاظ على هويتها في القرون الوسطى. وفي القرن ١٤ دخلت بولندا في إتحاد مع لتوانيا إستمر حتى نهاية القرن ١٨، وقد جعل الإتحاد من بولندا دولة قوية في أوربا. بدأت بولندا تفقد قدراتها التنافسية ضد الدول القوية في القرنيين ١٧ و ١٨، قُسّمت بولندا بين النمسا وبروسيا وروسيا في الأعوام ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥، وكان التقسيم الرابع في مؤتمر فينا ١٨١٥. وقد إستعادت بولندا إستقلالها بعد الحرب العالمية الأولى، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[٤] ستيفن فنست بينية، المصدر السابق، ص١٧٩.

[5] Quoted In: E. F. Benson, The White Eagle of Poland, New York, George H. Doran company, 1919, p. 32.

جميع دول الحلفاء كانت متفقة على تأسيس دولة بولندية، مما انعكس إيجاباً على مناقشات مؤتمر السلام.

أكدت دول الحلفاء خلال مناقشات الهدنة على ضرورة إستعادة الحدود البولندية السابقة.[١] ومع افتتاح مؤتمر السلام كانت جميع دول الحلفاء متفقة على تشكيل دولة بولندية، ساعدها في ذلك تصاعد قوة البلاشفة في المنطقة، مع وجود مصالح للولايات المتحدة الأمريكية في بولندا والمناطق المجاورة لها، فضلاً عن مصالح دول الحلفاء[٢].

كانت قضية ميناء الدانزيغ Danzig[٣] قد أثارت خلافاً كبيراً خلال مناقشات مؤتمر السلام، فقد حاولت دول الحلفاء التوفيق بين حصول بولندا على ممر بحري، وبين إرادة السكان في الميناء الذين يتألفون بأغلبيتهم الساحقة (٩٦%) من الألمان. وقد تمّ مناقشة القضية أكثر من مرة من قبل الرئيس ويلسون، واجتمع مع الخبراء الأمريكيين والبريطانيين دون الإقتناع بمقترحاتهم،[٤] وقد رفض الرئيس ويلسون إقتراح بعض الخبراء الأمريكيين – مثل لورد Lord، وبومان Bowman– إعطاء ميناء الدانزيغ إلى بولندا،[٥] لأنّه يضم أكثرية ألمانية، وهو ما يتعارض مع مبدأ حق تحقيق المصير[٦].

تمكن الرئيس ويلسون في النهاية من التوصّل إلى حل ذلك بتدويل الميناء تحت عصبة الأمم لتحقيق سياسة الباب المفتوح، ومُنحت بولندا حق إدارة المنطقة، حيث سيطرت على الأنهار ونظام سكك الحديد وإدارة العلاقات الخارجية للمدينة، وذلك بتأييد من بريطانيا التي أرادت تحقيق مصالحها الإقتصادية. إذ أراد البريطانيون إعطاءها منفذ البحر لفتح الأسواق البولندية أمام

---

[1] Gabriel Tarrail, op. cit, p. 234.

[٢] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٠٩.

[٣]ميناء الدانزيغ: (بالبولندية جدانسك). مدينة بولندية يقع ميناؤها على بحر البلطيق وعلى أحد فروع نهر الفستولا. إنتقلت إدارتها إلى بولندا عام ١٩٤٥. كانت قديماً عاصمة بوميرانيا. إنضمّت للحلف الهانسي في القرن ١٣، وانتقلت للفرسان التيوتون عام ١٣٠٨، وانتقلت لبروسيا عام ١٧٩٣. وأصبحت مدينة حرة (١٨٠٧–١٨١٤)، وأعيدت لبروسيا عام ١٨١٤. كانت عاصمة مقاطعة بروسيا الغربية حتى عام ١٩١٩. للتفاصيل يُنظر: محمد شفيق غربال، المصدر السابق، ج١، ص٧٧٨.

[4] Wilson Harris, op. cit, p. 102.

[٥] إعتُقد بأنّ رفض الرئيس الأمريكي ويلسون يدل بدون أدنى شك عن قراءة واضحة لأحداث المستقبل، وأهمّ المشاكل التي سوف تنبثق حيال ذلك، وهذا ما حصل عند إندلاع الحرب العالمية الثانية بسبب قضية الدانزيغ، أو ما يعرف بالممر البولندي.

[6] Benson, op. cit, p. 234.

البضائع البريطانية لأنها دولة بحرية بالدرجة الأولى، ويتضح بأنّ السيطرة الفعلية كانت لبولندا، وإنّ وجود العصبة للإقناع بأنّ القرار ليس لاضطهاد الألمان وإنما لتحقيق الإرادة الدولية[١].

من جانب آخر، مُنحت سيليزيا العليا إلى بولندا وكانت تضم مليون ونصف ألماني، وجرى خلال المدة من ٣ إلى ١٤ حزيران مناقشات مستفيضة حول إجراء إستفتاء فيها ضمت الرئيس ويلسون إلى جانب لويد جورج وكليمنصو،[٢] وتم إجراء الإستفتاء رغم احتجاجات السكان في المنطقة، وجاءت نتيجة التصويت بنسبة ٧٠٠ صوت لصالح ألمانيا و٥٠٠ صوت لصالح بولندا. وفي سنة ١٩٢١ قرر المؤتمر تقسيم سيليزيا على قسمين: القسم الأكبر ضُمّ إلى ألمانيا، والقسم الأصغر ضُمّ إلى بولندا[٣].

برز اثر المبادئ الأربعة عشر للرئيس وودرو ويلسون في مناقشات مسألة الحدود الألمانية، ولاسيما قضية الألزاس واللورين، وبولندا، وبلجيكا. في حين ظهرت مطالب أخرى في مناقشات المؤتمر، بيّنت مدى إندفاع الحلفاء للوصول إلى تسوية تخدم مصالحها بالدرجة الأولى، مما جعلها تدخل في صراع شديد مع الرئيس ويلسون للوصول إلى أهدافها، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لا تقل عنهم في سعيها لتحقيق السياسة الأمريكية في المنطقة، كما فعلت في قضية تدويل ميناء الدانزيغ في محاولة منها لتحقيق سياسة الباب المفتوح.

[١] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢١٠.

[2] Gabriel Terrail op. cit, p. 235.

[٣] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢١٠.

المبحث الرابع

المبادرات الأمريكية في نزع السلاح الألماني

المبحث الرابع: المبادرات الأمريكية في نزع السلاح الألماني

لم تكن مسألة نزع السلاح فكرة آنية ظهرت خلال مناقشات الهدنة أو مؤتمر السلام، وإنّما ظهرت منذ أوائل القرن التاسع عشر، كوسيلة لإيجاد السلام والإستقرار والأمن بين الدول والشعوب. وتمت الدعوة إلى تطبيق الفكرة في إنعقاد مؤتمرات عديدة من أهمّها مؤتمر لاهاي للسلام.

أقرت إتفاقية هدنة الحرب بتجريد ألمانيا من السلاح، لتكون الطريقة لتحديد عام للتسلح بين الدول. وقد دعا الرئيس ويلسون في نقاطه الأربعة عشر إلى تخفيض التسلح لأنها القاعدة الأساسية للسلام،[١] بالتحديد في النقطة الرابعة[٢].

طالب الجنرال بليس أثناء مناقشات الهدنة بنزع السلاح الألماني فوراً، مجادلاً بأنّه إذا ما تم تسريح الجيش الألماني والقوات المستسلمة فإنّه من الممكن تسريح جيوش الحلفاء سريعاً وإرسالها للوطن. وسرعان ما ستعود الظروف إلى طبيعتها وسيناقش السلام على أساس قانوني وعادل. إلاّ أنّ دول الحلفاء رفضت الفكرة بشدة، ولاسيما فرنسا التي أبدت تخوفها الشديد من تسريح جيوش الحلفاء، لأنّ هدفهم كان تعطيل ألمانيا، وفي الوقت نفسه المحافظة على قوات الحلفاء، وذلك لسببين:

١) فرض شروط قاسية وشاملة تتضمن القيود الإقتصادية الدائمة والسيطرة العسكرية المستقبلية على ألمانيا، ولا يمكن تحقيقها من دون التهديد بالجيوش المتقدمة والمستعدة للزحف نحو ألمانيا.

٢) إقترح الجنرال فوش في الأيام الأولى من المؤتمر، وكرّر ذلك بشكل مستمر باستخدام جيوش الحلفاء ومن ضمنها الجيش الأمريكي لإخضاع البلشفية في روسيا[٣].

عارض الرئيس ويلسون البرنامج الفرنسي بأكمله، لأنّه يهدف إلى إضعاف الإقتصاد الألماني، والسيطرة العسكرية على الصناعة الألمانية، فضلاً عن معارضته إستخدام جيوش الحلفاء ضد روسيا.[٤] ويلاحَظ أن البرنامج الفرنسي لا يسعى إلى تحقيق السلام، بل إلى

---

(1) Axel Oxenstiern, The Pomp of Power, New York, George H. Doran company, 1922, P. 247.

(٢) تتضمن النقطة الرابعة: (تبادل الضمانات الكافية بين الأمم لتخفيض التسلح القومي إلى أقل درجة تضمن سلامة الأمن الداخلي)، ينظر: ستيفن فنست بينية، المصدر السابق، ص١٧٧.

(3) Warren Hills, op. cit, pp. 75-76.

(4) Ray Stannard Baker, Woodrow Wilson and World Settlement, p. 303.

إستغلال وجود قوات الحلفاء لتحقيق أهدافها بالسيطرة على الإقتصاد الألماني، ثم أنّ الرئيس ويلسون كان يسعى إلى تحقيق السلام، وليس إستمرار الحروب باستخدام جيوش الحلفاء، وهو ما يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

طرح الرئيس ويلسون في كانون الثاني عام ١٩١٩ بالمقابل برنامجاً علميا للحد من التسلح تضمن:

١) تُستخدم الأسلحة في مجالين، الأول للحفاظ على (الأمن الداخلي) داخل الدول، والثاني لتلبية متطلبات الحفاظ على النظام الدولي بالقوة في حالة رفض أحد أعضاء العصبة الإنصياع إلى القوانين الدولية[١].

٢) يمكن وضع المبادئ في البداية، ثم العمل على حلّها من قبل هيأة أخرى تابعة لعصبة الأمم، بعد تسوية السلام.

٣) يتم نزع السلاح بإلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية، وإلغاء تصنيع الذخائر من قبل مؤسسة خاصة أو من أجل الربح الخاص.

٤) الكشف الحقيقي عن مجال التسلح والبرامج الوطنية العسكرية والبحرية.

٥) الإتفاق بالإجماع من قبل حكومات الدول الموقعة على الميثاق[٢].

وقد تركزت المناقشات حول البرنامج في جلسات طويلة لمجلس العشرة ومجلس الأربعة، والثلاثة الكبار أيضاً، فضلاً عن لجنة العصبة.

تمت مناقشة قضية الحدّ من التسلح لأول مرة في مؤتمر السلام في جلسة ٢١ كانون الثاني ١٩١٩، فإلى جانب مطالبة الرئيس ويلسون على اتخاذ خطوات فورية لتنظيم عصبة الأمم، إقترح وزير الخارجية البريطاني بلفور أنّه بقدر الإهتمام بتشكيل لجنة للنظر في عصبة الأمم، ينبغي أن تُشكّل لجنة للنظر في قضية نزع السلاح العسكري[٣].

قدم لويد جورج مسودة قرارات للنظر في مشكلة نزع السلاح من ألمانيا، بعد أن أثار كليمنصو القضية (نزع السلاح) في جلسة ٢٣ كانون الثاني عام ١٩١٩. تضمّنت المسودة قراراً بتعين

---

[1] Francesco Nitti, op. cit, p. 113.
[2] Ray Stannard Baker, op. cit, p. 349.
[3] Temperly, op. cit, VOL. II, pp. 124-125.

لجنة من ممثلين إثنين لكل دولة من الدول الخمس الكبرى، ويُنتخب خمسة ممثلين من الدول الأخرى الممثّلة في المؤتمر للعمل على:

١) تقديم المشورة بتقليص القوات المسلحة للعدو.

٢) إعداد خطة يتم تطبيقها من قبل العصبة لتقليص القوات العسكرية البحرية والجوية والأسلحة[١].

وأكّد لويد جورج بأن تسريح الجيش الألماني يتم على وفق خطة بطيئة جداً، مؤكداً وجود أكثر من ٥٠ صنفاً عسكرياً، وأيده كليمنصو بذلك، وطالب الإثنين بتسريح الجيش الألماني بالكامل وتسليم الموارد الحربية جميعها، وأُدراج ذلك في تجديد إتفاقية الهدنة في ١٦ شباط عام ١٩١٩[٢].

أدرك الرئيس ويلسون بأنّ قضية نزع السلاح قد احدث مشكلةً وقلقاً بين دول الحلفاء، في الوقت الذي يسعى فيه لتحقيق سلام دائم على أساس جديد من العدالة والتعاون الدولي، وأكّد الرئيس ويلسون بأنّ موقفه من نزع السلاح يتضمن جانبين يعتمد بعضهما على الآخر، الأول، نزع السلاح إلى حد (الأمن الداخلي) وعبر عنها (لإغراض الشرطة)، والثانية، ضمان السلامة الخارجية من خلال عصبة الأمم[٣].

بدا واضح بأنّ مشكلة الحد من التسلح تسير في إتجاهين: أحدهما مؤثر على الآخر، وبدأت مناقشات واسعة لحل المشكلة من خلال لجان عسكرية وبحرية، وعرضت اللجان تقاريرها على مجلس العشرة، ومن ثم مجلس الأربعة، ونوقشت بأقل أهمية في لجنة عصبة الأمم[٤].

إستمرت المناقشات لمدة ثلاثة أسابيع، تمّ فيها الكثير من العمل من غير التوصل إلى نتيجة ملموسة، وعُينت خلالها ثلاث لجان، هي:

---

[1] F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, PP. 694-695.
[2] Andre Tardieu, op. cit, p. 127.
[3] Ray Stannard Baker, op. cit, p. 359.
[4] Charles T. Thompson, op. cit, p. 239.

١) شُكّلت اللجنة الأولى في نهاية كانون الثاني عام ١٩١٩، وشملت عضو الوفد الفرنسي أم. لوشر M. Loucheur[١]، وونستون تشرشل Winston Churchill[٢]، والجنرال بليس، والجنرال فوش، والجنرال دياز[٣].

٢) شُكّلت اللجنة الثانية في ٨ شباط عام ١٩١٩ لتبسيط إقتراحات اللجنة الأولى، وتكونت من روبرت لانسينغ، واللورد الفريد ميلنر Lord Alfred Milner[٤]، وتارديو[٥].

٣) شُكّلت اللجنة الثالثة برئاسة الجنرال فوش، وضمّت أعضاء عسكريين يمثلون المجلس الأعلى للحرب، فضلاً عن أعضاء مدنيين يمثلون المجلس الإقتصادي الأعلى، ومنهم روبرت سسل Robert Cecil[٦]، ونورمان ديفيز[٧].

---

[١] أم. لوشر (١٨٧٢– ١٩٣١): سياسي فرنسي. عضو في الإتحاد الجمهوري المحافظ، وأصبح وزيراً للذخائر سنة ١٩١٧، ثم وزيراً للإعمار من ١٩١٨حتى عام ١٩٢٠، وعُيّن المستشار الإقتصادي الرئيسي لكليمينصو في مؤتمر باريس للسلام ١٩١٩. وشغل بعدها مناصب عديدة منها وزارة التجارة – الصناعة سنة ١٩٢٤، ووزارة المالية سنة ١٩٢٥، و١٩٢٦، واستمر في مجال السياسة حتى وفاته ١٩٣١، للتفاصيل ينظر: en.wikipedia,org.

[٢] ونستون تشرشل (١٨٧٤– ١٩٦٥): سياسي ورجل دولة بريطاني. ينتمي إلى أسرة مارلبو البريطانية العريقة المحافظة سياسياً، بدأ حياته العملية في الخدمة العسكرية في الهند وكوبا والسودان عام ١٨٩٥ انتُخب نائباً في البرلمان عن حزب المحافظين، وبعد أربع سنيين إنضمّ إلى حزب الأحرار، وعُيّن وزيراً للتجارة ١٩٠٨– ١٩١٠، ثم وزيراً للداخلية فوزيراً للبحرية عام ١٩١١، واستقال عن المنصب عام ١٩١٥، ثم أصبح وزيراً للذخائر عام ١٩١٧، وتقلّب بعد ذلك في المناصب الوزارية، منها وزير المستعمرات عام ١٩٢٢، ووزير المالية ١٩٢٤، واستمر خمسة أعوام، وتولى منصب رئيس وزراء للأعوام (١٩٤٠– ١٩٤٥) و(١٩٥١– ١٩٥٥)، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. XVI, PP. 371-372.

[3] Andre Tardeu, op. cit, p. 127.

[٤] اللورد الفريد ميلنر (١٨٥٤– ١٩٢٥): رجل دولة بريطاني. تلقّى تعليمه في جامعات لندن وأوكسفورد، عُيّن وكيلاً للشؤون المالية في مصر من ١٨٨٩–١٨٩٢، وعُيّن بمنصب المفوض السامي لجنوب أفريقيا البريطانية، وحاكم مستعمرة الرأس عام ١٨٩٧، عاد إلى بريطانيا عام ١٩٠٥، وفي عام ١٩١٥ أصبح عضواً في مجلس وزراء الحرب بدون حقيبة. خدم في وقت لاحق مبعوثاً لروسيا إلى عام ١٩١٧، وأصبح وزير الحرب عام ١٩١٨، ووزير المستعمرات من عام ١٩١٩– ١٩٢١، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. VIII, P. 140.

[5] F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, P. 933.

[٦] روبرت سسل (١٨٦٤– ١٩٥٨): سياسي ومحامي ودبلوماسي بريطاني، ولد في لندن، وتلقى تعليمه في جامعة أوكسفورد. إنتُخب في البرلمان عام ١٩٠٦ عن حزب المحافظين، وخلال الحرب العالمية الأولى شغل مناصب وزارية عديدة، خلال مؤتمر باريس للسلام فقد ساعد في وضع مسودة ميثاق عصبة الأمم، وكان أحد المتحمسين لنزع السلاح، وقد مُنح سيسل جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٣٧، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[7] Warren Hills, op. cit, p. 188.

ويتعين على اللجان إستخدام الضغوط العسكرية والإقتصادية على ألمانيا لإجبارها وقت تجديد الهدنة على تسريح قواتها العسكرية وتسليم مواردها الحربية، ولكن سرعان ما ظهر إختلاف في وجهات النظر في الوسائل اللازم إستخدامها والشروط التي ينبغي فرضها[١].

قدم لوثر تقريراً على افتراض أنّ الحرب الحديثة تعتمد على أسس إقتصادية، من أجل أن تكون آمنة تماماً، ويجب على الحلفاء أن لا يفرضوا نزع السلاح العسكري الألماني والسيطرة على حدود الراين بدعم من عصبة الأمم فقط، بل يجب أن تكون منزوعة السلاح ومشلولة إقتصادياً، ودعا إلى نزع السلاح من الجيش والسيطرة على الأسلحة والذخائر والمصانع لمنع ألمانيا من إعادة التسليح، وإشراف الحلفاء على الصناعة الألمانية[٢].

عارض الرئيس ويلسون النتائج التي توصل إليها لوثر، وأيّده في ذلك الجنرال بليس، وعلّق الأخير فقال: **((إعتبر الرئيس ويلسون التوصيات الواردة في التقرير بأنها "برنامج الذعر"، إذ لا يدعو التقرير إلى تسليم الأسلحة الكبيرة فقط، ولكنه ذهب أيضاً في تفاصيل الطائرات وإنتاج المصانع ....، واعتقد بأنّ الضباط إذا أُرسلوا إلى هناك يقعون في مشاكل ويجب أن تكون مدعومة من القوات العسكرية))**[٣].

طالبت فرنسا بعد مغادرة الرئيس ويلسون باريس في ١٥ شباط ١٩١٩ بتعيين لجنة للإشراف على التسلح والصناعة الألمانية، التي تعني إشرافاً دائماً من قِبل فرنسا وأمريكا وبريطانيا، إلاّ أن الرئيس ويلسون – بعد عودته في ١٥ آذار – هاجم المطالب الفرنسية، ودعاهم إلى الوسيلة التي تحدد سيادة ألمانيا بشكل دائم، مبدياً رأيه بأنّ المطالب تعني الإستمرار (غير محدد) في السيطرة العسكرية على ألمانيا، وهذا يعني أيضاً التدخل المستمر في شؤونها وأسرارها التجارية، مما يؤدي بالتأكيد إلى الحرب مرة أخرى[٤].

قدّم المندوبون الأمريكان فكرة "ضمان الحياد" لألمانيا منزوعة السلاح، ولكن كليمنصو رفض الفكرة أيضاً معلناً أنّه لم يكن على استعداد للمخاطرة بحياة جندي فرنسي واحد لضمان أي شيء لألمانيا. إستمرت المناقشات من أجل التوصل إلى تسوية إلاّ أنّها لم تحرز أي تقدم[٥].

---

(1) Andre Tardieu, op. cit, p. 28.
(2) Gabriel Terrail, op. cit, p. 135.
(3) Ray Stannard Baker, op. cit, pp. 362-363.
(4) Andre Tardieu, op. cit, p. 128.
(5) Ray Stannard Baker, op. cit, p. 364.

تمكن الحلفاء اخيراً من التوصل إلى اتفاق على مناقشة تقرير اللجنة العسكرية برئاسة الجنرال فوش، وقُدمت خطة بأن يُترك لألمانيا جيش يقدّر بـ٢٠٠,٠٠٠ جندي يتم تجنيدهم على خطة الخدمة لمدة سنة، وخمسة من موظفي الجيش، و١٥ صنفاً، و١٨٠ قطعة مدفعية ثقيلة، و٦٠ قطعة ميدان،[١] وعلق لويد جورج وكليمنصو على أنّ ألمانيا ستقوم بتدريب ٢٠٠,٠٠٠ جندي في السنة، أي مليونيين في عشر سنيين، سيعطيها في (١٥) سنة ثلاثة ملايين من الجنود المدربين، وفي (٢٠) سنة أربعة ملايين من الجنود المدربين، الأمر الذي أدى لإلغاء الحلفاء التجنيد الإلزامي الذي جاء في تقرير اللجنة[٢].

عند نهاية شهر آذار تمّ تعديل الخطة على توقّف التجنيد لمدة ١٢ عاماً، ويكون عدد الجيش ١٤٠.٠٠٠ رجل، وتحديد المواد الحربية، إلاّ أنّ كلاًّ من كليمنصو والجنرال فوش طالباً بإصرار تخفيضها إلى ١٠٠.٠٠٠ جندي،[٣] وتمكن الحلفاء من التوصل إلى حل، وأعلن الكولونيل هاوس ولويد جورج – على الرغم من معارضة مستشاريهم – إذا أظهرت فرنسا رأياً رسمياً في هذه القضية، لا بريطانيا ولا الولايات المتحدة الأمريكية لها الحق في الإعتراض على رغبتها[٤].

جاءت البنود العسكرية في معاهدة فرساي بتسريح القوات الألمانية، وأعادت تشكيلها، وكان الهدف من ذلك تحجيمها لتصبح عديمة الحركة، ولا تملك القدرة على القتال، وتم تحديد الجيش الألماني بـ ١٠٠.٠٠٠ عسكري من بينهم ٤٠٠٠ ضابط، وحددت القوات الألمانية بسبعة فرق مشاة وثلاث فرق خيالة، ويقتصر دورها على حماية الأمن الداخلي والدفاع عن الحدود الألمانية، كما نصت المعاهدة على إلغاء التجنيد الإجباري والإستعاضة عنه بالتطوع طويل الأمد، على أن لا تتجاوز مدة التطوع للجنود إثنتى عشرة سنة، وللضباط خمس وعشرين سنة، وفُرض على ألمانيا إلغاء هيأة الأركان الألمانية العامة وجميع المنشآت المشابهة لها بحيث لا يُسمح بإعادة تشكيلها مرة أخرى[٥].

أكد الرئيس ويلسون خلال مناقشات المؤتمر على ضرورة الحد من التسلح بما يتناسب مع الأمن الداخلي، والسلامة الخارجية من خلال عصبة الأمم، وقد منح الرئيس ويلسون قضية

---

(1) David Lloyd George, op. cit, p. 600.

(2) Andre Tardieu, op. cit, p. 128.

(٣) كان الفرنسيون قد أصرّوا على ذلك التحديد إنتقاماً لما فرضه عليهم الألمان من بنود مماثله في معاهدة فرانكفورت في ١٠ أيار عام ١٨٧١.

(4) Francesco Nitti, op. cit, p. 117.

(٥) لمزيد من التفصيل عن البنود العسكرية في معاهدة فرساي ينظر: عماد هادي عبد علي الحچيمي، المصدر السابق، ص ٤٢– ٤٧.

تخفيض التسلح أهمية خاصة كان واضحاً من خلال البرامج التي طرحها خلال المناقشات، لأنّه كان يرى فيها مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإلتزام بنزع عام للتسلح، يكون الحد من التسلح الألماني بداية تطبيقها، ومن ثم الحد من تسلح بريطانيا وفرنسا وبقية الدول الأوربية كمرحلة ثانية، الأمر الذي يبقي التفوق الأمريكي العسكري دائما ومن مختف صنوف الجيش البري والبحري والجوي.

الفَصْلُ الثَّالِثُ

دور الولايات المتحدة الأمريكية في تشكيل عصبة الأمم

المبحث الأول: تطور مشروع عصبة الأمم وإقراره في مؤتمر السلام

المبحث الثاني: الدور الأمريكي في تشكيل لجنة عصبة الأمم وصياغة الميثاق.

المبحث الثالث: تعديل ميثاق عصبة الأمم .

المبحث الرابع: رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدة السلام.

المبحث الأول

تطور مشروع عصبة الأمم وإقراره

في مؤتمر السلام

المبحث الأول : تطور مشروع عصبة الأمم وإقراره في مؤتمر السلام

وجدت دول العالم حاجاتها إلى التعايش في مجتمع منظّم يحكمه القانون الدولي، وقد خطت تلك الدول خطوات واسعة في طريق تنظيمها، وأنشأت منذ عام ١٩١٩ منظمات دولية متعددة ومتنوعة من حيث الإختصاص والعضوية، والأهداف والسلطات، وكانت أولى تلك المنظمات عصبة الأمم[١].

ظهرت خلال الحرب العالمية الأولى جمعيات عديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وجدت لها آثاراً في دول أوربية أخرى، كانت تبحث في محاولة إيجاد إمكانيات جديدة في التنظيم الدولي في سنين القتال، وقدر تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية، تألفت الجمعيات من أفراد ذوي مكانة مرموقة في البلاد، ومن أهمها (عصبة دعم السلام)،[٢] التي شكّلها في عام ١٩١٥ الرئيس الأمريكي السابق وليم هوارد تافت Taft William Howard[٣] (١٨٥٧- ١٩٣٠/ ١٩٠٨- ١٩١٢)، وهو أحد أهمّ المناصرين لإنشاء عصبة الأمم التي أكد على ضرورة تشكيلها كمنظمة دولية تعقد الإتفاقيات وتعمل على تسوية النزاعات الدولية وتحافظ على السلام

---

[١] من الجدير ذكره إن الجذور التاريخية لفكرة عصبة الأمم الدولية تعود إلى مطلع القرن الرابع عشر، وبالتحديد إلى سنة ١٣٠٨، عندما طرح جذور الفكرة الفيلسوف الإيطالي دانتي، إذ رأى بأنّه لابد من وجود منظمة تعمل على توطيد أصول وقواعد التفاوض بين الدول بالطرق السلمية والدبلوماسية والحوار كي تكون بديلاً عن الحرب. وأكّد الفلاسفة الأوربيون من خلال كتاباتهم وأفكارهم إلى مقر منظمة عالمية أو أوربية، من بينهم الفرنسي جان جاك روسو، والألماني كانط عندما طرح كتابه نحو سلام دائم: محاولة فلسفية، حيث دعا فيه إلى انتظام الأمم في هيأة دولية تتولى المحافظة على السلام العالمي. وعُقدت خلال القرن ١٨ مؤتمرات عديدة منها مؤتمر فينا في عام ١٨١٥، ومؤتمر برلين في عام ١٨٧٦، كان هدفها إقامة نوع من التوازن بين القوى الأوربية العظمى، فضلا عن عقد إتفاقيتي لاهاي ١٨٩٩، ١٩٠٧، وشكلت سنة ١٨٨٩ منظمة السلام الدولية السابقة لعصبة الأمم أُطلق عليها الإتحاد البرلماني الدولي، التي أخذت طابعاً دولياً بحلول عام ١٩١٤، للتفاصيل يُنظر: ربيع حيدر طاهر الموسوي، المصدر السابق، ص٦١ ؛ عصبة – الأمم ar.wikipedia.org/wiki/.

[2] Robert Lansing, The peace negotiation, p. 30.

[٣] وليم هوارد تافت: الرئيس السابع والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، ورئيس المحكمة العاشر في المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية (١٩٢١- ١٩٣٠)، وكان الشخص الوحيد الذي تولى هذين المنصبين في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية. خلف الرئيس ثيودور روزفلت، وكان من المتوقع أن يستمر تافت بحملة روزفلت الإصلاحية، كان تافت أكثر تحفظاً، وتباطؤاً في الإصلاحات الداخلية في أوائل القرن العشرين، واستبدل تافت سياسة روزفلت الخارجية العدوانية بواحدة مدروسة أكثر، للتفاصيل ينظر:

Academic American Encyclopedia, VOL. XIV, P. 8-9.

الدولي.[١] ودعا الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت Theodor Roosevelt[٢] (١٨٥٨-١٩١٩/ ١٩٠١- ١٩٠٩) إلى أهمية إيجاد منظمة تدعم السلام العالمي. ففي أيام الصراع الأوربي المبكر قال: **((إنّ إحدى التحركات الفاعلة لإحلال السلام يكمن بالتوصل إلى إتفاق بين الدول الكبرى، لا يتعهد فيه كل طرف بالتمسك بقرارات مشتركة فحسب، بل يدعم القرارات بالقوة أيضاً، فعلى البلدان المتحضرة أن ترتبط بإتفاق جدي من خلال إتحاد دولي كبير من أجل إحلال السلام العالمي))**[٣].

يُعَدّ الرئيس وودرو ويلسون أهم القادة الأمريكيين الداعين إلى إنشاء عصبة الأمم، ويعود إليه الفضل المباشر في إخراجها إلى حيز الوجود. ومنذ دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب كان متمسكاً بضرورة وضع بند في معاهدة السلام لإنشاء منظمة دولية قوية، بما فيه الكفاية لمنع أي هجوم مستقبلي على حقوق وحريات الأمم. ووضَع نظاماً دولياً تقوده عصبة الأمم كبديل عن سياسة توازن القوى الذي تحاول الدول الأوربية المحافظة عليه. وقد أكد على ذلك بجدية وفصاحة في خطاباته العلنية التي تتعلق بأسس السلام.[٤] فقد صرح في خطابه إلى الكونغرس في ٢ نيسان عام ١٩١٧ فقال: **((إنّ هدفنا وضع مباديء من الواجب مراعاتها من جانب الأمم المستقلة))**.[٥] وفي رسالة وجهها إلى الحكومة الروسية المؤقتة في ٢٦ أيار عام ١٩١٧ قال: **((ينبغي على الشعوب الحرة في العالم أن تجتمع على ميثاق مشترك له هيكلية محددة))**[٦].

تمثلت الخطوات الرسمية للرئيس ويلسون لإنشاء العصبة في نقاطه الأربعة عشر. إذ نصّت النقطة الأخيرة منها على: **((يجب أن تُشكَّل جمعية للأمم بموجب مواثيق محددة لغرض منح ضمانات متبادلة من الإستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للدول الصغيرة والكبيرة على**

---

[1] Herbert Hoover, op. cit, pp. 179-180.

[٢] ثيودور روزفلت: الرئيس السادس والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، واحد من أقوى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية. وسّع سلطات الرئاسة والحكومة الإتحادية لدعم المصلحة العامة في المنازعات بين الشركات الكبرى والعمل. كان له أثر فعال في السياسة العلمية، ولاسيما في أوربا وآسيا. في عام ١٩٠١ أصبح نائباً للرئيس، وفي العام نفسه خلف الرئيس وليام ماكنيلي بعد اغتياله. وكان مصلحاً تقدمياً. أراد نقل الحزب الجمهوري المهيمن إلى المعسكر التقدمي، وقد حصل على جائزة نوبل للسلام في عام ١٩٠٦ لأثره في مفاوضات السلام خلال الحرب الروسية – اليابانية، للتفاصيل ينظر:

Academic American Encyclopedia, VOL. XVI, P. 309-310.

[3] Quoted In: Ernest W. Young, op. cit, p. 326.

[4] Robert Lansing, op. cit, pp. 28-29.

[5] Albert Bushnell Hart, op. cit, p. 192.

[6] Quoted In: Ernest W. Young, op. cit, p. 328.

سواء))،[1] مؤكداً عليها (عصبة الأمم) في تصريحات لاحقة. ففي ٧ حزيران عام ١٩١٨ قال: **((على كل أمّة أن تضمن عدم انتهاك الإستقلال السياسي وسلامة أراضي أي من الدول الأخرى))**.[2] وفي خطابه في ٢٧ أيلول عام ١٩١٨ قال: **((يجب أن يكون دستور عصبة الأمم جزءاً من التسوية نفسها، ولا يمكن أن تشكل الآن، فإنّه في حالة تشكلها الآن ستكون مجرد تحالف جديد يقتصر على الدول المتحالفة ضد عدو مشترك))**[3]. يلاحظ إنّ الرئيس ويلسون لم يقدّم في هذه المرحلة مشروعاً واضحاً حول إنشاء عصبة الأمم، بل اكتفى بدعوته إلى تشكيلها من خلال تصريحاته، ولم يتمكن من خلالها سوى وضع خطوط عريضة وغامضة عنها.

تلقّى الرئيس ويلسون نسخة من تقرير الحكومة البريطانية حول عصبة الأمم في تموز عام ١٩١٨، وقد تمّ إنجاز التقرير عن طريق لجنة عُرفت بإسم (لجنة فيلمور Fillmore Commission-)،[4] وطلب الرئيس ويلسون من مستشاره الكولونيل هاوس صياغة المشروع الأمريكي على وفق وجهات نظر الرئيس ويلسون حول عصبة الأمم والمشروع الذي قدمته الحكومة البريطانية[5].

وضعت جهود ومشاورات الكولونيل هاوس في ١٦ تموز عام ١٩١٨ في هيأة مسودة ميثاق للعصبة، تمتزج فيها المثالية مع المقترحات العلمية.[6] فقد وضّح في مقدمة المشروع: **((إنّ الحضارة الحالية قد فشلت لعدم وجود نظام تخضع له الشعوب جميعاً، ولأنّ الرأي العام في العالم قد وافق على كثير من القضايا غير أخلاقية، لذا فغاية الشعوب التي توافق على الميثاق**

---

(1) Alfred Zimmern, The League of Nations and The Rule of law 1918-1935, London, Macmillan and co limited, 1936, p. 188.

(2) Ernest W. Young, op. cit, p. 328.

(3) Quoted In: Temperly, op. cit, VOL. III, P. 51.

(٤) لجنة فيلمور: في بداية عام ١٩١٨ عمل وزير الخارجية البريطاني بلفور بناءً على نصيحة من روبرت سيسل بتعيين لجنة عصبة الأمم لدارسة إمكانية إنشاء مثل هذه المؤسسة وتقديم التوصيات المناسبة، وتم تعيين الخبير القانوني والتر فيلمور رئيساً للّجنة التي سميت باسمه، قدّمت اللجنة تقريراً في آذار عام ١٩١٨. إقترح فيها فيلمور خطة بإنشاء (مؤتمر لدول الحلفاء) التي يوافق أعضاؤها على عدم الدخول في حرب مع بعضها دون تقديمها في البدء إلى التحكيم، وعندما المحكّم أو المؤتمر أو أي هيأة أخرى توافق على تسوية تُقَر بعد مهاجمة أي دولة لا بد أن تلتزم تلك الدولة للتوصيات، وإذا أقدمت تلك الدول على الحرب فإنّها تُعد تلقائياً في حالة حرب مع أعضاء المؤتمرين الأخيرين، وهي بدورها سوف تستجيب من خلال فرض عقوبات إقتصادية أو عسكرية على الدول لإجبار المخالف للامتثال، للتفاصيل ينظر:

David Lloyd George, op. cit, VOL. I, PP. 605-606.

(5) Robert Lansing, op. cit, pp. 36-37.

(6) Alfred Zimmern, op. cit, p. 220.

لتكوين عصبة الأمم في العالم مرماها السلام والطمأنينة والتقدم والحكومة المنظمة، وعلى ممثلي الدول من رجال السياسة ألاّ يقوموا بعمل سياسي يخالف الصدق والشرف، وألاّ يؤيدوا من أعمال الماضي ما خلا من الأخلاق الفاضلة))[١].

أُرسلت مسودة هاوس– فيلمور إلى الرئيس ويلسون، وقام الأخير بإجراء تنقيحات بإعادة كتابة المسودة بما يتناسب مع وجهات نظره. وقد اصطحب المسودة المنقحة معه خلال رحلته إلى أوربا في كانون الأول عام ١٩١٨،[٢] وعند وصوله إلى باريس قام بقراءة كتيب بعنوان (عصبة الأمم: إقتراح عملي)، قام بكتابته الجنرال سمتس. وقد أظهر الرئيس ويلسون تأثراً كبيراً بمقترحات سمتس وأفكاره، ولاسيما فكرة النظام الإنتدابي كجزء من مسؤولية عصبة الأمم، وقام بربط الفكرة مع المبادئ الأمريكية حول العصبة[٣].

أكمل الرئيس ويلسون خطة المسودة الثانية لعصبة الأمم في كانون الثاني عام ١٩١٩، وأعدّ روبرت سيسل نسخة منقحة من مسودته السابقة، وفي الوقت الذي عُقد فيه مؤتمر السلام فإنّ مقترحات عصبة الأمم قد مرّت بعدة تنقيحات منذ أن وُضعت من قبل لجنة فيلمور.[٤] كانت المهمة اللازمة لدمج المقترحات المختلفة لعصبة الأمم لم تكتمل بعد، لذا خصص وزير الخارجية الأمريكي روبرت لانسينغ تلك المهمة إلى ديفيد ميلر David Miller،[٥] المستشار القانوني للوفد الأمريكي. وقد واصل ميلر المناقشات الطويلة مع العديد من الأطراف المعنيّة ولاسيما مع روبرت سسل. وبعد إعداد المسودات وتعديلات إضافية أنجزها ميلر مع سيسل هورست Cecil

---

[١] مقتبس في: عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص٢٧٨.

[2] George Curry, Woodrow Wilson, Jan Smuts, and the Versailles settlement, The American historical review, VOL. 60, No. 4, (Jul 1. 1961), p. 973. http/www.jstor.org.

[3] Ray Stannard Baker, Woodrow Wilson and settlement, p. 265.

[٤] جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٦٦٧، ٢٣ كانون الثاني ١٩١٩.

[٥] ديفيد ميلر (١٨٧٥– ١٩٦١): محامي وخبير أمريكي. مارس مهنة المحاماة في مدينة نيويورك من ١٩١١ إلى ١٩٢٩. وعمل في التحقيق، وهي هيأة من الخبراء جمعت بيانات لمؤتمر باريس للسلام للمدة من ١٩١٧– ١٩١٩، وكان المستشار القانوني للّجنة الأمريكية لحضور المؤتمر، وعمل ضابطاً لوزارة الخارجية الأمريكية من ١٩٢٩ إلى ١٩٤٤. ترأس الوفد الأمريكي إلى مؤتمر لاهاي عام ١٩٣٠ لتصنيف القانون الدولي. تشمل أعماله التي نشرها (مذكراتي في مؤتمر باريس، مع الوثائق في ٢١ مجلد، ١٩٢٤– ١٩٢٦)، والمعاهدات والقوانين الدولية للولايات المتحدة الأمريكية (٨ مجلدات ١٩٣١– ١٩٤٨)، للتفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, VOL. VIII, P. 34.

Hurst[١] نظيره عن الوفد البريطاني، وُضعت نسخة من ميثاق عصبة الأمم المعروفة بإسم مشروع ميلر– هورست.[٢] وعندما قُدّمت إلى الرئيس ويلسون لم يقتنع بها وأصر على إعداد أخرى بنفسه. ولكن في مساء ٢ شباط عام ١٩١٩ إستطاع هاوس إقناعه بالمشروع لِما بذل من جهود، ولاسيما روبرت سسل الذي فعل الكثير لفكرة العصبة، وقُبل مشروع ميلر– هيرست كأساس للمناقشة في لجنة عصبة الأمم[٣].

إنعقدت الجلسة العامة الأولى لمؤتمر السلام في ١٨ كانون الثاني عام ١٩١٩، ولم يتم التطرق إلى موضوع عصبة الأمم بصورة واضحة فيها، إذ عرض الفرنسيون موضوعات خطتهم واضعين عصبة الأمم آخر اهتماماتهم.[٤] الأمر الذي دفع الرئيس ويلسون في اليوم الثاني إلى تقديم قائمة واضعاً فيها عصبة الأمم في مقدمة أولوياته. أمّا البريطانيون، فقد سعوا إلى إعداد مسودة قرار وتقديمها إلى المؤتمر، الهدف الرئيسي منها جعل مناقشة إعداد ميثاق للعصبة خارج نقاشات المجلس بين يدي لجنة خاصة. في حين كان الرئيس ويلسون يأمل باستمرار النقاشات في المجالس الرئيسية ومن قبل رؤساء الدول[٥]. ويبدو أنّ البريطانيين كان هدفهم عدم منح موضوع إنشاء العصبة أهمية كبيرة من خلال مناقشتها في لجنة خاصة وليس في المجالس الرئيسية التي يشرف عليها رؤساء الوفود.

أبلغ الرئيس ويلسون رئيس المجلس كليمنصو، الذي بدوره أبلغ مجلس العشرة في جلسة يوم ٢١ كانون الثاني عام ١٩١٩ بأنّه ينوي طرح موضوع عصبة الأمم في الإجتماع القادم، وقد أعرب لويد جورج عن موافقته وأنّه سيقدّم قراراً بتشكيل لجنة للعمل على إعداد ميثاق عصبة

---

[١] سسل هيرست (١٨٧٠– ١٩٦٣): محامي وسياسي بريطاني. درس علم التشريع في كلية ترينيتي في كامبريدج، وحصل على الحقوق عام ١٨٩٢، عُيّن في عام ١٩٠٢ مساعد المستشار القانوني في وزارة الخارجية، وفي عام ١٩١٨ أصبح مستشاراً قانونياً للرئيس، كان هيرست مندوب بريطانيا العظمى في إتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧. مثّل بريطانيا العظمى مرات عديدة من قبل المحكمة الدائمة، وفي عام ١٩٢٩ أصبح عضواً في محكمة العدل الدولية الدائمة، وبقي فيها عضواً حتى عام ١٩٤٥، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[2] Ray Stannard Baker, op. cit, p. 232.

[3] George Curry, op. cit, pp. 981-982.

[4] C. A. Kluyver, Documents on the League of Nations, Leiden, A. W. Sijthoff's uitgeversmaatschappij, 1920, p. 1.

[5] Ray Stannard Baker, op. cit, p. 236-237.

الأمم، واقترح بلفور بإحالة مسودة الرئيس ويلسون إلى تلك اللجنة، وقد وافق الرئيس ويلسون على القرار، مقترحاً تشكيل اللجنة من ممثلَيْن إثنين عن الدول الكبرى[١].

قبل الرئيس ويلسون بتشكيل اللجنة، ليس بسبب الإختلاف في وجهات النظر التي نشأت فيه، بل كذلك لأنّ المشاكل التي سيناقشها المجلس كثيرة منها، بين روسيا وبولندا، وما يعاني العالم من الفوضى التي خلفتها الحرب. من جانب آخر قام الرئيس ويلسون أيضاً ببعض التعديلات على المقترحات في جلسة ٢٢ كانون الثاني، وكانت قرارات ذات أهمية كبيرة، وأهمّها إصراره أن تكون عصبة الأمم جزءاً متمماً من معاهدة السلام،[٢] وكان الرئيس ويلسون قد أكّد على ذلك في خطاب ألقاه في لندن في ٢٨ كانون الأول عام ١٩١٨، إذ صرّح: **((إنّ الطريق إلى السلام هو الضمان للسلام وليس شروط السلام))**،[٣] وصرح بعد يومين في مدينة مانشستر Manchester: **((إذا لم تكن الشروط الخاصة للسلام مقنعة للغاية فيجب عندئذ أن تكون هناك آلية لتغييرها، وذلك بأن تكون العصبة مزودة بآلية لإعادة التعديل... وهي آلية النية الحسنة والصداقة))**[٤].

خلال الجلسة العامة الثانية لمؤتمر السلام في ٢٥كانون الثاني عام ١٩١٩، وبعد النظر في مقترحات إنشاء عصبة الأمم، تمّ تعيين لجنة خاصة لعصبة الأمم لإكمال تفاصيل دستور ووظائف العصبة، وتم تبنّي القرارات التالية:

١) من الضروري الحفاظ على التسوية التي تجتمع الآن الشعوب المتحدة لتأسيسها إذ أنّ الهدف من إنشاء عصبة الأمم هو تعزيز التعاون الدولي وضمان تحقيق قبول الإلتزامات الدولية لتوفير الأمان مقابل الحرب[٥].

٢) يجب أن يتم التعامل مع عصبة الأمم بوصفها جزءاً لا يتجزأ من معاهدة السلام العامة، وأن تكون مفتوحة وبدون أي تحفظ لأي دولة متحضرة والتي يمكن الإعتماد عليها لتعزيز أهدافها.

---

(1) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, PP. 668-669.
(2) Ray Stannard Baker, op. cit, P. 238.
(3) Temperly, op. cit, VOL. III, P. 59.
(4) Ray Stannard, op. cit, p. 239.
(5) Temperly, op. cit, p. 56.

٣) يتوجّب على أعضاء عصبة الأمم الإجتماع بصورة دورية في مؤتمر دولي، ويجب أن يكون لديهم منظمة وسكرتارية لتنفيذ أعمال عصبة الأمم في المدة الزمنية الفاصلة بين المؤتمرات(١).

لم تكن فكرة عصبة الأمم جديدة عند إنعقاد مؤتمر السلام في باريس، بل ظهرت مؤتمرات عديدة دعت إلى الأفكار ذاتها التي نادت بها. وشُكّلت خلال الحرب العالمية الأولى منظمات عديدة، كان أبرزها في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاءت دعوات الرئيس ويلسون لتشكيلها من خلال مبادئه الأربعة عشر والتصريحات اللاحقة لها دون أن يكون هناك برنامج واضح لها، وبمساعٍ أمريكية – بريطانية وضعت أول مسودة تتضمن ميثاق عصبة الأمم التي أصبحت الأساس الذي جرت فيه المناقشات، وأصرّ الرئيس ويلسون أن تكون العصبة جزءاً من نظام معاهدة السلام، نجح في ذلك على الرغم من المعارضة الشديدة التي اصطدم بها.

---

(1) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, P. 201.

المبحث الثاني

الدور الأمريكي في تشكيل لجنة عصبة الأمم وصياغة الميثاق

المبحث الثاني: الدور الأمريكي في تشكيل لجنة عصبة الأمم وصياغة الميثاق

بدأت الدول الكبرى بعد إقرار تشكيل لجنة عصبة الأمم العمل على اختيار أعضائها وعدد الممثلين فيها. وقد وجد الرئيس ويلسون أنّه من الصعب صياغة ميثاق من خلال لجنة كبيرة، ولابد من تشكيل لجنة لصياغة الميثاق، وترك لجنة صغيرة مكونة من عدد من الأشخاص لإعداد وتقديم مسودة إلى الآخرين والحصول على انطباعهم وأرائهم حولها.[١] من جانب آخر، أصرّ لويد جورج على أن لا يضع الدستور إلاّ لجنة عالمية بهدف إبعاد صياغة الميثاق عن مؤتمر السلام، وأصرّ كليمنصو على ضرورة إشتراك الدول الصغيرة في صياغة الميثاق، في الوقت الذي رفضا فيه بقوة اشتراك الدول الصغيرة في مناقشات مجالس المؤتمر[٢].

اقر في المؤتمر – بعد موافقة الرئيس ويلسون – موافقة إضطرارية، أن تضم لجنة عصبة الأمم ممثلَيْن اثنين للدول الكبرى، والموافقة على تعيين ممثل واحد للدول الصغيرة، وقدّمت أربع دول صغيرة أخرى طلبها إلى المؤتمر للتمثيل في اللجنة،[٣] وهو ما سعى إليه لويد جورج وكليمنصو بتحويل العصبة – ولو مؤقتاً – عن مسارها بتشكيل اللجنة ومن ثم تحميلها أكثر من طاقتها، ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم كما يرغبون في المجالس المتكونة من الدول الكبرى. وقرر الرئيس ويلسون من جانبه – ولغرض إعطاء اللجنة القوة الكافية – بأن يصبح بنفسه رئيساً للّجنة[٤].

ضمت لجنة العصبة، الرئيس وودرو ويلسون، والكولونيل هاوس من الولايات المتحدة الأمريكية، وروبرت سيسل، والجنرال سمتس من بريطانيا العظمى، وليون بورجيوس Leon Bourgeois[٥]، ولارندو Larnaudo من فرنسا، ورئيس الوزراء أورلاندو وشيالويا Scialaja

---

[1] Ray Stannard Baker, op. cit, p. 241.

[٢] عمر عبد العزيز عمر، المصدر السابق، ص٢٧٨.

[3] F. R. N. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL.III, P. 858.

[4] Ray Stannard Baker, op. cit, p. 242.

[٥] ليون بورجيوس (١٨٥١– ١٩٢٥): رجل دولة فرنسي. وُلد في باريس. تلقى تعليمه في باريس في ثانوية شارلمان. شغل خلال المدة ١٨٧٧ حتى ١٨٩٥ العديد من المناصب الحكومية الهامة. وعُيّن رئيساً للوزراء في المدة (١٨٩٥– ١٨٩٦)، ووزيراً للشؤون الخارجية في الأعوام ١٨٩٦، ١٩٠٦، ١٩١٤، وشغل أيضاً منصب وزير دون حقيبة للمدة ١٩١٤– ١٩١٦، ووزيراً للعمل ١٩١٦– ١٩١٧. رأس الوفد الفرنسي إلى مؤتمر لاهاي

من إيطاليا، والبارون ماكينو والفيكونت تشيندا Chinda من اليابان. وضمّت اللّجنة مندوباً واحداً عن كلٍّ من بلجيكا، البرازيل، الصين، البرتغال، وصربيا.[١] وقد أحال المؤتمر إلى اللجنة دراسة طلب الدول الأربع الصغيرة الأخرى للتمثيل في اللجنة: اليونان، بولندا، رومانيا، وتشيكوسلوفاكيا. ووفقاً لمشورة اللّجنة تمّ السماح بدخول أربعة أعضاء إلى الإجتماعات في ٦ شباط عام ١٩١٩، وبذلك أصبح عدد أعضاء اللجنة تسعة عشر عضواً[٢].

عُقدت إجتماعات لجنة عصبة الأمم لصياغة الميثاق في مكتب الكولونيل هاوس في فندق كريلون Crillon في باريس.[٣] عُقد الإجتماع الأول في ٣ شباط عام ١٩١٩ في الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، قُدمت ثلاث مسودات مقترحة لصياغة الميثاق إلى الوفود لغرض بحثها ودراستها. تمثلت تلك المسودات، بالمسودة الأمريكية – البريطانية (مسودة ميلر– هيرست)، والمسودة الفرنسية، والمسودة الإيطالية، وبعد الموافقة على مسودة ميلر– هيرست كأساس للمناقشات، وُضع الفرنسيون المعارضين للعصبة في موقف حرج، الأمر الذي دفعهم للبحث عن تعديلات توضع على الوثيقة التي تمت الموافقة عليها[٤].

١٨٩٩، ١٩٠٧. خلال المدة (١٩١٩– ١٩٢٤) مثّل فرنسا في كل من المجلس والجمعية في عصبة الأمم، وحصل عام ١٩٢٠ على جائزة نوبل للسلام، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[١] مثل بلجيكا في اللجنة (أم. هيمانس M. Hymans)، والبرازيل (أم. ابيتاجيو M. Epitacio)، والصين (ولنجتون كو Wellington Koo)، والبرتغال (جايمي باتيلا Jayme Batalah)، وصربيا (أم. فيسنيتش M. Vesnitch)، للتفاصيل ينظر: Temperly, op. cit, pp. 10-11.

[٢] مثل اليونان (أم. فينسليوس M. Venizelos)، وبولندا (أم. ديموسكي M. Dmowski)، ورومانيا (أم. ديماندي M. Diamandy)، وتشيكوسلوفاكيا (أم. كرامرز M. Kamarz)، للتفاصيل ينظر:

Kluyver, op. cit, pp. 10-11.

[٣] بدأت إجتماعات لجنة عصبة الأمم في ٣ شباط واستمرت حتى ١٣ شباط، عشر جلسات، بمعدل لقاء لكل يوم تقريباً، وفي بعض الأحيان مرتين في اليوم، تستمر مدة الجلسات ثلاث ساعات تقريباً، للتفاصيل ينظر:

Dived Hunter Miller, The Making of the league of Nations, in: American delegates, What Really Happened at Paris, New York, Charles Scribner's sons, 1921, p. 407.

[4] Ray Stannard Baker, op. cit, p. 280; Alfred Zimmern, op. cit, pp. 237-238.

بدأت نقاشات لجنة العصبة لتسوية الإختلافات في وجهات النظر الخاصة بالميثاق، وكان الرئيس ويلسون قد حدّد يوم ١٤ شباط لعرض الميثاق قبل سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ شباط[١].

ظهرت الاختلافات حالما فُتح باب النقاشات في اللجنة، التي لا تقبل المصالحة بالنسبة إلى ما يجب أن تعمل العصبة بشكل أساسي، وقد تم وضع العديد من القضايا للنقاش، هي:

١) التنظيم والتمثيل.

٢) آلية التحكيم.

٣) الضمانات (التعويضات).

٤) نظام الانتداب.

٥) تحديد أو تقيد الأسلحة.

٦) حقوق الأقليات: العرقية والدينية.

٧) المساواة التجارية وحرية الإنتقال.

وقد تمّت مناقشة الموضوعين الأخيرين في اتحادات أخرى[٢].

طُرح خلال المناقشات مشروعان، وهما يختصان بالتنظيم التشريعي، والتنفيذي، والقضائي، إقترح المشروع الأول أن يُشكَّل المجلس التشريعي من مندوب واحد للدول الكبرى والصغيرة على سواء، ويُشكَّل المجلس التنفيذي من مندوبَيْن من الدول الكبرى، وواح عن كل دولة من الدول الصغيرة، مما يعطي الدول الكبرى الأغلبية بمندوب واحد، وتكون السلطة القضائية من خلال التحكيم، وطرح المشروع الثاني بعد التنقيح، وهو محافظة المجلس التشريعي على التمثيل من القوى الكبرى والصغرى، ولكن يقع التغيير على المجلس التنفيذي، بإبعاد الدول الصغيرة عن المجلس والإبقاء على الدول الكبرى فحسب، ويتصلوا بالدول الصغيرة في حالة تأثر مصالحهم. وأقرّ المشروع بإبعاد هيأة التحكيم. وقد اعتُرض على المشروع الأول لأنّ عدد الدول الصغيرة في

---

(1) Harry Hanson, op. cit, p. 55.

(٢) وتمّت مناقشة الضمانات ونظام الانتداب وتحديد الأسلحة في الفصل السابق، للتفاصيل ينظر:

Ray Stannar Baker, op. cit, p. 282.

المجلس التنفيذي كبير. أما في المشروع الثاني، فقد اعترضت الدول الصغيرة على تقليص عددها، لذلك ظهرت المطالب لإجراء تعديلات على المشروع[١].

كانت فكرة الرئيس ويلسون منذ البدء أن تدخل جميع الأمم في العصبة، ويمكن أن يحصل بعض التأخير قبل أن تُمنح ألمانيا وحلفاؤها حق الدخول فيها، ولكن عاجلاً أم آجلاً ستدخل أيضاً في عصبة الأمم[٢].

واصلت اللجنة مناقشاتها، وتمكنت من التوصل إلى نتيجة فيما يتعلق بعدد الممثلين في المجلس التنفيذي بما يرضى جميع الأطراف في اللجنة، ولاسيما بعد تشكيل اللجنة بهدف توضيح المشروع،[٣] وفي ١٣ شباط تم تبني الخطّة التي نصت على ان يكون المجلس مشكل من ممثلَيْن من ٥ دول كبرى، و ٤ دول صغيرة، مع مقترح آخر فحواه عندما تُمس مصالح أي دولة صغيرة بشكل مباشر، يجب أن تحتل مقعدا حتى لو لم تكن عضواً في المجلس، وبذلك تم منح الدول الصغيرة في العصبة حق الدخول في المجلس بموجب مادتين، هما: تمثيل الأقلية في العصبة، والتمثيل الخاص عندما يتعلق الأمر بمصالحها. أمّا السلطة القضائية، ففي البدء، كان الرئيس ويلسون ضد الهيأة القضائية الدائمة كأداة للعصبة، التي اكد عليها الكولنيل هاوس في مسودة الميثاق الخاصة به، معتقداً أنها ضرورية، متنبّيء بمستقبل كبير لها. إلاّ أنّ الرئيس ويلسون حذفها من مسودته واعتمد بدلاً عنها آلية التحكيم في كل مقترحات العصبة السابقة، التي وضعها في المادة الخامسة من مسودته الأولى. وجرت مناقشات طويلة ومعقدة حول المسألة في كل من الجلسات العشر التي تمّ فيها صياغة الميثاق، وكذلك في الجلسات الخمس التي تمت فيها مراجعته وتنقيحه، ويمكن القول بأنّ محكمة العدل الدولية الدائمة، ونظام التحكيم قد تم تشكيلها في تلك المناقشات[٤].

ظهرت في المناقشات قضية أخرى أدت إلى تأخير عمل اللجنة، والمتمثلة بطلب الفرنسيين بإنشاء جيش دولي داخل عصبة الأمم، مؤكدين بأنّ القوة المعنوية والحصار الإقتصادي لن تكفي لوضع حد للحرب في حالة اندلاعها، ولاسيما وهم يحذّرون من الخطر الألماني، لذلك اقترحوا إنشاء منظمة عسكرية دولية على هيأة الأركان العامة الدولية داخل عصبة الأمم، كقوة دفاعية تمنع تجدد الحرب، وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية، مؤكداً الكولونيل هاوس بأنّ

---

(1) Charles T. Thompson, op. cit, p. 177.
(2) Ray Stannard Baker, op. cit, p. 282.
(3) Charles T. Thompson, op. cit, pp. 190-191.
(4) Ray Stannard Baker, op. cit, p. 284.

مثل هذا المشروع سيكون غير دستوري في الولايات المتحدة الأمريكية، إلاّ أنّ فرنسا أصرّت على موقفها واتبعت أسلوب التمديد في المناقشات(١).

تمكّن بعد جهود متواصلة داخل اللجنة من التوصل إلى إتفاق بإجراء تصويت بين أعضاء اللجنة حول اقتراح الفرنسيين بالموافقة عليه أولاً. جاءت النتيجة برفض الإقتراح بنسبة ١٢ صوت ضد ثلاث أصوات – المندوبين الفرنسيين والمندوب التشيكوسلوفاكي.(٢) وتقرر في حال وقوع نزاع بين الدول يُعرض على عصبة الأمم للحكم فيه إذا كانت إحدى الدولتين – القائم بينهما النزاع – لا ترضخ للحكم، وتلا ذلك وقوع النزاع، فإنّ اللجنة التنفيذية للعصبة ستستخدم الوسائل الإقتصادية والمالية مصدر قوة ضد تلك الدولة(٣).

أكملت اللجنة صياغة الميثاق، وبتاريخ ١٤ شباط عُرض ميثاق عصبة الأمم كاملاً في الجلسة العامة الثالثة، وأوضح الرئيس ويلسون ميثاق العصبة علناً، فقد ألقى خلال الجلسة خطاباً أعلن فيه: ((**يسرني أن أقول بأنّ التقرير الذي وُضع عن عصبة الأمم حاز على موافقة جميع مندوبي الدول الأربعة عشر، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، البلجيك، البرازيل، الصين، تشيكوسلوفاكيا، اليونان، بولندا، البرتغال، رومانيا، والصرب**)).(٤) وقال أيضاً: ((**لقد وُلِدَت فكرة حية مرنة وعامة في شروطها، ومن المؤكد إننا دعونا لهذه الفكرة لجعلها واضحة، فهي ضمانة مؤكدة للسلام وضمانة ثابتة ضد العدوان بكل ما في الكلمة من معنى**))(٥).

تمكن الرئيس ويلسون من التغلب على الصعوبات والعراقيل التي وضعتها فرنسا وبريطانيا في تشكيل لجنة عصبة الأمم، ووُضع ميثاق عصبة الأمم خلال المدة المحددة، ساعده في ذلك رئاسته للجنة العصبة، مما منحها أهمية خاصة ساعدت على سير المناقشات والتغلب على المصاعب، بالرغم من زيادة عدد أعضاء لجنة العصبة واختلاف وجهات النظر.

---

(1) Charles T. Thompson, op. cit, pp. 192-193.
(2) Arthur Pearson Scott, op. cit, p. 135.
(٣) جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٧٢٠، ١٦ شباط ١٩١٩.
(4) Quoted In: F. R. U. S, The Paris Peace Conference, VOL. III, 1919, P. 209.
(5) Quoted In: Lyman P. Powell, Fred B. Hodgins, American and the league of Nations, New York, Rand Mcnally and company, 1919, p. 160.

المبحث الثالث

تعديل ميثاق عصبة الأمم

المبحث الثالث: تعديل ميثاق عصبة الأمم

عندما كانت اللجنة الخاصة بعصبة الأمم تعقد جلسات يومية، لم يعقد الرئيس مقابلات مع المفوضين الأمريكيين ماعدا الكولونيل هاوس لأنه عضو في لجنة عصبة الأمم. وفي صباح يوم ١٤ شباط دعا الرئيس ويلسون المفوضين إلى إجتماع، وقدم لهم التقرير الذي كان من المقرر أن يقدَّم بعد ظهر ذلك اليوم إلى الجلسة العامة. ولمّا كانت إجتماعات اللجنة الخاصة بعصبة الأمم سرّية، فان المفوضين – عدا الكولونيل هاوس – كانوا يجهلون تماماً وقائع الجلسات وسير تقدمهم. ولم يستطيع المفوضون الثلاثة أن يذكروا شيئاً حول الوثيقة سوى الموافقة عليها، لأنهم لم يتمكنوا من دراستها لضيق الوقت، لذا لم يُبدوا أيّ مقترحات أو توجيه إنتقادات، على الرغم من أنّ روبرت لانسينغ كان معارضاً على اقتراحات ويلسون حول عصبة الأمم منذ البداية[١].

غادر الرئيس ويلسون – بعد تقديم ميثاق عصبة الأمم في الجلسة العامة الثالثة– إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وعند وصوله الى واشنطن في ٢٥ شباط ١٩١٩ عقد مع أعضاء لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ في ٢٦ شباط جلسة في محاولة لمعرفة رأيهم حول ميثاق عصبة الأمم، وأجرى ويلسون نقاشات مع ٣٤ عضواً من اللجنة البالغ مجموعها ٣٧ عضواً،[٢] وقد أقر الرئيس ويلسون مقترحات عديدة عُرضت عليه في المناقشات لإجراء التعديلات على الميثاق، منها: المحافظة على مبدأ مونرو، وعدم الدخول في حلف سياسي – عسكري مع أوربا، وتأمين حق الإنسحاب من العصبة لأي دولة ترغب فيه، واستثناء مواضيع السياسة الداخلية من نطاق سلطة العصبة.[٣] وعلى الرغم من إقرار الرئيس ويلسون التحفظات، لم يلغ معارضة الجمهوريين للميثاق، فقام ٣٧ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ البالغ عددهم ٩٦ عضواً في ٣ آذار بتوقيع بيان بعدم المصادقة على معاهدة السلام مع وجود ميثاق عصبة الأمم، وهو ما يؤدي إلى فشل مشروع عصبة الأمم[٤].

تزعّم حركة المعارضة ضد مشروع ويلسون لعصبة الأمم عضو مجلس الشيوخ ورئيس لجنة العلاقات الخارجية هنري كابوت لودج Henry Cabot Lodge[٥]، وقد رفض لودج مبدأ

---

[1] Robert Lansing, op. cit, pp. 136-137.
[2] Herbert Hoover, op. cit, p. 187.
[3] Wilson Harris, op. cit, p. 156.
[4] David Jayne Hill, American world policies, New York, George H. Doran company, 1920, p. 83.

[٥] هنري كابوت لودج (١٨٥٠– ١٩٢٤): سياسي ورجل دولة أمريكي. وُلد في بوسطن، وتلقى تعليمه في كلية الحقوق بجامعة هارفارد. حاضَرَ في التاريخ الأمريكي في جامعة هارفارد في المدة ١٨٧٦– ١٨٧٩، عمل رئيس

الضمان المتبادل في إقتراحات ويلسون، وليس رفضه للعصبة مباشرة ،[١] ولم يقتصر الأمر على إعتراضات الجمهوريين، بل امتد إلى بعض الديمقراطيين، مثل جلبرت هتشكوك Gilbert Hitchcock[٢] الذي أضاف في ٤ آذار ١٩١٩ – مع التحفظات السابقة – تحفظاً آخر تمثل بجعل الإنتداب مسألة إختيارية من الدول قيد الإنتداب[٣].

ألقى الرئيس ويلسون – عشية مغادرته إلى باريس – خطاباً في نيويورك تحدّث فيه عن البيان الذي وقعة ٣٧ عضواً واعتبره تدخلاً من جانب مجلس الشيوخ للامتيازات التنفيذية للرئيس، التي تمنحه حق عقد المعاهدات بدون أخذ إقتراحات من مجلس الشيوخ.[٤] وأكّد الرئيس ويلسون على إجبار الجمهوريين لقبول الميثاق من خلال تضمين عصبة الأمم في شروط السلام إلى أنّه سيكون من الصعب فصلهما، في حالة رفضهم العصبة فأنهم يصبحوا مسؤلين عن فشل المعاهدة ويقفوا حائلاً دون عودة السلام[٥].

تحرير للمجلة الدولية للمدة ١٨٧٩– ١٨٨١. وأصبح عضواً في الحزب الجمهوري. خدم في مجلس نواب ماسوشوستس في المدة ١٨٨٠– ١٨٨١، وفي مجلس النواب الأمريكي للمدة ١٨٨٧– ١٨٩٣، وفي عام ١٨٩٣ إنتُخب في مجلس الشيوخ الأمريكي وخدم فيه حتى وفاته. منح خلال الحرب الأمريكية – الأسبانية دعمه الكامل لسياسات الرئيس وليام ماكنيلي. اكتسب لودج أهمية كبيرة بوصفه أكبر زعيماً للحزب الجمهوري المحافظ أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى وزعيماً للأغلبية في مجلس الشيوخ ورئيساً للجنة العلاقات الخارجية في المدة من ١٩١٩ حتى وفاته، للتفاصيل ينظر: Academic American Encyclopedia, VOL. XI, P. 392.
.

[١] عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين، المصدر السابق، ص١٧٠.

Ernest W. Young, op. cit, p. 331.

[٢] جلبرت هتشكوك (١٨٥٩– ١٩٣٤): ممثل وعضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نبراسكا. وُلد في أوماها. تخرج من قسم القانون جامعة ميشيغان عام ١٨٨١. مارس المحاماة خلال المدة ١٨٨٢– ١٨٨٥. إشترى عام ١٨٨٩ صحيفة الحزب الديمقراطي (منبر الصباح – Morning Herald). فشل كمرشح ديمقراطي في إنتخابات عام ١٨٩٨، وانتُخب في مجلس النواب بين الأعوام (١٩٠٣– ١٩٠٥) و(١٩٠٧– ١٩١١)، وانتخب عضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩١٦ واستمر حتى عام ١٩٢٣، للتفاصيل ينظر:

Bloguide.congress.gov/scripts/biodisplay.

[٣] حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٤٢.

[4] Ernest W. Young, op. cit, p. 331.
[5] David Jayne Hill, op. cit, p. 84.

إستاء أعضاء مجلس الشيوخ المعارضين من فكرة إجبارهم، وأصبحوا أكثر عزماً على إلحاق الهزيمة بالرئيس ويلسون، واتهموه بمحاولة إهانة المجلس والتعرض لحقوقه في ممارسة صلاحياته المشتركة في عقد الإتفاقيات والمعاهدات. وهكذا عند بدء الصراع بين الرئيس ومجلس الشيوخ تكونت مشاعر من العداء استمرت وتفاقمت بين الطرفين وحالت دون التوصل إلى تسوية أو تنازلات فيما يتعلق بالميثاق، وظهر في النهاية بمعاهدة فرساي. وعندما عاد الرئيس ويلسون إلى باريس، ترك خلفه معارضة أقوى وأكثر ثقة مما كانت عليه قبل وصوله للبلاد، وفي الوقت الذي كانت مناشدته للرأي العام حول عصبة الأمم ناجحة إلى حد ما، فقد كان هناك شعور عام بأن الميثاق في صياغته آنذاك بحاجة إلى تعديلات، بحيث يتم حماية الحقوق السيادية والسياسات الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية[١].

وصل الرئيس ويلسون إلى باريس في ١٥ آذار عام ١٩١٩، وقد وجد أنّ تغيرات عديدة قد جرت على معاهدة السلام، وقد وُضعت جميع التسويات العسكرية والمالية والإقتصادية، من دون الإهتمام بمشروع عصبة الأمم، وقد جاءت التسوية بما يتعارض مع نقاطه الأربعة عشر، لذلك أصدر الرئيس ويلسون بياناً للصحافة أكّد فيه أنّ مشروع عصبة الأمم جزء لا يتجزأ من معاهدة السلام النهائية.[٢] من جانب أخر جرت إجتماعات بين ممثلي الدول ١٣ التي بقيت على الحياد أثناء الحرب في يومي ٢٠ و٢١ آذار مع لجنة فرعية من اللجنة الخاصة بعصبة الأمم. إستأنفت بعد ذلك لجنة العصبة إجتماعاتها، فعقدت خمس جلسات في الأيام (٢٢، ٢٤، ٢٦ آذار) و(١٠ و١١ نيسان) برئاسة الرئيس ويلسون، وبذلك يكون مجموع جلسات لجنة عصبة الأمم ١٥ جلسة[٣].

أجرى الرئيس ويلسون خلال مناقشات اللجنة التعديلات التي فرضها عليه مجلس الشيوخ الأمريكي، ففي ما يخص مسألة مبدأ مونرو إعتقد الرئيس ويلسون أنّه من الملائم صياغة فقرة تصريحية حوله، لذا فقد شملت المسودة النهائية للميثاق على (المادة ٢١) ونصت على: **((لن يكون هناك أي شيء سيؤثر على صلاحية الإرتباطات الدولية، كمعاهدات التحكيم أو الإتفاقيات الإقليمية كمبدأ مونرو لغرض تأمين المحافظة على السلام)).**[٤] وتم قبول التعديل الأمريكي الثاني على حق الإنسحاب من العصبة، ثم التغلب على الإعتراض الثالث عن طريق إدراج (المادة ١٥)، ونصت على: **((أي حكم يصدر من المجلس قد ينشأ عنه خلاف وهو**

---

(1) Robert Lansing, op. cit, p. 141.
(2) Wilson Harris, op. cit, p. 156; David Jayne Hill, op. cit, p. 128.
(3) Kluyver, op. cit, p. 26.
(4) Harry Hanson, op. cit, p. 60-61.

بموجب القانون الدولي ضمن السلطة القضائية المحلية لهذا الطرف، لن تكون ضمن اختصاص العصبة، ويكون للمجلس سلطة عليها))[١].

نشأ خلال إجتماعات لجنة العصبة أيضاً خلاف حول طلب الوفد الياباني بضمان إدراج فقرة في الميثاق تؤكد المساواة العرقية لجميع أعضاء عصبة الأمم، وقد قدم البارون ماكينو مقترحاً يدعو للإعتراف بمساواة الأمم والمعاملة العادلة لرعاياها.[٢] وقد واجه المقترح معارضة قوية ولاسيما من بريطانيا، التي أيدها الرئيس ويلسون بدون حماسة، وأحدث المقترح الياباني إنقساماً من قبل أغلبية أعضاء اللجنة، لذلك اتخذت اللجنة قراراً نصّ على عدم إدراج نص في الميثاق يواجه إعتراضاً جديّاً من قِبل الدول، لذلك لم يحصل اقتراح المساواة العرقية على موافقة أعضاء اللجنة وتم رفضه[٣].

رشح الرئيس ويلسون رئيس الوزراء الإيطالي، والبارون ماكينو، والكولونيل هاوس والجنرال سمتس أعضاءً في لجنة تنظر في قضية موقع عصبة الأمم. بعد ذلك أنهت اللجنة دراستها للتعديلات المقترحة على المشروع، وقد تضمن الميثاق النهائي لعصبة الأمم على ٢٦ مادة[٤].

خلال الجلسة العامة الخامسة لمؤتمر السلام في ٢٨ نيسان عام ١٩١٩ تم تبنّي ميثاق عصبة الأمم المنقّح من قِبل الرئيس ويلسون، وقد أوضح الأخير في خطاب ألقاه على الحاضرين بأنّ أغلب التغيرات التي تمّ القيام بها مجرد تغيرات تتعلق بالصياغة والمصطلحات وليس الجوهر، فضلاً عن أنّ الهدف من التغيرات توضيح الوثيقة، أو لتوضيح ما افترضنا بأنّه ضمني في الوثيقة، وتم إضافة سمات جديدة في الوثيقة بعضها مهم وبعضها الأخر غير مهم.[٥] ثم بدأ الرئيس ويلسون بقراءة نص الميثاق ولاسيما ما يتعلق بالتغيرات التي أجريت عليها، قدّم العديد من رؤساء الوفود إقتراحاتهم وآراءهم، ولاسيما الوفد الياباني الذي لم يجد إقتراحه أي إستجابة[٦].

---

[1] Wilson Harris, op. cit, p. 158.
[2] K. K. Kawakami, Japan and world peace, New York, the Macmillan company, 1919, pp. 46-47.
[3] David Hunter Miller, op. cit, p. 414.
[4] Kluyver, op. cit, pp. 27-28.
[5] F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. III, PP. 286-287.
[6] Kluyver, op. cit, p. 30-35.

نهاية الجلسة تم إقرار ميثاق عصبة الأمم بعد إدخال التعديلات الأمريكية، وتعيين الأمين العام للعصبة، وإنشاء مجلس يضم الدول الكبرى الخمس، مع بلجيكا والبرازيل واليونان وأسبانيا، واختيار جنيف مقراً دائماً للعصبة، وكُلفت لجنة للقيام بإعداد جدول أعمال للإجتماع الأول لمجلس العصبة والجمعية، وتقرر أن يكون ميثاق عصبة الأمم جزءاً من جميع معاهدات السلام التي ستُعقد مع الدول المهزومة في الحرب(١).

إقرار ميثاق عصبة الأمم من قِبل مؤتمر السلام وضمّه إلى معاهدة السلام لم يكن نهاية عمل لجنة عصبة الأمم، فلازالت المعاهدة بحاجة للمناقشة بين الألمان والحلفاء.(٢) من جانب آخر، أرسلت معظم الدول المحايدة وفودها إلى باريس لغرض مناقشة قانون عصبة الأمم مع اللجنة، لأنّه كان هناك توقع على أنّ معظم الدول قد تنظمّ إلى عصبة الأمم بأقرب وقت. ولكن مع وجود روسيا وألمانيا والنمسا وهنغاريا خارج العصبة قد تشكل مجتمعاً دولياً غير كامل. ولكن كانت معارضة فرنسا وبلجيكا شديدة، وكانوا مدعومين بعناصر كبيرة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك لم تُتّخذ أي محاولة لحين قيام الألمان بصورة محددة بطلب ضمان إنضمامهم المبكر إلى عصبة الأمم(٣).

إجتمعت لجنة عصبة الأمم في ٧ حزيران عام ١٩١٩، وتمّ تبنّي قراراً يُثبت قبول إنضمام ألمانيا إلى عصبة الأمم في تاريخ مبكر مع نص معيّن على أنّ هذا القبول يتضمن تبادلاً كاملاً للإمتيازات لمثل مسائل السيطرة الدولية للممرات المائية وقوانين التسلح(٤).

وُقّعت معاهدة السلام مع ألمانيا، التي تتضمن ميثاق عصبة الأمم مع ألمانيا في ٢٨ حزيران عام ١٩١٩، وبدأ الرئيس ويلسون بالتوقيع عن الوفد الأمريكي ثم بريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان .... الخ. وقد عاد الرئيس ويلسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتصديق على المعاهدة، إلاّ أنّه واجه مقاومة شديدة من لدن مجلس الشيوخ الأمريكي في رفضه للمعاهدة والميثاق معاً(٥).

واجه الرئيس ويلسون بعد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع ميثاق عصبة الأمم معارضة شديدة لعدد من بنودها، وقد استجاب الرئيس ويلسون لها في محاولة منه لكسب التأييد

---

(1) Wilson Harris, op. cit, pp. 184-185.
(2) Charles T. Thompson, op. cit, p. 299.
(3) Wilson Harris, op. cit, pp. 165-166; David Hunter Miller, op. cit, p. 418.
(4) Wilson Harris, op. cit, p. 166.
(5) Charles T. Thompson, op. cit, p. 419.

الجماهيري، وبعد عودته إلى باريس قام بتعديل البنود مع إكمال مشروع العصبة، الأمر الذي أدى إلى تأجيل توقيع معاهدة فرساي كما كان محدداً، وبعد إتمام الميثاق وضع جزءاً من معاهدة السلام وهو ما كان يسعى إليه الرئيس ويلسون.

المبحث الرابع

رفض مجلس الشيوخ الأمريكي
التصديق على معاهدة السلام

المبحث الرابع: رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدة السلام

عرض الرئيس ويلسون – بعد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية – معاهدة السلام على مجلس الشيوخ في ١٠ تموز عام ١٩١٩ للتصديق عليها، إلاّ أنّه واجه معارضة قوية، فقد أخذ عضو مجلس الشيوخ لودج قراءة كل صفحة من المعاهدة في المجلس وأستمر من ١٤ إلى ٢٨ تموز، وأجرى جلسات إستماع علنية في لجنة العلاقات الخارجية من ٣١ تموز إلى أيلول دعا فيها ٦٠ شاهداً.[١] وعقد الرئيس ويلسون إجتماعاً مع لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ في ١٩ آب ووافق فيه على التحفظات التفسيرية التي قدمتها المعارضة[٢].

نصح بعض الديمقراطيين الرئيس ويلسون بعد التوقيع باستمرار المعارضة القوية للمعاهدة، والذي قد يؤدي إلى عدم المصادقة عليها، بأنّه لا شيء يمكنه من الفوز بالنزاع حول العصبة غير القيام بجولة في البلاد ومخاطبة الرئيس للشعب بشكل مباشر، ومن ثم إنّ الأسباب الأساسية التي جعلت هذه الجولة ضرورية فقدان ويلسون وسيلة أخرى تمكنه من كسب الأنصار السياسيين، حيث اعتاد على الحياة العائلية، ومن ثمّ فقدان فرصة إختيار الأصدقاء والمناصرين المناسبين في المجالات الثقافية والعلمية والسياسية، وعدم امتلاكه لوسائل التأثير على رجال الكونغرس غير الحزب والدولة، فضلاً عن فقدان أصدقائه وأعوانه السياسيين بعد عودته من باريس، ولاسيما الكولونيل هاوس وروبرت لانسينغ اللذَان أعلنا بعد عودته من باريس عن معارضتهما للكثير من خططه، ولاسيما رأيه حول عصبة الأمم، الذي تعمّق تأثيره السياسي عند طرح المعاهدة للتصديق[٣].

---

[١] عرض الرئيس ويلسون على مجلس الشيوخ أيضاً في يوم ٢٩ تموز ١٩١٩ إتفاقية التحالف الأمريكية – البريطانية – الفرنسية العسكرية. للتفاصيل يُنظر:

Herbert Hoover, op. cit, p. 265; world war I, Versailles peace treaty – American rejection of the treaty, histclo.com/essay.

[2] Charles Seymour, op. cit, p. 336.

[٣] إتخذ كل من هاوس وروبرت لانسينغ العصبة موضوعاً للمعارضة مع طرح قضايا أخرى للإفتراق عنه، حيث اتُّهما بعدم التشاور بشكل كافٍ مع أعضاء الوفد الأمريكي المرافق ولاسيما في القضايا المهمة، بينما اتّهم ويلسون هاوس بإضعاف موقفه التفاوضي، فقد قدم الكثير من الوعود الموافقة لتطلعات الحلفاء، في بعض قضايا التسوية في رحلة ويلسون إلى واشنطن، وربما جاء نتيجة توافق هاوس مع التوجهات السياسية للحلفاء، للتفاصيل ينظر: حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٤٥– ٢٤٦.

أطلق الرئيس ويلسون – في ٤ أيلول – جولته في أنحاء البلاد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي متحدثاً في أكثر المراكز أهمية لعرض ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة السلام للشعب الأمريكي، فقد قدّم ٤٠ خطاباً في ٢٧ مدينة – في كثير من الأحيان إثنين في مدينة واحدة – في محاولة منه لكسب تأييد الشعب الأمريكي إلى جانبه من أجل التصويت على المعاهدة، إلاّ أنّه لم يتمكن من تحقيق هدفه، بل إكتشف معظم الشعب مدى عمق الخلاف بينه وبين مجلس الشيوخ، ولاسيما بعد أن أخذ يحثّ المواطنين للضغط على مجلس الشيوخ للمصادقة على الميثاق.[١] في المقابل بدأ عضو مجلس الشيوخ الأمريكي هيرام جونسون Hiram Johnson[٢] في ١٠ أيلول بجولة مضادة من أجل معارضة المعاهدة وميثاق عصبة الأمم[٣].

قدمت اللجنة تقريراً في ١٠ أيلول، طالب فيه الجمهوريون بما لا يقل عن ٣٨ تعديلاً وأربعة تحفظات، وأغلب ما في التقرير لا يتعلق مطلقاً بمواضيع قيد المناقشة، وإنّما خُصص للهجوم على أسلوب الرئيس ويلسون ومعاملته لمجلس الشيوخ.[٤] رفض الرئيس ويلسون من جانبه أي تعديلات أو تغيرات على الوثيقة نفسها، ولكنّه كان مستعداً لقبول إجراء بيانات توضيحية من جانب مجلس الشيوخ خارج الميثاق، وهو أمر لم يكن له أي قيمة عدا التشويش، لأنّه لن يكون جزءاً من الوثيقة،[٥] وقد تعرض الرئيس ويلسون خلال جولته في أنحاء البلاد إلى نوبة مرضية في تشرين الأول، أدت إلى إصابته بشلل جزئي، مما جعله غير قادر على المشاركة بنشاط في النقاشات[٦].

---

[1]Herbert Hoover , op.cit , pp269-270.

[٢] هيرام جونسون (١٨٦٦– ١٩٤٥): زعيم وسياسي أمريكي، ومدافعاً قوياً عن الإنعزالية الأمريكية. وُلد في ولاية كاليفورنيا، ودرس في جامعة الولاية. دخل سلك المحاماة في عام ١٨٨٨، وأصبح حاكم ولاية كاليفورنيا عام ١٩١١. فاز في الإنتخابات على أساس برنامج الإصلاح السياسي. أعيد انتخابه في عام ١٩١٤ لكنه استقال عام ١٩١٧ ليصبح سيناتوراً أمريكياً، وهو المنصب الذي شغله لبقية حياته. كان جونسون إنعزالياً في الشؤون الخارجية. عارض بشدة دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٧. حارب ضد دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[3] Ernest W. Young, op. cit, p. 339.

[4] Charles Seymour, op. cit, p. 337.

[5]Ernest W. Young, op. cit, p. 341.

[٦]حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق ، ص٢٤٨.

إقترح عضو مجلس الشيوخ لودج في تشرين الثاني عام ١٩١٩ (١٤تحفظاً) حول معاهدة السلام وميثاق عصبة الأمم،[١] وقد ركز على المادة العاشرة من الميثاق التي تتضمن **((أن يتعهد أعضاء العصبة باحترام سلامة أراضي الأعضاء في العصبة كافة واستقلالها السياسي والحفاظ عليها من أي إعتداء خارجي))**،[٢] أي في حالة حدوث أي إعتداء أو التهديد بخطر الإعتداء فإنّ المجلس ينصح في استخدام الوسائل التي يتم فيها تنفيذ الإلتزام[٣].

عارض الرئيس ويلسون تحفظات لودج الأربعة عشر، وصرّح حول تفسير المادة العاشرة من الميثاق بأنّها تعني (إقتطاع قلب العصبة). وفي جلسة ٣ تشرين الثاني ١٩١٩ جاءت النتيجة النهائية حول الإعتراض على المادة العاشرة في مجلس الشيوخ، وجاء التصويت بنسبة ٤٦ مقابل ٣٣ صوتا بتبنّي المجلس التحفظ، وقد طرح هتشكوك في ٨ تشرين الثاني عام ١٩١٩ خمسة تحفظات بديلاً لتحفظات لودج،[٤] إلاّ إن الرئيس ويلسون رفض كل التحفظات من خلال رسالة بعثها إلى مجلس الشيوخ، دعا فيها مناصريه لإفشال مشروع المصادقة على التحفظ[٥].

عند رفض الرئيس ويلسون قبول التحفظات، صوَّتَ مجلس الشيوخ في ١٩ تشرين الثاني عام ١٩١٩ برفض معاهدة السلام وميثاق عصبة الأمم مع التحفظات بنسبة ٥٥ صوتاً في مقابل ٣٩ صوتاً، وقد انضم سبعة من الديمقراطيين لحزب الأغلبية في رفض المصادقة على المعاهدة بشكلها الحالي[٦].

سعى عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين والديمقراطيين من اجل التوصل إلى حل وسط لحل مسألة العصبة ، وقد بدئوا سلسلة من الإجتماعات اليومية من ١٥ كانون الثاني عام ١٩٢٠ من أجل تبديد خلافاتهم، وأكّد ويلسون في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٠ على أنّ تحفظات لودج ستعمل على جعل علاقاتنا فاترة مع القوى الأوربية[٧].

---

(1) Herbert Hoover, op. cit, p. 279.
(2) Johan C. Mahon, op. cit, p. 65.
(3) Charles Seymour, op. cit, p. 343.
(4) Ernest Young, op. cit, p. 341.
(5) David Jayne Hill, op. cit, pp.173.
(6) Herbert Hoover, op. cit, p.284.
(7) Ernest W. Young, op. cit, p. 343.

أعلن السفير البريطاني في الولايات المتحدة الأمريكية أدوارد غراي Edward Grey[١] في رسالة أوضح فيها للبريطانيين عن أسباب التردد الأمريكي في قبول العصبة، مؤكداً على أنّ نجاح العصبة يعتمد على دخول الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تقدم سلسلة جديدة من التحفظات المقترحة من قبل لودج، وعلى التعاون الأمريكي الذي يجب أن يُرفض بسبب الحال التي وصل إليها، وعلى بريطانيا أن لا تعترض على موقف الولايات المتحدة باتخاذ تحفظات على الميثاق، وكان لهذا الأمر أثر على السياسة الأمريكية التي استقبلتها بحرارة دون إظهار أي نوع من الاستياء[٢].

جاء التصويت الأخير للمصادقة على التحفظات من قبل مجلس الشيوخ في ١٩ آذار عام ١٩٢٠، وكان عدد المصوتين لصالح التحفظات ٤٩ صوتاً، منهم ٢٨ جمهورياً و ٢١ ديمقراطياً، وهو يشكل زيادة مقدارها ١٤ صوتاً أدلى بها الأعضاء في الحزب الديمقراطي لصالح الخصوم بعد ان كانوا ٧ فقط في تصويت ١٩ تشرين الثاني عام ١٩١٩، وكان ٣٥ عضواً قد صوتوا ضد التحفظات ١٢ جمهوري، و٢٣ ديمقراطي، يكون مجموع المصوتين ٨٤ عضواً، أما ١٢ عضواً الباقين إما امتنعوا أو غائبين عن التصويت، بذلك تحتاج إلى ٧ أصوات فقط للوصول إلى ثلثي الأصوات المطلوبة للتصديق على المعاهدة [٣]. وقد مثلت الدعاية الانتخابية الرئاسية لعام ١٩٢٠ استمرار للصراع بين الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) على مشروع عصبة الامم [٤].

وجد الرئيس ويلسون بعد عودته إلى الولايات المتحدة الأمريكية مع معاهدة السلام خصومه من الحزب الجمهوري قد عملوا على ضمان رفض التصديق على معاهدة السلام، وكان الرئيس ويلسون نفسه قد ساعد – دون قصد – في عرقلة مرور عصبة الأمم في المؤتمر من خلال

---

[١] أدوارد غراي (١٨٦٢– ١٩٣٣): رجل دولة بريطاني. وُلد في لندن، تلقى تعليمه في جامعة أوكسفورد. دخل البرلمان في عام ١٨٨٥. وأصبح وكيل وزير الدولة للشؤون الخارجية ١٨٩٢، وعضواً في مجلس الملك الخاص عام ١٩٠٢، ووزير الدولة للشؤون الخارجية ١٩١١– ١٩٠٥. وفي السنيين المضطربة قبل الحرب العالمية كان يؤيد فرنسا في نزاعها مع ألمانيا في المغرب. أدار المفاوضات مع فرنسا وروسيا التي أدت إلى تشكيل الحلف الثلاثي، وترأّس مفاوضات السفراء الأوربيين في مؤتمر السلام في لندن عام ١٩١٣. كان سفير بلاده في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩١٩– ١٩٢٠. وتولى منصب مستشار في جامعة أكسفورد للمدة ١٩٢٨– ١٩٣٣، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

[2] Charles Seymour, op. cit, p. 347.
[3] Herbert Hoover, op.cit, p293.

[٤] لمزيد من التفاصيل ينظر: حسن علي سبتي الفتلاوي، المصدر السابق، ص ٢٥٢– ٢٥٥.

رفضه للتسوية مع خصومه السياسيين الجمهوريين، بل إنّه قد بدأ يفقد تأييد عدد من أعضاء حزبه الديمقراطيين، ولا سيما المقربين منه، ممّا جعل جهوده في التصديق على معاهدة السلام قد فشلت.

الفَصْلُ الرَّابِعُ

دور الولايات المتحدة الأمريكية في مناقشة معاهدات السلام

المبحث الأول : معاهدة سان جيرمان Saint Germain مع النمسا

المبحث الثاني : معاهدة نويلي Neuilly مع بلغاريا

المبحث الثالث : معاهدة تريانون Trianon مع هنغاريا

المبحث الرابع : معاهدة سيفر Sevres مع الدولة العثمانية

المبحث الأول

معاهدة سان جيرمان Saint-Germain مع النمسا

المبحث الأول: معاهدة سان جيرمان مع النمسا

صيغت معاهدة سان جيرمان مع النمسا على غرار معاهدة السلام مع ألمانيا بقدر تعلّقه بالقضايا والمواد الجوهرية التي تنطبق على النمسا، ولاسيما ما يتعلق بالدول الجديدة التي أُنشأت من الملكية الثنائية للنمسا– المجر.(١) ونتيجة لاحتوائها على ميثاق عصبة الأمم لم تُصدّق المعاهدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية(٢). الأمر الذي ينطبق على بقية معاهدات السلام. ومع ذلك كان للولايات المتحدة الأمريكية أثر واضح في مدة صياغة المعاهدة، لاسيما وإنّها كانت في الوقت نفسه تقوم بصياغة معاهدة فرساي.

تضمنت المعاهدة شروط التعويضات كونها إحدى الدول المسببة للحرب، وقد بدأت المناقشة بموافقة الرئيس ويلسون على مقترح بإحالة قضية التعويضات مع النمسا والمجر إلى الخبراء الماليين انفسهم الذين تعاملوا مع تعويضات ألمانيا وبإشراف المجلس الأعلى.(٣) وبدأ الخبراء بتشكيل لجنة ممثَّلة من الولايات المتحدة الأمريكية (نورمان ديفيز، توماس لامونت Thomas Lamont.(٤) باروخ، دالاس، ماكروميل)، وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا(٥).

---

(١) الملكية الثنائية للنمسا– المجر، تقع في وسط أوربا ويحكمها نظام ملكي من أسرة هابسبورغ ١٨٦٧– ١٩١٨، يُطلق على حاكمها إمبراطور النمسا وملك المجر، تمتد النمسا والمجر على مدى أكثر من ٦٧٥٠٠٠ كم٢، وشملت ما هي الآن النمسا، والمجر، والتشيك، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وكرواتيا، والبوسنة والهرسك، وجزء من صربيا وإيطاليا والجبل الأسود ورومانيا وأوكرانيا واجزاء من بولندا، إتحدت النمسا والمجر في عام ١٨٦٧ باتفاق بين الإمبراطور النمساوي والحكام المجريين، وكان للنمسا والمجر دستوران وبرلمانان ووزارات منفصلة، ويشترك الملك والوزارات بالمسؤولية عن السياسة الخارجية والإقتصادية والعسكرية، وكان إلى جانب الجيش الإمبراطوري الملكي المشترك جيش وطني نمساوي وآخر مجري، للتفاصيل ينظر:

Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

(٢) جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٨٢٤، ٣ حزيران ١٩١٩.

(3) F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. V, p. 514.

(٤) توماس لامونت (١٨٧٠– ١٩٤٨): مصرفي أمريكي وعضو الوفد الأمريكي في مؤتمر باريس ١٩١٩. ولد في كلافيراك، نيويورك. تلقى تعليمه في جامعة هارفارد قبل أن يعمل لمدة سنتين مراسلاً في نيويورك تريبون. في عام ١٩٠٣ دخل الأعمال المصرفية بمهنة سكرتير وأمين صندوق شركة المصرفين المالية ليصبح نائب الرئيس عام ١٩٠٥. أصبح في عام ١٩٠٩ نائب البنك الوطني الأول في نيويورك. كان من ١٩١٨– ١٩٢٢ مالك New York Evening post، أصبح بعد الحرب العالمية الأولى عضواً في مجلس أمناء مؤسسات ثقافية وخيرية عديدة، للتفاصيل ينظر: Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

(5) F. R. U. S, the Paris peace conference, 1919, VOL. IV, p. 874.

بدأت اللجنة مناقشاتها لوضع بنود التعويض والشروط المالية والإقتصادية على النمسا والنظر في إمكانية مشاركة الدول الصغيرة التي أُنشأت بعد انفصالها عن الملكية الثنائية للنمسا المجر بتحمل عبء التعويض معها.[١] وظهرت في المناقشات خلافات عديدة، ولاسيما عند عرضها على المجلس الأعلى. تركزت الخلافات حول فرض التعويضات على النمسا والأجزاء التي كانت تابعة لها، وقد وجد الحلفاء أنّه لابد من فرض التعويضات على النمسا وأن تشارك الدول التي كانت تابعة لها في ديون مرحلة ما قبل الحرب – أي قبل ١ آب عام ١٩١٤– الأمر الذي عارض عليه الرئيس ويلسون مؤكداً أنّه ليس من العدل أن يُفرض على النمسا دفع جميع التعويضات للأضرار التي خلفتها الملكية الثنائية للنمسا – المجر بعد أن قُلّصت مساحة أراضيها، وجعل المواطنين يدفعون الثمن، لذا لابدّ من جعل المجر على الأقل أن تساهم في تحمل جزء من تلك التعويضات، إلاّ أنّ القضية لم تُحل، وقرر أن تحال إلى لجنة التعويضات مرة أخرى للنظر فيها[٢].

قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس الأعلى متضمّناً قرارها حول شروط التعويضات المفروضة على النمسا، وقد أكّد لامونت بأنّ المجلس وافق على مشروع بنود التعويضات بعدما أجرى عليها بعض التغيرات، وأخذت اللجنة بالحسبان في صياغة البنود موقف النمسا الإقتصادي، إذ تقرر عدم تحديد أي كمية معينة من السندات التي ستصدر من النمسا[٣].

وتضمن القسم الثامن في المعاهدة التعويضات وذلك بأن تتحمل النمسا المسؤولية عن جميع الخسائر والأضرار التي فُرضت عنوة على الحلفاء. ونظراً لعدم قدرة النمسا على الدفع، شُكّلت لجنة على غرار اللجنة التي شُكّلت بموجب معاهدة فرساي لتحديد القسط الأول الواجب عليها دفعه قبل ١ أيار ١٩٢١. ويكون مبلغاً مناسباً، وتحدد اللجنة جدولاً زمنياً للمدفوعات وتكون مدة الدفع ثلاثين سنة، وتتحمل الدول الممالك الجديدة التي نشأت عن تجزئة النمسا جزءاً من ديون الملكية الثنائية قبل الحرب التي يتم تعيينه من قبل اللجنة، وتتحمل الجمهورية النمساوية ديون الحرب التي كانت تتحملها الحكومة النمساوية السابقة، ولكن يجب أن تدفع الممالك الجديدة سندات ديون الحرب الموجودة داخل بلدانها الخاص بها[٤].

---

(1) F. R. U. S, the Paris peace conference, 1919, VOL. VI, p. 44.
(2) Ibid, p. 104.
(3) Ibid, p. 168.
(4) Arthur Pearson Scott. Op. cit, pp. 220-222.

من جانب آخر أخذت قضية تعديل الحدود النمساوية جانباً كبيراً من مناقشات مؤتمر السلام، ففي تسوية الحدود النمساوية – اليوغسلافية.[١] برزت قضية منطقة غلاغنفورت Klagenfurt[٢] في حال إبقائها مع النمسا أو إلحاقها بيوغسلافيا، وفي التقارير المقدمة من قبل اللجان إلى المجلس الأعلى وجدت الوفود الأمريكية والبريطانية والفرنسية أنّ حوض كلاغنفورت تسكنه شعوب مختلطة تتكون من عناصر سلوفينية مهمة، ولاسيما في الشرق منها. فضلاً عن ذلك، يشكل الإقليم كياناً جغرافياً يفصله عن الجنوب حاجز طبيعي من جبال كاراوانكين Karawanken،[٣] لذلك تشكل المنطقة رابطاً إقتصادياً وثيقاً مع المقاطعات الواقعة إلى الشمال منها في الجنوب[٤].

اقترحت اللجنة وفق تلك الأسباب، بأنّ الحدود بين النمسا ويوغسلافيا يجب أن تتّبع مسار جبل كاراوانكين من جنوب شرق إيسينكابيل Eisenkappel إلى أقصى حد طريق كلاغنفورت– لابيش Laibach، واقترحت الوفود إستمرار المشاورات بين الحلفاء لتحديد الشروط، وبذلك تكون في هذا الوقت فرصة لسكان كلاغنفورت للإحتجاج إذا لم يرغبوا إدخالهم مع النمسا ويفضّلون الإتحاد مع يوغسلافيا. وقد اعترض الوفد الإيطالي بأنّ تلك النقاشات من اختصاص اللجان للشؤون الإقليمية، وإلاّ فإنّها ستأخذ طابعاً سياسياً[٥].

---

[١] يوغسلافيا: وكان يُطلق عليها أيضاً مملكة الصرب والكروات والسلوفيين، وتتكون الدولة من مملكة الصرب، وهي من أهم أجزائها، إذ يسكنها نصف سكان هذه الدولة، ومملكة الجبل الأسود ومقاطعة البوسنه والهرسك وكرواتيا، دلماشيا، وسلوفينيا وبعض الأجزاء من مقدونيا التي كانت ضمن أراضي بلغاريا وجزء من مقاطعة باناث، يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٢ مليون نسمة، يشكل الصرب ستة ملايين نسمة منهم، والكروات ٢,٥ مليون نسمة، والسلوفين مليون نسمة، والمقدونيون ٥٥٠ ألف نسمة، والمجريون ٢٥٠ ألف نسمة، والصرب المسلمون ٦٢٥ ألف نسمة، والرومانيون ٨٥٠ ألف نسمة، والألمان ٤٥٠ ألف نسمة، وعناصر أخرى عددها ١٧٥ ألف نسمة من اليهود وأقليات أخرى، للتفاصيل ينظر: عماد هادي عبد علي، التطورات السياسية في منطقة البلقان ١٩٣٠– ١٩٣٩، بيروت– النجف الأشرف، أنوار الغدير للطباعة، ٢٠١٠، ص٧٥–٨٠.

[٢] كلاغنفورت: عاصمة ولاية كيرنتين، تقع جنوب النمسا قرب الحدود الإيطالية، مساحتها ١٢٠كم٢، ويبلغ عدد سكانها ٩٢,٤٠٤ نسمة، وتقع في الجانب الشرقي من بحيرة ورثيرسي، للتفاصيل ينظر: .En.wikipedia.org

[٣] ينظر الملحق رقم (٣)

[4] F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. IV, p. 680.

[5] Ibid, p. 682.

كانت لإيطاليا مصالح في المنطقة، لذلك كانت تعترض على كل قرار يُتّخذ حولها. وفي محاولة لتسوية القضية، أوضح أندريه تاريدو – رئيس لجنة الشؤون الإقليمية – بأنّ دراسة الحدود للحد الأقصى من طريق كلاغنفورت – لابيش يجب أن يشمل معها النظر في المطالب الإيطالية،[١] فقد أكّد سونينو أنّه في حال إنّ الخط الرئيسي لسكك الحديد توصل بين تريست Trieste وفينا عبر أسلنغ Assling وكلاغنفورت لابد أن يمرّ عبر الأراضي الإيطالية، ولحلّ المشكلة إقترح لانسينغ إحالة القضية إلى لجنة الشؤون الإقليمية لدراستها من الناحية الأثنولوجية والإقتصادية وتقديم توصياتها المتعلقة بالحدود اليوغسلافية – النمساوية، وصولاً إلى الحدود الإيطالية[٢].

قدمت اللجنة تقريرها إلى مجلس وزراء الخارجية، وأكّد التقرير من الجانب الأثنولوجي بأنّ عدد السلوفينيين الذين يبقون في الأراضي النمساوية ٥٠ ألف نسمة. ومن الجانب الإقتصادي، فقد أكّد الوفد الأمريكي في اللجنة بأنّ المضايقات التي أشارت إليها إيطاليا يمكن علاجها بواسطة الشروط الخاصة بتقديم لوائح الكمارك، وتوضع هذه اللوائح تحت إشراف دولي من شأنها أن تكفل لإيطاليا الإستفادة الكاملة من خطوط سكك الحديد، وقد أبدت الوفود البريطانية والفرنسية الموافقة على الرأي الأمريكي[٣].

عند عرض التقرير على المجلس الأعلى جاء تأكيد الرئيس ويلسون بأنّ السلوفيين موجودين في الجزء الجنوبي من كلاغنفورت الذي يرتبط إقتصادياً مع سكان الشمال،[٤] وقد توصل الرئيس ويلسون بعد مشاورته مع الوفود الأخرى إلى قرار بشأن الحدود الجنوبية للنمسا، وجاء القرار بأن تكون الحدود النمساوية – الإيطالية وفق الحدود المنصوص عليها في معاهدة لندن[٥] ٢٦ نيسان

---

[١] كانت إيطاليا في مؤتمر السلام ترغب بتحقيق ثلاث قضايا، الأولى منع إكمال التسوية مع ألمانيا قبل التوصل إلى تسوية مع النمسا لأنها وجدت أنّه إذا ما تم توقيع الإتفاقية مع ألمانيا وتسريح جيوشها فإنّ فرصتها ستكون ضعيفة في تحقيق آمالها في تسوية مع النمسا، والثانية تحقيق مطالبهم الأقليمية، والثالثة تأمين مساعدات إقتصادية ومالية لبلادهم، للتفاصيل ينظر:

Ray Stannred Baker, What Wilson did at Paris, p. 77.

[2] F. R. U. S, the Paris peace conference, 1919, VOL. IV, P. 684.
[3] Ibid, pp. 697-700.
[4] Ibid, VOL. VI, P. 72.
[٥] معاهدة لندن: إتفاق سري وُقعت في لندن في ٢٦ نيسان عام ١٩١٥ بين الحكومة الإيطالية ممثّلة برئيس الوزراء أنتونيو سالاندرا ووزير الخارجية سدني سونينو مع ممثلين من دول الوفاق الثلاثي، نصّ الإتفاق على

١٩١٥، مع إضافة وادي سكستي وتريفيس إلى إيطاليا، وإبقاء وادي فيلاخ Villach للنمسا، أمّا كلاغنفورت فسيكون فيها إستفتاء في غضون ستة أشهر من توقيع المعاهدة مع النمسا، ويكون إسناد المنطقة على وفق رغبات السكان، وفي المدة المطلوبة للتفاوض تدار المنطقة من قبل لجنة دولية بالتعاون مع الحكومات المحلية،[١] ويجب إخلاء المنطقة من قبل القوات اليوغسلافية بما يتفق مع الحدود، وتسليم الأسلحة والمخازن إلى جنرالات الحلفاء[٢].

أما فيما يتعلق بالحدود النمساوية – التشيكوسلوفاكية،[٣] فقد قدم الوفد التشيكوسلوفاكي مطالبه في جلسة ٥ شباط عام ١٩١٩ عن طريق وزير الخارجية أدوارد بينيش Eduard Benes،[٤] وتمثلت تلك المطالب بأراضي المملكة البوهيمية القديمة (بوهيميا ومورافيا وسيليزيا)

دخول إيطاليا الحرب إلى جانب الحلفاء مقابل حصولها في حال الإنتصار على ترينتينو، وتيرول حتى برينلر، وفينيسيا وجوليا، وكامل شبه الجزيرة الأستيرية باستثناء مدينه ريبكا، والجزء الشمالي من منطقة دلماشيا، والعديد من جزر البحر الأدرياتيكي، وأرخبيل الدوديكانيز، للتفاصيل ينظر:

en.wikipedia.org/wiki/Treaty_of_London_(1915)

[١]انسحبت القوات اليوغسلافية من المنطقة بعد اجراء الاستفتاء في تشرين الاول عام ١٩٢٠، وجاءت النتيجة برغبة معظم السكان ان تبقى جزءاً من النمسا.

F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. VI, p. 102.

[2] Ibid, VOL. VII, P. 242.

[3]ظهر مصطلح تشيكوسلوفاكيا في ٦ كانون الثاني عام ١٩١٨، وذلك عندما اتّحد الچيك والسلوفاك في مطالبهم بالإستقلال عن الملكية الثنائية للنمسا – المجر، وإنشاء دولة تشيكوسلوفاكيا، يحدها من جهة الشرق جمهورية رومانيا ومن الشمال الشرقي جمهورية بولندا، ومن الشمال والجنوب الغربي جمهورية ألمانيا، ومن الجنوب جمهوريتي النمسا وهنغاريا، تبلغ مساحتها نحو ٥٤٢٤٤ ميلاً مربعاً، وعدد سكانها حسب إحصاء سنة ١٩٢١ حوالي ١٣,٣٤٨,٤٩٣ مليون نسمة. للتفاصيل يُنظر: ربيع حيدر طاهر الموسوي، الأزمة التشيكوسلوفاكية ١٩٣٨– ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد ،٢٠٠١، ص١.

[٤] أدوارد بينش (١٨٨٤– ١٩٤٨): سياسي ورجل دولة تشيكوسلوفاكي. قائد حركة الإستقلال التشيكوسلوفاكية والرئيس الثاني لتشيكوسلوفاكية ١٩٣٥– ١٩٤٥. وُلد في مدينة كوجلاني في إقليم بوهيميا، شغل مناصباً عديدة ومهمة في حكومات تشيكوسلوفاكيا، إذ تقلّد منصب وزير الخارجية ما بين الأعوام ١٩١٨ – ١٩٣٥، وتقلّد منصب رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا١٩٢١– ١٩٢٢، وعضواً في البرلمان التشيكوسلوفاكي في دورتين منفصلتين للأعوام ١٩٢٠– ١٩٢٥ و١٩٢٩– ١٩٣٥، وعُيّن عضواً في عصبة الأمم بين الأعوام ١٩٢٣– ١٩٢٧، ورئيساً لها ١٩٢٧– ١٩٢٨، للتفاصيل ينظر: Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

وأراضي السوديت التي يسكنها أغلبيه ألمانية، فضلاً عن سلوفاكيا وإقليم روثينيا التابعتين لهنغاريا، واستندت تشيكوسلوفاكيا في مطالبها على الحدود التاريخية والأهمية الإقتصادية التي تتمتع بها الأقاليم.[١] وفي أراضي السوديت ظهرت محاولات مبكرة من أجل تطبيق مبدأ حق تقرير المصير وعلى وفق ما جاء في بنود الرئيس ويلسون، ففي ٢١ تشرين الأول عام ١٩١٨ إجتمع نواب النمسا وألمان السوديت في فيينا ودَعَوا إلى إتحاد النمساويين والألمانيين في المنطقة بما في ذلك الألمان في بوهيميا ومورافيا وسيليزيا، الأمر الذي دفع تشيكوسلوفاكيا إلى إحتلال المنطقة عسكرياً في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩١٨ لمنع الإتحاد المقترح[٢].

خلال مناقشات مؤتمر السلام رفضت دول الحلفاء الإتحاد بين ألمانيا والنمسا، وهذا ينطبق على أراضي السوديت، الأمر الذي دفع الوفد التشيكوسلوفاكي إلى الإصرار على موقفه في ضمّ السوديت إلى أراضيها، مؤكدة ذلك بأنّ عديد الألمان في تلك الأراضي لا يتجاوز المليون شخص. كان الوفد الأمريكي معارضاً على تلك المواقف، ولاسيما المطالب التشيكوسلوفاكية المتباينة . وقد اتّضح الموقف من خلال تعليق رئيس البعثة الأمريكية في مؤتمر السلام كوليدج Coolidge[٣] في ١٠ آذار عام ١٩١٩ **((إنّ التناقض واضح في المطالب التشيكوسلوفاكية بين الحقوق القومية والتاريخية والإقتصادية، بحيث تتناسب مع رغبتهم، ففي بوهيميا ركزت مطالبهم على الحدود التاريخية بدون إعتبار الإحتجاجات الكبيرة التي عبّر عنها الألمان بعدم رغبتهم في السيطرة عليها بهذه الطريقة، وفي سلوفاكيا يصرّون على الحقوق القومية ويتجاهلون قضية حدودها التاريخية مع هنغاريا))**[٤].

---

[١] للإطلاع على تفاصيل المطالب التشيكوسلوفاكية، يُنظر:

F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. III, pp.877-886;

ربيع حيدر طاهر الموسوي، المصدر السابق، ص ٩-١١.

[2] Austin J. App, The Sudeten–German tragedy, Maryland, Boniface press, 1979, p. 7.

[٣] أوفدت بعثة كوليدج إلى النمسا من قبل اللجنة الأمريكية المفاوضة للسلام لمراقبة الأوضاع السياسية في النمسا والمجر ودول الجوار، للإطلاع على تفاصيل عمل لجنة كوليدج، للتفاصيل ينظر:

F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. XII, pp. 240-527;

[4] Quoted In: Austin J. App, op. cit, p. 7.

حقّق الوفد التشيكوسلوفاكي مطالبه، وضمّت إليه أراضي السوديت ووضع ٣ ملايين ونصف من الألمان السوديت تحت الحكم التشيكوسلوفاكي، فضلاً عن بوهيميا ومورافيا وسيليزيا،[١] وقد تضمّنت المادة ٨٢ من معاهدة فرساي بأنّ الحدود القديمة كما وجدت في ٣ آب عام ١٩١٤ بين الملكية الثنائية للنمسا والمجر والإمبراطورية الألمانية ستشكل الحدود بين ألمانيا والدولة التشيكوسلوفاكية[٢].

شاركت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب قضية الحدود في مناقشة الشروط العسكرية التي خصصت في البدء للنمسا، ثم توسعت لتشمل المنطقة جميعها ومن ضمنها بلغاريا والمجر.

ومع بدء المناقشات، قدمت الدول الأربع الكبار مسودات إقترحت فيها الشروط العسكرية على النمسا، وقدّمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مشروعاً يتضمّن إلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية في النمسا، وتشكيل جيش نمساوي عن طريق التطوع، وقدّمت فرنسا وإيطاليا مشروعاً يتضمن تنظيم الجيش النمساوي عن طريق الخدمة الإلزامية لمدة سنة واحدة.[٣] وقد تبنّى المجلس المقترح الأمريكي البريطاني بجعل الخدمة العسكرية في النمسا عن طريق التطوع[٤].

في الوقت نفسه أثار لويد جورج تساؤلاً عن المبدأ الذي يحدد التسلح، ويطبق ليس على النمسا فحسب، وإنّما على المجر وجميع الدول المجاورة التي تم تشكيلها حديثاً. وكان الرئيس ويلسون قد اقترح في نقاطه الأربعة عشر مبدأ **((تخفيض التسلح إلى أدنى نقطة تتوافق مع السلامة المحلية))**، ولكنّه عندما حاول – خلال مناقشات المؤتمر – جعله معياراً يُعتمد عليه في تخفيض التسلح بصورة عامة، واجه مقاومة من دول الحلفاء، على الرغم من أنّها سعت إلى تطبيقه على الدول المهزومة في الحرب ورفضت تطبيقه على نفسها[٥].

اقترح الرئيس ويلسون بأن يُطبَّق النظام العسكري على تلك الدول – النمسا والدول المجاورة لها – النظام نفسه المطبق على ألمانيا، وقد أعلن المجلس الأعلى موافقته باقتراح ويلسون، وأحال الأخير القضية إلى الممثلين العسكريين في المجلس الأعلى للحرب، وطلب تقديم تقرير

---

(1) Ibid, p8.

(٢) ربيع حيدر طاهر الموسوي، المصدر السابق، ص١٣.

(3) F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. IV, p. 627.

(4) Temperly, op. cit, VOL. IV, p. 145.

(5) Ray Stannred Baker, Woodrow Wilson and world settlement, op. cit, p. 400.

يوضح ما ينبغي أن يسمح به من قوات للنمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، بما في ذلك الجبل الأسود ورومانيا وبلغاريا واليونان وبولندا طبقاً للشروط العسكرية المفروضة على ألمانيا[١].

بدأ المجلس الأعلى للحرب بدراسة القضية، وأخذ الممثلون العسكريون للّجنة بدراستها من جميع الجوانب للبلاد، مثل السكان والأقاليم والحدود والعلاقة بين الحدود الأرضية والبحرية، والجانب الإقتصادي للبلاد، ووجود المدن الكبرى، وكان كل واحد من الممثلين العسكريين يعمل بشكل مستقل واضعاً تقديراته الخاصة، وأُخذت الأرقام الألمانية معياراً رئيسياً لتحديد القوات، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر تمكنوا من تقديم التقرير موضحين فيه نتائج دراساتهم[٢].

قدم الجنرال الأمريكي بليس – ممثلاً عن المجلس الأعلى للحرب في ٢٣ أيار ١٩١٩ – تقرير المجلس، وجاءت النتيجة بما أنّ المانيا حددت ١٠٠ ألف جندي، فإنّ النمسا تحدد بـ ١٥ ألفاً، وهنغاريا ١٨ ألفاً، وبلغاريا ١٠ آلاف، وتشيكوسلوفاكيا ٢٢ ألفاً، ويوغسلافيا ٢٠ ألفاً، ورومانيا ٢٨ ألفاً، وبولندا ٤٤ ألفاً، واليونان ١٢ ألفاً. إلاّ أنّ الرجال العسكريين وجدوا أنّ الأرقام غير كافية لحماية الدول الصغيرة، ولاسيما أنّ هناك مدن كبيرة تحتاج إلى الشرطة والأمان الداخل وحماية الحدود من الغارات البلشفية. لذا جاء الإقتراح الأخير بأن يكون للنمسا ٤٠ ألفا جندي وبولندا ٨٠ ألفاً، وبلغاريا ٢٠ ألفاً.[٣] كما ذكر الجنرال بليس بأنّ ١٠٠ ألف جندي لألمانيا صغير جداً حتى للحماية المحلية، وذلك إذا خضعت كل جيوش أوربا الوسطى إلى المقياس نفسه، فان الدول الصغيرة ستتحول إلى توابع للدول الكبرى، وهو يرى أنّ الوضع لا يشير للحفاظ على السلام في أوربا في المستقبل، إلاّ أنّ فرنسا لم ترغب بفتح قضية الجيش الألماني ثانية[٤].

ظهرت بعد ذلك معارضة قوية داخل مجلس الأربعة حول قوة النمسا المحددة ٤٠ ألف جندي ، وكان السبب الرئيسي للاعتراض أن ألمانيا مسموح لها بجيش من ١٠٠ إلف جندي ولأن سكانها يبلغ عدده ٦٠ مليون نسمة في حين النمسا عندها ٤٠ ألف جندي لحوالي ٦ ملايين ونصف نسمة ، بهذا المقياس ينبغي أن يكون لألمانيا جيش من ٤٠٠ ألف جندي،[٥] وقد أعرب الرئيس ويلسون عن موافقته على زيادة طفيفة للجيش الألماني على حساب النمسا

---

[١] جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٠١١، ٢١ أيار ١٩١٩.

[2] Ray Stannred Baker, op. cit, p. 402.

[3] F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. V, p. 877.

[4] Ray Stannred Baker, op. cit, p. 404.

[5] temperly, op. cit, p. 152.

نظرا للأعداد الكبيرة من السكان في العواصم ، وجاءت النتيجة النهائية للحد من تسلح النمسا والدول المجاورة لها على النحو التالي ، تقرر الحد من جيش النمسا إلى ٣٠ ألف جندي وهو يقابل ١٠٠ ألف المحدد للألمان وينطبق التحديد أيضا على فرق المشاة . وفرق الفرسان ، والمؤسسات التعليمية العسكرية ، ولا يسمح للنمسا صنع البنادق ، ومن جانب أخر تم تحديد جيوش الدول الأخرى بالمقياس نفسه تشيكوسلوفاكيا ٥٠ ألف ، وبلغاريا ٢٠ ألف ، ويوغسلافيا بما فيها الجبل الأسود ٤٠ ألف ، ورومانيا ٦٠ ألف واليونان ٢٠ ألف ، وينبغي أن تطبق القرارات قبل ١ كانون الثاني عام ١٩٢١[1].

---

[1] F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. VI, p. 183-184.

المبحث الثاني

معاهدة نويلي Treaty of Neuilly

مع بلغاريا

المبحث الثاني: معاهدة نويللي مع بلغاريا:

على الرغم من هزيمة الحكومة البلغارية في الحرب العالمية الأولى،[١] أدركت أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر لها بشكل إيجابي، ولاسيما لمطالبها الإقليمية[٢].

في البدء عيّن الرئيس ويلسون لجنة تحقيق لدراسة الأوضاع الإقليمية لدول البلقان، وتوصلت اللجنة إلى:

١) إنّ الأراضي التي ضمّتها رومانيا (إقليم دوبرجة Dobruja)، يجب أن تعاد إلى بلغاريا.

٢) الحدود بين بلغاريا وتركيا يجب أن تعاد إلى خط إنوش – ميديا Enos-Midia[٣] على النحو المتفق عليه في معاهدة لندن عام١٩١٣.

---

[١] دخلت بلغاريا الحرب العالمية الأولى في تشرين الأول ١٩١٥ إلى جانب دول الوسط من أجل إعادة ما فقدته من الأقاليم خلال الحرب البلقانية، وعند دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب في نيسان عام ١٩١٧ لم تقطع علاقتها الدبلوماسية معها ولم تعلن الحرب على بلغاريا أو غيرها من حلفاء ألمانيا، لأنّ بلغاريا لم تكن لديها غواصات أو تهدد المصالح الأمريكية مباشرة، وقد أكد رئيس الوزراء البلغاري رادوسلاف Radoslav أنّ بلغاريا حريصة في الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من الضغط الذي تعرض إليه الرئيس ويلسون من مجلس الشيوخ الأمريكي لإعلان الحرب على بلغاريا، تمسّك بموقفه بعدم إعلانها مؤكداً ذلك في خطابه الذي أعلن فيه الحرب على مملكة النمسا – المجر، بأنّ المنطق يفرض أن نعلن الحرب على بلغاريا والدولة العثمانية باعتبارها من أدوات ألمانيا، إلاّ أنّهما لا يشكلان خطراً حتى الآن نحن سنذهب حيثما ضرورات الحرب تحملنا، للتفاصيل ينظر:

Arthur Pearson Scott , op.cit , p234; En.wikipedia.org.

[٢] أكد الرئيس ويلسون على حقوق دول البلقان في نقاطه الأربعة عشر في ٨ كانون الثاني عام ١٩١٨، في النقطة الحادية عشرة، ثم عاد وأكدها في النقطتين الثالثة والرابعة في خطابه في ١١ شباط ١٩١٨، للتفاصيل ينظر:

Constantine Stephauve, The question of Thrace, (The Journal of International Relations, VOL. X, No. 3 "Jan, 1920"), http//www.jstor.org.

[٣] خط إنوش – ميديا: عند نهاية الحرب البلقانية الثانية عام ١٩١٣ تم عقد معاهدة لندن تمّ فيه وضع خط تفصل بين الدولة العثمانية وبلغاريا، يمتد هذا الخط من البحر الأسود في منطقة فيزا (ميديا) حتى مدينة إنوش على بحر إيجة، للتفاصيل ينظر: En.wikipedia.org

٣) يجب أن تكون الحدود الجنوبية البلغارية حتى سواحل بحر إيجة من إنوش إلى خليج أورفانو، ويجب أن يُترك مصب نهر ستروما في الأراضي العثمانية[١].

في الوقت الذي تمّت فيه مناقشة معاهدة السلام مع بلغاريا، كان الرئيس ويلسون في مواجهة المعارضة لعصبة الأمم في مجلس الشيوخ.

ذكرت اللجنة التي عينتها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالحدود البلغارية – الرومانية[٢] بضرورة إعادة دوبرجة إلى بلغاريا، وقد اقترح المندوب الأمريكي في اللجنة المركزية للشؤون الإقليمية – التي شُكّلت في مؤتمر السلام – بوضع الحدود بين بلغاريا ورومانيا على وفق الحدود الأثنوغرافية، في حين رغبت دول الحلفاء بعودة الحدود إلى ما كانت عليه عام ١٩١٤، وقد أكّد وايت – رئيس الوفد الأمريكي – بأنّ الأراضي المحصورة بين خط الحدود الذي اقترحه الوفد الأمريكي وحدود عام ١٩١٤ يحتوي على أغلبيه بلغارية بنسبة ٦٦ ألف بلغاري مقابل ٨٦٧ روماني[٣].

على الرغم من أنّ اللجنة فضّلت المقترح الأمريكي، إلاّ أنّ وزير الخارجية البريطاني أكّد بأنّ الحلفاء يتعاملوا مع دول معادية من الممكن أن تطبق القرار دون تحفّظ، ولكنّه وجد أنّ أي تعديل للحدود – وفقاً لمبدأ الأثنوغرافي – من الممكن أن يؤثر على دول الحلفاء، لذلك دعا رومانيا إلى تعديل الحدود مع بلغاريا بما يضمن السلام مع جيرانها والسلم العام في أوربا[٤].

طلبت دول الحلفاء من اللجنة أن توجّه – بشكل غير رسمي – إلى رومانيا بإجراء مفاوضات مع بلغاريا من أجل التوصل إلى تسوية دوبرجة معاً.[٥] ولكن بعدة نقاشات توصلت اللجنة – باستثناء الوفد الأمريكي – إلى أنّه ليس من الممكن أن يُفرض على رومانيا تغيير الحدود لعام ١٩١٤، وكان المندوب الأمريكي يرى أنّ دول الحلفاء مؤهلة لأن تطلب من رومانيا إعادة الأراضي التي كانت قد ضمتها عام ١٩١٣ إلى بلغاريا، ولاسيما إنها قد وسعت أراضيها على حساب النمسا[٦].

---

(1) F. R. U. S, 1919, sup. 1, part one, pp. 326-327.

(٢) ينظر الملحق رقم (٤).

(3) F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. IV, P. 718.

(4) Ibid, p. 718.

(٥) جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٨٧٢، ٢٢ تموز ١٩١٩.

(6) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VII, P. 242.

يلاحظ أنّ دول الحفاء كانت حريصة على تلبية رغبات رومانيا في حصول أراضي دوبرجة من بلغاريا، لأنها دولة حليفة لها خلال الحرب خوفاً من أن تُتّهم دول الحلفاء بالميول إلى بلغاريا. وعلى الرغم من الموقف الأمريكي الرافض للقرار على اعتبار أنّ المنطقة يسكنها أغلبية بلغارية لم تتمكن من مواجهة إصرارهم.

قدمت اللجنة – باستثناء الوفد الأمريكي – قرارها النهائي بأن تكون الحدود بين رومانيا وبلغاريا على ما كانت عليه في عام ١٩١٤، ما أُكد في معاهدة نويللي بضم إقليم دوبرجة إلى رومانيا على الرغم من أنّه يضم أكثرية بلغارية، ولا سيما في المنطقة الجنوبية من الإقليم(١).

أما فيما يتعلق بالحدود البلغارية – اليونانية(٢) فقد بدأت مناقشاتها مع اقتراح إعطاء تراقيا(٣) إلى اليونان حتى خط أنوش – ميديا، وهو ما عارضه المندوبان الأمريكي والإيطالي،(٤) وكان وزير الخارجية البريطاني بلفور قد أكّد بأنّ لجنة الشؤون اليونانية لم تتمكن من التعامل مع الحدود بين اليونان وبلغاريا دون خط حدود نهائي بين اليونان وتركيا، لذلك اقترح بأن يكون خط أنوش – ميديا مؤقتاً باعتباره الحدود بين اليونان والأراضي المستقبلية لإسطنبول(٥).

قدم الوفد الأمريكي في باريس خطة لحل قضية تراقيا بأن تُقسّم الأخيرة بالكامل على ثلاثة أجزاء، بإعطاء الشمال من نهر آردا إلى بلغاريا، وإعطاء منطقة كسانتي بمساحة ٣٠ ميلاً مربعاً إلى اليونان، وترك الباقي لمواصلة النظر فيه. وأصر الوفد الأمريكي على أن يكون الجزء الثالث دولياً جنباً إلى جنب مع إسطنبول، وقد برر المندوبون الأمريكان الخطة على أنّ بلغاريا تحتاج إلى منفذ إقتصادي على بحر إيجة، وترى أنّه إذا لم يكن لبلغاريا ضمان حرية الوصول إلى بحر إيجة، فإنها ستبقى على استعدد لحرب بلقانية أخرى. وقد اضطر الوفد الأمريكي معارضة المطالب في تراقيا لكي يعيق رغبات دول الحلفاء في تقسيم بلغاريا بين رومانيا وصربيا(٦).

---

(1) Ibid, p. 243.

(٢) ينظر الملحق رقم (٥).

(٣) تراقيا: تقع في جنوب شرق أوربا، وتشكل جزءاً من اليونان وبلغاريا وتركيا، يحدها من الشمال نهر الدانوب، والجانب الشرقي البحر الأسود، والجنوب بحر مرمره ومضيق البوسفور والدردنيل وبحر إيجة، ومن الغرب مقدونيا، للتفاصيل ينظر : Encyclopedia Encarta premium DVD2009.

(4) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VII, P. 14.

(٥) جريدة الأهرام، السنة ٤٥، العدد ١٢٨٧٧، ٢٧ تموز ١٩١٩.

(6) George M. Bolling, The question of Thrace at the peace conference, (The Journal of International Relations, VOL. X, No. 3, "Jan, 1920"), http/www.jstor.org.

رفض الحلفاء الخطة الأمريكية، واستمرت المناقشات في قضية الحدود البلغارية – اليونانية بتقديم المقترحات من قبل الحلفاء والولايات المتحدة الأمريكية دون التوصل إلى نتيجة.(١) وعندما قرب الموعد المحدد لتسليم معاهدة السلام مع بلغاريا، قرر المجلس ضرورة التوصل إلى تسوية بشأن الحدود البلغارية – اليونانية، وقُدمت التسوية التالية:

١) تحصل اليونان في تراقيا الغربية على ما لا يقل عن مقاطعتي كسانتي وجومولديجين gumuldjine، مع حدود كافية لحماية السكك الحديدية الساحلية.

٢) يجب تشكيل دولة مستقلة تحت إشراف عصبة الأمم تضم ميناء ديدغاتش Dedagatch، وأدرنة وأريس والسكك الحديدية التي تربطها.

٣) يُعطى إلى اليونان كلّ تراقيا باستثناء أدرنة، وما يُضمّ بين الحدود التركية – والبلغارية الحالية ، والخط المرسوم من خليج زيروس إلى جنوب ميديا.

أكّد فرانك ليون بولكFrank Lyon Polk(٢) – رئيس الوفد الأمريكي – أنّه ملزم بخطة التدويل، ولكنّه على استعداد للتشاور مع رئيس وزراء اليونان فينزيلوس للتوصل إلى حل، ثم يحاول إقناع الرئيس ويلسون لقبول الخطة، وإذا قبل الرئيس ويلسون، فإنّ بولك يكون على استعداد لقبولها(٣).

رفض الرئيس ويلسون الإقتراح، مؤكداً أنّ التسويات التي يعتمد عليها إستقرار السلام في المستقبل يجب أن لا تتأثر بمشاعر الصداقة، وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الدول

---

(١) للاطلاع على مزيد من المقترحات ولاسيما الأمريكية يُنظر:

F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. VII, P. 671-672.

(٢) فرانك ليون بولك (١٨٧١ – ١٩٤٣): محامي أمريكي بارز وشريك إسم مكتب محاماة معروف بـ ديفيس بولك. تخرج بولك من كلية ييل عام ١٨٩٤، وكلية الحقوق في جامعة كولومبيا عام ١٨٩٧، وبدء في السنة نفسها بممارسة القانون في نيويورك. كان عضواً في لجنة الخدمة المدنية في نيويورك ١٩٠٧ – ١٩٠٩، وعام ١٩٠٩ – ١٩١٠عضو التربية والتعليم في مجلس مدينة نيويورك، وفي كانون الثاني ١٩١٤ عيّنه رئيس البلدية ميشيل مستشار الشركة، بقي في المكتب حتى تعيينه في أيلول عام ١٩١٥ مستشاراً لوزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن واستمر حتى عام ١٩١٩، ثم وكيل وزارة الخارجية ١٩١٩ – ١٩٢٠، ترأّس بولك وفد اللجنة الأمريكية للتفاوض حول السلام ١٩١٩ بعد مغادرة الرئيس ويلسون وروبرت لانسينغ باريس للتفاصيل ينظر: En.wikipedia.org/frank-lyon-polk.

(3) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VII, P. 672.

الموقعة على معاهدات السلام البلغارية والتركية، وأحد المساهمين في التسويات الإقليمية المنصوص عليها في المعاهدات، فيجب أن لا تعتمد حصراً على التطلعات القومية، وإنما يجب أن تكون التسويات على أساس إزالة الحروب في المستقبل، وعلى وضع التسويات بصورة عادلة، وأكّد ويلسون أنّه لم يرَ في التسوية المقترحة إستيفاءً لهذه الشروط، ويرى أنّ الفصل بين الأراضي اليونانية وأراضي التدويل هي من أجل الإستقرار واستمرار السلام(١).

وذكر بولك أنّ الرئيس ويلسون وافق على التنازل لليونان عن الجزء الغربي من تراقيا الغربية، في حين أنّ الجزء الشرقي منها – فضلاً عن تراقيا الشرقية – يجب أن يتم تدويلها. ووفقاً لهذا سيكون تقسيم الأراضي في تراقيا الغربية – الحدود الشرقية من اليونان – أن يكون خط يمتد من شمال بحر إيجة من خلال مارونيا إلى نقطة تقع جنوبي شيلبي Chelepi من تلك النقطة على خط يمتد في إتجاه الغرب حتى يلمس حدود اليونانية – البلغارية لعام ١٩١٣، فإنّ الإقليم الذي تمّ تدويله في تراقيا الغربية يقع شرق الأراضي اليونانية، التي تمتد باتجاه الشرق من كاراكليسا karakalisa إلى نهر ماريتس، ومنها شمالاً، وبعد الحدود التركية – البلغارية تصل إلى البحر الأسود، ويمنح داخل الإقليم الذي يتم تدويله حق المرور إلى بحر إيجة عبر إقليم تراقيا الغربية، مع منح بلغاريا حرية إستخدام ميناء ديدغاتش(٢).

رفض الرئيس ويلسون في التسوية السابقة التطلع اليوناني لتأمين سيادتها على الجزء الأكبر من تراقيا الشرقية، فقد وُجد أنّ خليط من الأجناس في المنطقة سيؤدي إلى خلق صراع بينها في حال منح إحداها السيادة، ولكن في حال التدويل سيكون خالياً من أي صراع، وأشار الرئيس ويلسون إلى أنّ الحفاظ على حكومة إسطنبول سيمنحها القوة لضم أراضٍ كبيرة لها(٣).

وجد كليمنصو أنّ الإقتراح يتطلب من حكومة إسطنبول تحمل مسؤولية منطقة تضم ٧٠٠ ألف من اليونان، و٧٠٠ ألف من الأتراك الذين سيكونون في حالة مستمرة من الحرب. ولذلك رفض كليمنصو الإقتراح الذي قدّمه الرئيس ويلسون، ولكنه أعرب عن استعداده للإستماع إلى مقترحات جديدة، مؤكّداً أنّه في حالة إصرار ويلسون على مقترحه لا يمكن التوصل إلى تسوية.

---

(1) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VIII, P. 50.
(2)Ibid, PP. 50 -51.
(3)Ibid, p. 51.

من جانبه وجد بلفور أنّ مستقبل إسطنبول وآسيا الصغرى ليس ضرورياً أن يتم تسويتها قبل عقد معاهدة السلام مع بلغاريا(١).

تقرر أن تقوم اللجنة المركزية للشؤون الإقليمية بوضع خط الحدود بموجب إقتراح الرئيس ويلسون، كالحدود الجنوبية من بلغاريا، وسيتم التنازل عن جزء من تراقيا الغربية من قبل بلغاريا إلى الحلفاء والقوى المرتبطة بها، وتحتل الأقاليم من قبل القوات البريطانية والفرنسية، والإيطالية واليونانية،(٢) وقد تمّ رسم الحدود من قبل اللجنة، وعلى الرغم من أنّ بولك قد أشار إلى أنّ الخط الموضوع يختلف عن الذي اقترحه الرئيس ويلسون، إلاّ أنّه أعلن عن استعداد الولايات المتحدة الأمريكية إعتماد تلك الحدود(٣).

نصّت معاهدة السلام مع بلغاريا على إعطاء اليونان إقليم تراقيا الشرقية، وخسرت بلغاريا ميناء ديدغاتش وكل منفذ على بحر إيجة، وخسرت إقليم تراقيا الغربية واجهتها على بحر إيجة، لكنها منحت بعض التعويض المالي من قبل اليونانيين، إذ فرضت المعاهدة على اليونانيين دفع إيجار دائم لميناء ديدغاتش، إلاّ أنّ بلغاريا فقدت سيادتها على الميناء(٤).

أما في ما يتعلق بالتعويضات التي فُرضت على بلغاريا، فقد تمّت موافقة دول الحلفاء بالإجماع أن تعترف بلغاريا بالمسؤولية عن جميع الخسائر، ولكن لعدم كفاية مواردها طُلب منها أن تدفع تعويضات تبلغ ٢ مليار وربع فرنك من الذهب (٤٤٥ مليون دولار)، ويتم تخفيض المبلغ من قبل لجنة التعويض تنظر فيه هيأة دولية ممثّلة من قبل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تنشأ في صوفيا لتعمل على تفاصيلها مع منحها الصلاحيات، وطالب الخبير الأمريكي دالاس أن يرسل نص التعويضات والشروط المالية إلى صربيا والدول الصغرى الأخرى، وقد أبدت دول الحلفاء موافقتها على الإقتراح(٥).

بعد اطلاع الوفد الصربي على البنود المالية والإقتصادية في معاهدة السلام مع بلغاريا، قُدّمت إلى المجلس ثلاثة طلبات، هي:

١) يجب أن يُمنح الصرب الماشية تعويضاً عن خسائرهم في الثروة الحيوانية.

---

(1) F. R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VIII, PP. 35 -36.
(2) Ibid, p. 37.
(٣) عماد هادي عبد علي، المصدر السابق، ص٦٤.
(4) F.R.U.S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VII, P324; Arthur Pearson Scott. Op. cit, p. 230.
(5) F.R.U.S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VII, p. 408.

٢) يجب أن يكون لهم الحق في إعادة الممتلكات المنقولة من قبل بلغاريا.

٣) يجب أن يشارك الصرب في مداولات التعويضات بين الحلفاء واللجان المالية في بلغاريا.

وقد وافقت دول الحلفاء على النقطتين الأولى والثانية، ولكنّها رفضت النقطة الثالثة، لأنّه من الممكن أن تخلق المصاعب، فضلاً عن أنّ من الصعب رفض طلبات مماثلة تقدم من الدول الأخرى قد تنشأ نزاعات داخل المؤتمر لا نهاية لها[١].

بدأ الوفد الصربي بتقديم مطالب كبيرة، ولاسيّما فيما يتعلق بالنقطة الأولى بزيادة عدد الماشية، الأمر الذي دفع الحلفاء إلى إهمال تلك المطالب لجلسات عديدة، إلاّ أنّ بولك وبيشون عقدا إجتماعاً من أجل النظر في القضية، وقد أكّد بولك أنّه في حالة عدم الإستماع إلى المطالب الصربية، فإنهم سيعتقدون أنهم غير موثوق بهم، وقد أكّد له بلفور بأنّ الصرب قد طالبوا بتعويضات كبيرة للماشية. وفي حال الإستجابة لها سيدفع دُوَلاً أخرى مثل رومانيا إلى تعويضها على حساب هنغاريا بالقدر نفسه، فضلاً عن ان قضية التمثيل في لجنة التعويضات سيدفع دُوَلاً أخرى للمطالبة بالتمثيل والإستماع لها في جلسات المؤتمر، مما سيستغرق وقتاً طويلاً، وقد أيدته أعضاء الدول الأخرى، لذا جاء القرار النهائي برفض مطالب الصرب[٢].

أما الشروط العسكرية، فقد تمّ مناقشتها في المبحث السابق، حيث تم مناقشة قضية التسلح في المنطقة بصورة عامة. وقد فُرض على بلغاريا تخفيض جيشها إلى ٢٠ ألف جندي في غضون ثلاثة أشهر، والمشاة إلى ١٠ آلاف، وتحديد كمية الذخائر ومنع التجارة فيها، وتسليم معظم عتادها الحربي، وأن تكون هناك أكاديمية عسكرية واحدة ومصنعاً للذخائر[٣].

---

[1] R. U. S, The Paris Peace Conference, 1919, VOL. VII, p. 738.

[2] Arthur Pearson Scott, op. cit, p. 229.

[٣] صباح كريم رياح الفتلاوي، إيمان نصيف جاسم، مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٦، ٢٠٠٧، ص٢٧٤.

المبحث الثالث

معاهدة تريانون Trianon

مع هنغاريا

المبحث الثالث: معاهدة تريانون مع هنغاريا

بدأت المفاوضات بتهيأة معاهدة السلام مع هنغاريا في الوقت الذي بدأت فيه مع النمسا، وكان الرئيس ويلسون قد أصرّ على ضرورة عقد معاهدة السلام مع النمسا وهنغاريا بشكل منفصل وفي وقت واحد، وعن طريق مؤتمر السلام يتم تعيين الحدود بينهما حتى لا يؤدي الأمر إلى خلق مشكلة تتطلب مفاوضات أخرى لحلها،[١] وعلى الرغم من ذلك تمّ توقيع معاهدة تريانون مع هنغاريا متأخرة في ٤حزيران عام ١٩٢٠ بسبب الإضطرابات السياسية الداخلية التي كانت تشهدها البلاد، مما أدّى إلى تعطيل تكوين حكومة مستقرة يعترف بها مؤتمر السلام[٢].

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق اللجنة الإقليمية للوفد الأمريكي التي أُرسلت لدراسة الأوضاع في المنطقة تقريراً في ٢١ كانون الثاني ١٩١٩، أوضحت فيه النتائج التي توصلت إليها اللجنة في هنغاريا التي جاءت على جانبين:

١) أن يتم إنشاء الحدود مع هنغاريا على وفق رغبات السكان، ولا تتبع الحدود المقترحة الخطوط التاريخية بحيث تكون حدود الدولة الجديدة وسكانها نصف ما كانت عليه قبل الحرب، وأن تقع المناطق على امتداد الحدود التشيكوسلوفاكية، وترانسلفانيا، فلا يوجد عدد كبير من الهنغاريين تحت السيطرة الأجنبية، ويكون وضع الهنغاريين تحت حكم دولة أخرى، فإنّه أمّا بسبب الوضع الجغرافي، بحيث تكون بعيدة عن مركز التجمع السكاني للمجريين، أو

---

(1) F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. V, p. 511.

(٢) ثار الشعب الهنغاري في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٨ وأُعلنت الجمهورية في البلاد، وأصبح ميخائيل كارولي رئيساً فيها. إستمرت الإضطرابات السياسية والإجتماعية في البلاد، مما أدى إلى سقوط حكومة كارولي من قبل الشيوعيين تحت زعامة بيلاكون في آذار ١٩١٩، وأخذت الحكومة الجديدة بمصادرة المنشآت الصناعية والتجارية، ومنعت البنوك وعدداً من الصحف، في الوقت نفسه، إحتلت تشيكوسلوفاكيا المجر من الشمال، ورومانيا من الجنوب، استقال بيلاكون في ١ أب ١٩١٩، وهرب إلى النمسا، وبعد ثلاثة أشهر تم تشكيل حكومة مؤقتة تمثل مختلف الأحزاب السياسية في المجر تحت إشراف الحلفاء في يوم ٢٥ تشرين الثاني ١٩١٩، وبإصرار من الحلفاء أُجريت انتخابات عامه لاختيار جمعية وطنية، وفي أوائل عام ١٩٢٠، حلت الجمعية الوطنية الإنتماءات المجرية مع النمسا جميعها، وأعلنت دولة ملكية بتعيين نائب لجلالة الملك بدلاً من الملك، أي الوصي على العرش، للتفاصيل ينظر:

C. A. Macartney, Hungary A short History, Edinburgh, the university press, 1962, pp.204-205; Encyclopedia Encarta premium DVD 2009.

لتلبية الإحتياجات الإقتصادية للدول المجاورة، وتُقلّص مساحة هنغاريا على غرار المطالب التشيكوسلوفاكية والرومانية. ومن غير المرغوب أن تعطى رومانيا مصب ماروس Marus، فضلاً عن وجود ممر بين تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا، لأنّ المنطقة من الممر تكون ملائمة للمجر بشكل بارز، وإنّ الحدود الموصى بها مازالت تترك للهنغاريين الجزء الأكبر من حقول الفحم في شمال هنغاريا.

٢) حصول سكان الدولة المجرية الجديدة على منفذ تجاري، سواء في تريست أو فيومي، فضلاً عن حصولها على الحقوق التجارية، غير مقيدة في الجزء الأسفل من نهر الدانوب، على أنّ يوضع نهر الدانوب (للملاحة عموماً) تحت رقابة دولية، ويوضع على سكك الحديد في المجر إشراف مماثل لِما وُضع في تشيكوسلوفاكيا من أجل ضمان العبور العادل وغير المقيد لمنافذ المناطق الداخلية[١].

زاد تردّي الأوضاع في هنغاريا من صعوبة توصل المؤتمرين في باريس إلى تسوية في البلاد، لاسيّما تعرضها إلى الإحتلال من قبل دول الجوار مما أدّى إلى صعوبة تثبيت الحدود فيها، وقد أكّد تقرير تقدم به سدني أي. ميزس Sidney E. Mezes[٢] رئيس الخبراء الأمريكيين في اللجان التي تتعامل مع قضية الحدود في المنطقة كيف طوقت حلقة الولايات الجديدة الأراضي الهنغارية، فيحدّها من الشمال الغربي بوهيميا، وهي جزء من دولة تشيكوسلوفاكية وقد طالبت الأخيرة بضم سلوفاكيا إليها وما بجوارها بحجة قومية بأن السلوفاك يرتبطون إرتباطاً وثيقاً بالعرف واللغة مع البوهيمين، ثم إقليم روثينا التي تم فصلها بالمثل عنها، ثم ترانسلفانيا التي أُعطيت إلى رومانيا، فضلاً عن منطقة بانات Banat التي كانت ماتزال مادة جدل بين الصرب

---

(1) David Hunter Miller, My diary at the conference of Paris with Documents, Appeal printing company, 1924, VOL.IV , pp 245 246.

(٢) سدني إي. ميز (١٨٦٣–١٩٣١): ولد في بلدة بلمونت، كاليفورنيا، من أب أسباني المولد وأم إيطالية المولد. تخرج في عام ١٨٨٤ من جامعة كاليفورنيا كلية الهندسة. وبعد عودته إلى الجامعة تخرج في عام ١٨٩٠ من جامعة هارفارد في الفلسفة. حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٨٩٣. في المدة ١٨٩٣ – ١٨٩٤ درس الفلسفة في جامعة شيكاغو. من ١٨٩٤ ولمدة عشرين عاماً شغل مناصب عديدة في جامعة تكساس ليصبح أستاذاً في عام ١٩٠٦، وفي عام ١٩٠٨ رئيساً للجامعة، وفي عام ١٩١٤ أصبح رئيساً لجامعة نيويورك، وفي عام ١٩١٧ عيّنه ويلسون مديراً للجنة التحقيق لدراسة الموقف الدبلوماسي التي من شأنها إتباع نهاية منتصرة للحرب، وكان من ضمن لجنة التفاوض للسلام عام ١٩١٩، للتفاصيل ينظر : En.wikipedia.org.

ورومانيا، وطالبت يوغسلافيا بما وراء نهر الدانوب لضمّها ضمن الحدود الجديدة، فكان كل بقايا دولة المجر الجديدة مركز صغير لنهر الدانوب[١].

كانت أوضاع هنغاريا بهذه الصورة في الوقت الذي كانت تناقَش فيها معاهدة السلام معها، وقد حاول الرئيس ويلسون ومن بعده لانسينغ من التوصل إلى تسوية يمكن من خلاله منح الهنغاريين فرصة لتحقيق مصيرهم في إجراء إستفتاء في المناطق المتنازع عليها، إلاّ أنّ الحلفاء تجاهلوا تلك المطالب، ولاسيّما في قضية الإستفتاء، ففي إقليم روثينيا ناشد السكان المؤتمرين في باريس بأن يسمح لهم للبقاء مع هنغاريا أو الإنضمام إلى دولة تشيكوسلوفاكيا، وطالبوا بتطبيق مبادئ ويلسون وأن يكون هناك إستفتاء شعبي في روثينيا لتحديد مصيرها، إلاّ أنّ مطالبهم لم تتحقَّق وجرى تحديد مصيرها بدون الإستفتاء[٢].

جاءت التسوية النهائية – التي وُضعت في معاهدة تريانون – بإعطاء معظم الأراضي الهنغارية السابقة إلى الدول المجاورة، يوغسلافيا ورومانيا تشيكوسلوفاكيا وحتى النمسا، ونالت يوغسلافيا كرواتيا وجزء من باناث، وأخذت رومانيا بقية باناث وترانسلفانيا وجزءاً من السهل الهنغاري في الغرب، ومنحت النمسا هنغاريا الغربية الألمانية (إقليم بورغنلاند)، وهذه الحالة الوحيدة التي نالت بها إحدى دول الوسط المهزومة أراضٍ إضافية، وخسرت هنغاريا ميناء فيوم على الرغم من توصية اللجنة الأمريكية على ضرورة حصول الهنغاريين على ميناء تجاري لهم، ومنحت تشيكوسلوفاكيا إقليم سلوفاكيا،[٣] وضُمّ إليها إقليم روثينيا بشرط منحها الحكم الذاتي ومجلساً تشريعياً خاصاً به[٤].

قُلّصت الأراضي الهنغارية إلى ٣٥ ألف ميل مربع بعد أن كانت ١٢٥ ألف ميل مربع، وقُلص عدد سكانها إلى ٨ ملايين مجري،[٥] وقد أثرت الخسائر الإقليمية الكبيرة على الأوضاع الإقتصادية في البلاد، لاسيما أنّها أصبحت دولة بلا سواحل بحرية[٦].

---

(1) Charles T. Thompson, op. cit, pp. 274- 275.

(2) Louis Kossuth Birinyi, why the treaty of trianon is void, Michigan, V. L. R, Simmons, 1938, p. 118.

(٣) صباح كريم رياح الفتلاوي، المصدر السابق، ص ٢٧٣.

(٤) ربيع حيدر طاهر الموسوي، المصدر السابق، ص١٢.

(٥) لمزيد من التفاصيل يُنظر: C. A. Marcartney, op. cit, pp. 206-207.

(6) Louis Kossuth birrinyi, op. cit, p. 115.

فرضت المعاهدة أيضا على هنغاريا دفع التعويضات المالية، وأن تتحمل جزءاً من الديون القديمة على النمسا والمجر، وهو ما أوصى به الرئيس ويلسون سابقاً خلال مفاوضات لجنة التعويضات، أن يُدفع منها في ١ أيار ١٩٢١، والباقي يقسّم في ٦٦ قسط نصف سنوي، ويُحدَّد المبلغ الإجمالي عن طريق لجنة التعويضات، واشترطت المعاهدة بأن تقدم هنغاريا الثروة الحيوانية للبلدان المدمَّرة، وتستلم يوغسلافيا من هنغاريا بدون كلفة حصصاً سنويةً من الفحم لمدة خمس سنين.[١] أما الشروط العسكرية، فتقتصر قواتها المسلحة على قوة الخدمة الطويلة لجيش يقدر بـ ٣٥ ألف جندي لاستخدامها حصراً في حفظ النظام الداخلي والدفاع عن الحدود[٢].

---

[1] Encyclopedia Encarta Premium DVD, 2009.
[2] C. A. Marcartney, op. cit, p. 207.

المبحث الرابع

معاهدة سيفر Sevres مع الدولة العثمانية

المبحث الرابع: معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية

سعى الرئيس ويلسون خلال إنعقاد مؤتمر السلام إلى تطبيق بنوده الأربعة عشر في معاهدات السلام جميعها، ومنها مع الدولة العثمانية، وقد طالب الحلفاء بإلغاء الإتفاقيات السرية[١] التي عُقدت فيما بينهم خلال الحرب، والتي لا تتفق بنودها مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وطالب بتطبيق سياسة الباب المفتوح وتكافؤ الفرص لجميع الدول، ودعاها للتخلي عن سياستها الإستعمارية واحترام حقوق سيادة الدول والشعوب في تقرير مصيرها.[٢] مما أدّى إلى نشوب خلاف بين الرئيس ويلسون من جهة والحلفاء من جهة أخرى لتعارض تلك المطالب مع أطماع الحلفاء في المنطقة، لذا اقتُرحت فكرة نظام الإنتداب لإدارة الأقاليم والمناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، على أن يكون هذا الإنتداب تحت إشراف عصبة الأمم[٣].

طرح الحلفاء في محاولة لكسب الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانبهم خلال مناقشات المؤتمر بأن تتولى الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الإنتداب على إسطنبول والمضايق وأرمينيا والأناضول، وقد أبدى الرئيس ويلسون رغبة الولايات المتحدة الأمريكية بتولي الإنتداب على تلك الأقاليم وبحر مرمره وأراضي صغيرة مجاورة للدولة العثمانية، إلاّ أنّه لابد من إستشارة

---

[١] عقدت دول الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى مجموعة من الإتفاقيات السرية بهدف تحديد الإجراءات التي ينبغي إتخاذها ضد دول الوسط في أعقاب الحرب وتقسيم الممتلكات فيما بينهم، ومن أهم هذه الإتفاقيات، إتفاقية القسطنطينية التي عقدت في ١٨ آذار عام ١٩١٥ بين روسيا القيصرية من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى، واتفاقية لندن في ٢٦ نيسان عام ١٩١٥، بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، واتفاقية سايكس- بيكو عُقدت بين فرنسا وبريطانيا العظمى بإشراف روسي لتقسيم أرض العراق وبلاد الشام وفلسطين فيما بينهم، وتمت على شكل مفاوضات سرية خلال المدة من تشرين الثاني عام ١٩١٥ إلى ٩ أيار عام ١٩١٦، وقد تمّ الكشف عنها عن طريق روسيا بعد الثورة البلشفية، وأيضاً إتفاقية سان دي مورين وُقّعت بين إيطاليا وفرنسا وبريطانيا في ٢٦ نيسان عام ١٩١٧، الهدف منها تسوية مصالح الدول الثلاث في الشرق الأوسط وتحقيق التوازن في القوة العسكرية في المنطقة بعد انسحاب قوات روسيا القيصرية (بعد الثورة البلشفية)، للتفاصيل يُنظر: علي نشمي حميدي، المصدر سابق ، ص٤٥-٦٠؛

David Lloyd George, op. cit, VOL. II, pp767-768.

[٢] لقاء جمعه عبد الحسن الطائي، العلاقات التركية – الأمريكية في عهد كمال أتاتورك (١٩٢٣- ١٩٣٨)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (إبن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص٣١-٣٢.

[٣] أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٤، ١٩٧٨، ص٦.

مجلس الشيوخ الأمريكي فيما إذا كان من الملائم أن تقبل الولايات المتحدة الأمريكية إنتداباً أو أكثر في الدولة العثمانية[١].

قبل عودة الرئيس ويلسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأخذ موافقة مجلس الشيوخ حول الإنتداب، ونتيجة للصراع وتضارب المصالح بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم أملاك الدولة العثمانية في الشام وما بين النهرين، إقترح الرئيس ويلسون في ٣ آذار عام ١٩١٩ على المجلس الأعلى إرسال لجنة تحقيق مشتركة للحلفاء إلى مناطق وأراضي الدولة العثمانية السابقة لتحديد رغبات السكان والأخذ برأيهم. وعلى الرغم من الموافقة على الإقتراح، لكن هناك مخاوف منعت فرنسا من تعيين ممثّل لها في اللّجنة، وسحبت بريطانيا ممثلها لتأكدها أنّ التحقيق لن يكون في صالحها، لذا اقتصرت اللجنة على الممثلين الأمريكيَّيْن اللذين سميت اللجنة على إسميهما (لجنة كنك– كران، وهما هنري تشرشل كنج Henry Church King[٢] وتشارلز كران Charles Crane[٣]، فضلاً عن بعض المستشارين[٤].

بدأت اللجنة عملها في ١٠ حزيران ١٩١٩، واستمرت حتى ٢١ تموز ١٩١٩. سافر خلالها أعضاء لجنة كنك – كران من إسطنبول إلى فلسطين ولبنان وسوريا والروافد الجنوبية لتركيا وعمان،[٥] وزارت اللّجنة أربعين مدينة، وأكثر من ثلاث مائة قرية، والتقت أكثر من ألف

---

(1) F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. V, pp.614, 622; Herbert Hoover, op. cit, pp. 225-226.

(٢) هنري تشرشل كنج (١٨٥٨– ١٩٣٤): لاهوتي ومربي أمريكي. وُلد في هيلزديل في ولاية ميشيغان، في أوبرلين. عمل منذ عام ١٨٨٤ أستاذاً في الرياضيات والفلسفة وعلم اللاهوت، وشغل منصب رئيس كلية أوبرلين للمدة ١٩٠٢ –١٩٢٧، وكان مشرفاً على المجلس الوطني للمدة ١٩١٩– ١٩٢١، ورئيساً للمؤسسة التجمعية للتعليم للمدة ١٩٢١ – ١٩٢٧، وله مؤلفات عديدة، منها أخلاق السيد المسيح ١٩١٠، والمسائل الأساسية ١٩١٧، ورؤية الحياة كلها ١٩٢٣، للتفاصيل ينظر: www.encyclopedia2.thefreedictionry.com.

(٣) تشارلز كران (١٨٥٨– ١٩٣٩): صناعي أمريكي وثري. وُلد في شيكاغو، في ولاية الينوى. كانت لديه معرفة تجارية في أوربا الشرقية والشرق الأوسط. شغل منصب نائب رئيس اللجنة المالية في حملة ويلسون الإنتخابية عام ١٩١٢، وقد أدت مساهمته هذه إلى اختياره في اللجنة الدبلوماسية الخاصة عام ١٩١٧، أو لجنة روت إلى روسيا. كان عضواً في الوفد الأمريكي لمؤتمر السلام، ساعد في وقت لاحق بتمويل الإستكشافات الأولى للنفط في السعودية واليمن، وكان له أثر أساسي في كسب إمتياز النفط الأمريكي هناك، وكان سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية في الصين للمدة من أيار عام ١٩٢٠ إلى حزيران عام ١٩٢١، للتفاصيل ينظر:

www.consetvapedia.com

(4) The New York Times, December 3, 1922; Sisley Huddleston, op. cit, p. 104; أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص٦–٧.

(٥) للاطلاع على تفاصيل عمل لجنة كنك – كران، يُنظر:

F. R. U. S, The Paris peace conference, 1919, VOL. XII. Pp. 745-863; علي نشمي حميدي، المصدر السابق، ص ٢٠٤ –٢٤٩.

وخمسمائة وفد من المواطنين، وأفادت اللجنة بأنّ الغالبية العظمى من السكان تفضّل الإستقلال، وعدم اعتراضها على مبدأ الإنتداب ولمدة محددة، شريطة أن يكون تحت وصاية الولايات المتحدة الأمريكية، وإن لم يكن فبريطانيا العظمى، ولكن ليس فرنسا. وفي قضية تقرير المصير الفلسطيني، أوضحت اللجنة أنّ إنشاء دولة يهودية سيكون إنتهاكاً لحق الأهالي الأصليين، وأوصت باستقلالها أو إتحادها مع سوريا، ووجدت أنّ البرنامج الصهيوني لا يتفق مع حق تقرير المصير وحقوق العرب، وأوصت بتحديد الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقد أبدى السكان في سوريا رغبتهم في أن تصبح سوريا مملكة ذات سيادة وأن يكون الأمير الفيصل(١) ملكاً عليه، وأن يكون العراق قطراً واحداً تحت انتداب دولة واحدة، وأن تكون سوريا وفلسطين تحت إنتداب واحد(٢).

وقدمت اللجنة تقريرها للوفد الأمريكي في باريس في ٢٨ آب ١٩١٩، ولم يحظ التقرير بعناية كبيرة بسبب عودة ويلسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية وانشغاله بالقضايا الداخلية، وعدم رغبة مجلس الشيوخ في مزيد من التدخل في الشؤون الأوربية، لذلك لم يناقش التقرير في مؤتمر السلام في باريس إطلاقا، وأحيطت نتائجه بالتكتم(٣).

من جانب آخر، وفي الوقت الذي كانت تعمل فيه لجنة كنك – كراين تحقيقاتها في المنطقة العربية، عاد الرئيس ويلسون إلى الولايات المتحدة الأمريكية في بداية تموز، وعند مناقشة مشروع الإنتداب ظهر إتجاهان: **الأول،** مثّله الديمقراطيون المؤيدون لتولي بلادهم مهمة الإنتداب على بعض مناطق الشرق الأوسط، ومثّل **الإتجاه الثاني،** الجمهوريون الذين رفضوا الإلتزام بسياسة فرض السيادة العلنية للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق عصبة الأمم، لأنّ ذلك يُعد خروجاً

---

(١)الأمير فيصل (١٨٨٣– ١٩٣٣): وُلد في مدينة الطائف، وهو إبن الشريف حسين بن علي أمير مكة، تلقى تعليمه في الإستانة وانتُخب عضواً في مجلس المبعوثان العثماني، كان له أثراً بارزاً إبّان الحرب العالمية الأولى من خلال اتصاله بالجمعيات السرية العربية في المشرق العربي، وكان على رأس الجيش العربي الذي دخل دمشق على إثر انسحاب الجيش العثماني منها، وأقام بمعونة الحركة العربية فيها الحكم العربي الفيصلي إلى أن سقطت دمشق بيد الفرنسيين في معركة ميسلون. مثّل العرب في مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩. وبعد سقوط حكمه في دمشق، أصبح ملكاً على العراق للمدة ١٩٢١– ١٩٣٣، للتفاصيل يُنظر: عبد الوهاب الكيالي، المصدر السابق، ج٤، ص٦٨٠.

(٢) هشام سوادي هاشم السوداني، المصدر السابق، ص ٢٣٢. E. J. Dillon, op. cit, p. 443.

(٣)نكتل عبد الهادي عبد الكريم محمد، موقف الولايات المتحدة من النشاط الصهيوني في فلسطين ١٨٩٧– ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص٦٧.

عن السياسة التقليدية لبلادهم، فضلاً عن تكلفة الإنتداب الباهظة، وتَمكّن أعضاء الحزب الديمقراطي من إقناع المجلس بإرجاء المناقشة لحين وصول تقرير لجنة هاربورد. وكان الرئيس ويلسون قد شكّل في ١ آب ١٩١٩ لجنة برئاسة الجنرال جيمس هاربورد James Harbord[١] لزيارة أرمينيا وتقصّي الوضع هناك وإرسال تقريراً حول رأي الأرمن بالإنتداب الأمريكي عليهم، ومعرفة الأسباب المؤيدة للإنتداب والرافضة له[٢].

قدمت لجنة هاربورد تقريرها في ١٦ تشرين الأول ١٩١٩ إلى وزير الخارجية لانسينغ، أوضحَت فيه نتائج تحرياتها في المنطقة، وناقش التقرير أربعة محاور عن تاريخ الشعب الأرمني والوضع السياسي في الدولة العثمانية، ومقترحات لتنظيم الإدارة فيها، وأوضح التقرير الفائدة التي ستكسبها الولايات المتحدة الأمريكية في حال تولي الإنتداب والمخاطر التي ستؤثر عليها[٣].

بعد دراسة تقرير اللجنة من قبل الكونغرس الأمريكي، رفض الأخير مشروع إنتداب أمريكي على أي جزء من أجزاء الدولة العثمانية، لأنّه يتعارض مع مبدأ مونرو، وأكّدوا بأنّ تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لتركيا والقضية الأرمينية سيمنح الأوربيين فرصة التدخل في نصف الكرة الغربي، بل من الممكن أن يورّطها في حرب مع تركيا وروسيا، مما ينطوي عليه عواقب خطيرة، فضلاً عن الخسائر بالأموال والأنفس. وقد جاء هذا الرفض على الرغم من تأكيد التقرير على رغبة سكان المنطقة بذلك الإنتداب[٤].

---

[١] جيمس هاربورد (١٨٦٦- ١٩٤٧): وُلد في بلمنجتون، الينوى. تخرج من كلية ولاية تكساس الزراعية عام ١٨٨٦، وعمل مدرساً في الكلية لمدة عامين. إنظمّ إلى المشاة في الجيش ١٨٨٩، وبعد عامين كُلّف في سلاح الفرسان. وأصبح في عام ١٩١٧ برتبة عميد بعد توليه منصب رئيس أركان المشاة الأمريكية في فرنسا للمدة ١٩١٧- ١٩١٨، ومدة ثانية بعد أيار ١٩١٩، وبعد الحرب أصبح هاربورد رئيس أركان الجيش الأمريكي ١٩٢١- ١٩٢٢، وفي عام ١٩٢٢ تقاعد من الجيش وأصبح رئيساً لمؤسسة الإذاعة الأمريكية، للتفاصيل ينظر:

www.britannica.com

[٢] سحر عباس خضير، المصدر السابق، ص١١٠- ١١١.

[٣] لمزيد من التفاصيل يُنظر:

James G. Harbord, condition in the near east: Report of the American military mission to Armenia, Washington, Government printing office, 1920, p. 25-28.

[٤] لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي، المصدر السابق، ص٣٢-٣٣؛ David Jayne Hill, op. cit, p. 250.

وجد الحلفاء أنّ رفض مجلس الشيوخ الأمريكي لمعاهدة فرساي والإنتداب سيؤدي إلى تعقيد الأمور أكثر لتنفيذ الإنتداب الأمريكي على مناطق الدولة العثمانية، ولذلك قررت بريطانيا العمل مع فرنسا من أجل التوصل إلى تسوية ممتلكات الدولة العثمانية، وعُقد الإجتماع في لندن بعد أن وصلت القضية العثمانية في مؤتمر باريس إلى طريق مسدود، واتفقوا فيها على أن تكون إسطنبول والمضايق مستقلة عن تركيا، وتدار من قبل لجنة دولية مؤلفة من ممثلي دول الحلفاء. وقد اكتفت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال مراقب لم يشترك في المناقشات، ورفض الرئيس ويلسون دعوة قادة الدول الأوربية بحضوره المؤتمر، واكتفى برد إيضاحي على دعوتهم في ٢٠ آذار عام ١٩٢٠، وقد تضمن الرد تأييده بإبعاد الأتراك من إسطنبول، وأن تُترك القضية موقوفة، إلى أن يصبح في وسع روسيا الإشتراك في المناقشات، ويجب منح أرمينيا مساحة من الأرض، وإعطاءها منفذاً إلى البحر، وقد عارضت المذكرة بأن يكون لأية حكومة مصلحة تتفوق بها في ترقيا أي جزء من البلاد العثمانية، والإبقاء على سياسة الباب المفتوح، مع الإحتفاظ بحق الولايات المتحدة الأمريكية في التسوية من أجل حماية مصالحها[١].

لم يكتفِ الحلفاء بمؤتمر لندن، بل عُقد في مدينة سان ريمو الإيطالية مؤتمراً آخر في المدة ١٥–٢٥ نيسان عام١٩٢٠ لمتابعة مناقشة القضية العثمانية،[٢] وأصدر وزير الخارجية الأمريكي تعليماته إلى سفير روما روبرت جونسون Robert Johnson[٣] لتمثيل بلاده بشكل

---

[١] جريدة الأهرام، السنة ٤٦، العدد ١٣٠٨٧، ٢٩ آذار ١٩٢٠; لقاء جمعة عبد الحسن جبار الطائي، المصدر السابق، ص٣٣.

[٢] عقد المجلس الأعلى للحلفاء مؤتمر سان ريمو ، وكان امتداداً لمؤتمر لندن في شباط ١٩٢٠ الذي بُحثت فيه شروط الحلفاء للسلام مع تركيا ونتج عنه معاهدة سيفر، وجاءت مقررات المؤتمر بوضع سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي ووضع العراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الإنتداب البريطاني، والتزام بريطانيا بتنفيذ ما جاء في تصريح بلفور، منحت بريطانيا فرنسا ٢٥% من إنتاج نفط الموصل، بالمقابل سمحت فرنسا بمد خط أنابيب النفط البريطانية عبر الأراضي الواقعة تحت الإنتداب الفرنسي لتصب في ميناء يقع على البحر الأبيض المتوسط وتحتوي على التسهيلات اللازمة. للتفاصيل يُنظر: أحمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق، ص١٣؛ Encyclopedia Britannica.com

[٣] روبرت جونسون (١٨٥٣– ١٩٣٧): كاتب ودبلوماسي أمريكي. وُلد في واشنطن، تخرج من كلية إيرلهام في أنديانا في سن ١٨، شغل منصب رئيس تحرير مجلة القرن من عام ١٨٧٩–١٩١٣، وفي عام ١٩٢٠ تم تعيينه سفيراً لأمريكا في إيطاليا من قبل الرئيس ويلسون، وبقي فيها حتى عام ١٩٢١، للتفاصيل ينظر: En.wikipedia.org.

غير رسمي بصفة مراقب، وأبلغ الحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في حالة رفض بلادهم الإنتداب نهائياً، فإنّهم سيطلبون من الرئيس ويلسون أن يقوم بمهمة الوسيط في رسم الحدود بين تركيا وأرمينيا في أربع ولايات (طرابزون، ووآن، وأرضروم، وبتليس). وتزامن الطلب مع ازدياد الإتجاه المعارض لفرض الإنتداب الأمريكي على كامل الدولة العثمانية أو على جزء منها في مجلس الشيوخ، وطلب الرئيس ويلسون من مجلس الشيوخ في يوم ٢٤ أيار ١٩٢٠ الموافقة على الإنتداب على أرمينيا، غير ان نتيجة التصويت جاءت في يوم ١ حزيران ١٩٢٠ ضد قرار الإنتداب بأغلبية ٥٢ ضد ٢٣ صوتاً[١].

من جانب آخر وافق الرئيس ويلسون في ١٧ أيار ١٩٢٠على تولي مسؤولية التحكيم في قضية الحدود بين أرمينيا وتركيا، وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠ وضع الرئيس ويلسون الحدود على أساس مجموعة من العوامل الجغرافية والديموغرافيه والعرقية التاريخية، ثم قدّم هذه الحدود إلى مؤتمر السلام في باريس للنظر فيها في عصبة الأمم، ولكنّها ظلّت غير مستقرة، ولاسيما بعد تصاعد حركة المقاومة التركية والإطاحة بالنظام الملكي وإقامة الجمهورية والسيطرة على أرمينيا، ومن ثم أجبروها على التخلي عن كثير من الأراضي التي كانت قد مُنحت للدول الجديدة إثر تحكيم ويلسون، فضلاً عما استولى عليه الإتحاد السوفيتي[٢].

أثارت الإنتصارات التي حققها الوطنيون الأتراك على الفرنسيين قلق دول الحلفاء وممثليها المجتمعين في باريس، فضلاً عن توسيع رقعة الإحتلال اليوناني في غرب الأناضول، ممّا دفعها إلى الإسراع في عقد معاهدة السلام مع الدولة العثمانية. وجاءت معاهدة سيفر التي وقعت في ١٠ أب عام ١٩٢٠ متناقضة مع ما نادى به الرئيس ويلسون أثناء الحرب، فقد قضت المعاهدة بسلخ الولايات العربية عن الدولة العثمانية، وقد أخذت بريطانيا وفرنسا العراق وفلسطين وسوريا،[٣] لتصبح دُوَلاً خاضعة للإنتداب، ونصّت الإتفاقية على وضع البوسفور والدردنيل تحت

---

(1) Richard W. Leopold, the Growth of American foreign policy: A History, New York, Alfred. A. knopf, 1962, p. 384; Herbert Hoover, op. cit, p. 229;

هشام سوادي هاشم السوداني، المصدر السابق، ص٢١٣.

(2) www.wdl.org/ar.

(٣) من الجدير ذكره أنّ مناطق الدولة العثمانية قد وُضعت في نظام الإنتداب على وفق الصنف (A) حيث يتضمن هذا الصنف المناطق التي تمتلك مرحلة من التطور، حيث يمكن أن تخضع للإنتداب المؤقت لتقديم←

إدارة دولية، وإعطاء جزر الدوديكانز لإيطاليا، ومنح أزمير والأقسام الداخلية التابعة لها إستقلالاً ذاتياً، وأن تصبح أرمينيا دولة مستقلة[١].



←المشورة والمساعدة الإدارية من قبل الدولة المنتدبة إلى أن يحين الوقت التي تكون فيه قادرة لتولي مهمة بلادها ويجب أن تكون رغبة هذه المجتمعات اعتباراً رئيساً في إختيار الدولة المنتدبة، للتفاصيل يظر:

Frederick Pollock, the league of nation, London, stevens and sons, limited, 1920, p. 167.

[١]صباح كريم رياح الفتلاوي، المصدر السابق، ص٢٧٤.

الخاتمة

مثّل مؤتمر السلام في باريس نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت لمدة طويلة بعيدة عن التدخل المباشر في أحداث العالم، إستناداً إلى مبدأ مونرو وانشغالها بالهيمنة على القارة الأمريكية ومنع الإستعمار الأوربي من الإستقرار فيها، ومما سبق ذكره توصلنا إلى النتائج الآتية:

- تميزت مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية للسلام في الحرب العالمية الأولى بجانبين، **الأول** بإرسال الوفود إلى أوربا للوساطة بين الدول المتحاربة من أجل التوصل إلى السلام، **والثاني** تقديم مشاريع للسلام في الخطب التي كان يلقيها الرئيس ويلسون في بلاده، وعقد هدنة الحرب ومؤتمر السلام على أساسها.

- عدم تمكن الرئيس ويلسون من تنفيذ بنوده الأربعة عشر الداعية إلى السلام جميعها، لظهور تناقض كبير بين رؤيته لعالم ما بعد الحرب مع رؤية دول الحلفاء، ولاسيما فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية المتأصّلة في معاهدات سرية، التي عُقدت في وقت سابق للمؤتمر، مما دفع الرئيس ويلسون للتنازل عن بعض مبادئه، ولاسيما مبدأ حق تقرير المصير والمعاهدات السرية والحد من التسلح، فضلاً عن ذلك الإختلاف بين أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية عن أهداف ومصالح دول الحلفاء في المنطقة.

- سعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال مناقشات المؤتمر إلى فرض تعويضات مناسبة على الدول المهزومة في الحرب، تتمكن من خلالها جميع الدول المنتصرة والمهزومة من تطوير إقتصادها، حتى تستطيع دفع ما عليها من ديون للولايات المتحدة الأمريكية.

- إصرار الرئيس ويلسون بقوة بأن تكون عصبة الأمم جزءاً متمماً من معاهدة السلام لضمان تأسيسها، آملا بتحقيق السلام الدائم وتجنب الحروب في المستقبل، الأمر الذي جعله يقع في مواجهة معارضة زعماء دول الحلفاء التي كانت تسعى للإبقاء على النظام القديم في أوربا.

- اتبع الرئيس ويلسون سياسة الإنفراد في اتخاذ القرارات المتعلقة بمؤتمر السلام، وعدم إستشارة أعضاء وفده في باريس، أو الأخذ برأي السياسيين في أمريكا. وبدأ بتجاهل الحزب الجمهوري الذي يمتلك الأغلبية في الكونغرس ولم يتشاور معه حول المؤتمر أو

ضم أي عضو من أعضائه في الوفد الأمريكي المشارك في المؤتمر، الأمر الذي أدى إلى نمو الخلاف بينه وبين الحزب، الذي تفاقم في مناقشات ميثاق عصبة الأمم في مؤتمر السلام، فضلاً عن فقدان ثقة المقربين إليه في المؤتمر وبعض أعضاء الحزب الديمقراطي، مما جعل موقفه ضعيفاً أمام المعارضة القوية التي واجهته من مجلس الشيوخ، التي إنتهت بفشله في الحصول على مصادقة الكونغرس على معاهدة السلام ومن ضمنها عصبة الأمم، على الرغم من التوقيع عليها من قبل الوفد الأمريكي برئاسة ويلسون في باريس.

- أثّر ابتعاد الرئيس ويلسون عن مؤتمر السلام، ورفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على معاهدة فرساي، في إضعاف موقف الولايات المتحدة الأمريكية في اتخاذ القرارات، أو المعارضة عليها في مناقشات المؤتمر لوضع معاهدات السلام لبقية الدول المهزومة في الحرب، لدرجة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإبعاد وفدها من مناقشات المؤتمر في بعض جلساته.

- نتيجة للتباين العرقي والإقتصادي والإقليمي الذي تميزت به منطقة وسط أوربا والدولة العثمانية، وتضارب مصالح دول الحلفاء فيها، فضلاً عن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية – ولاسيما بتطبيق سياسة الباب المفتوح – اضطر الوفد الأمريكي في المؤتمر للتنازل عن بعض مبادئ ويلسون الأربعة عشر من أجل التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف.

الملاحق



ملحق رقم (١)

Quoted In: (Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.)



ملحق رقم (٢)

Quoted In: (Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.)



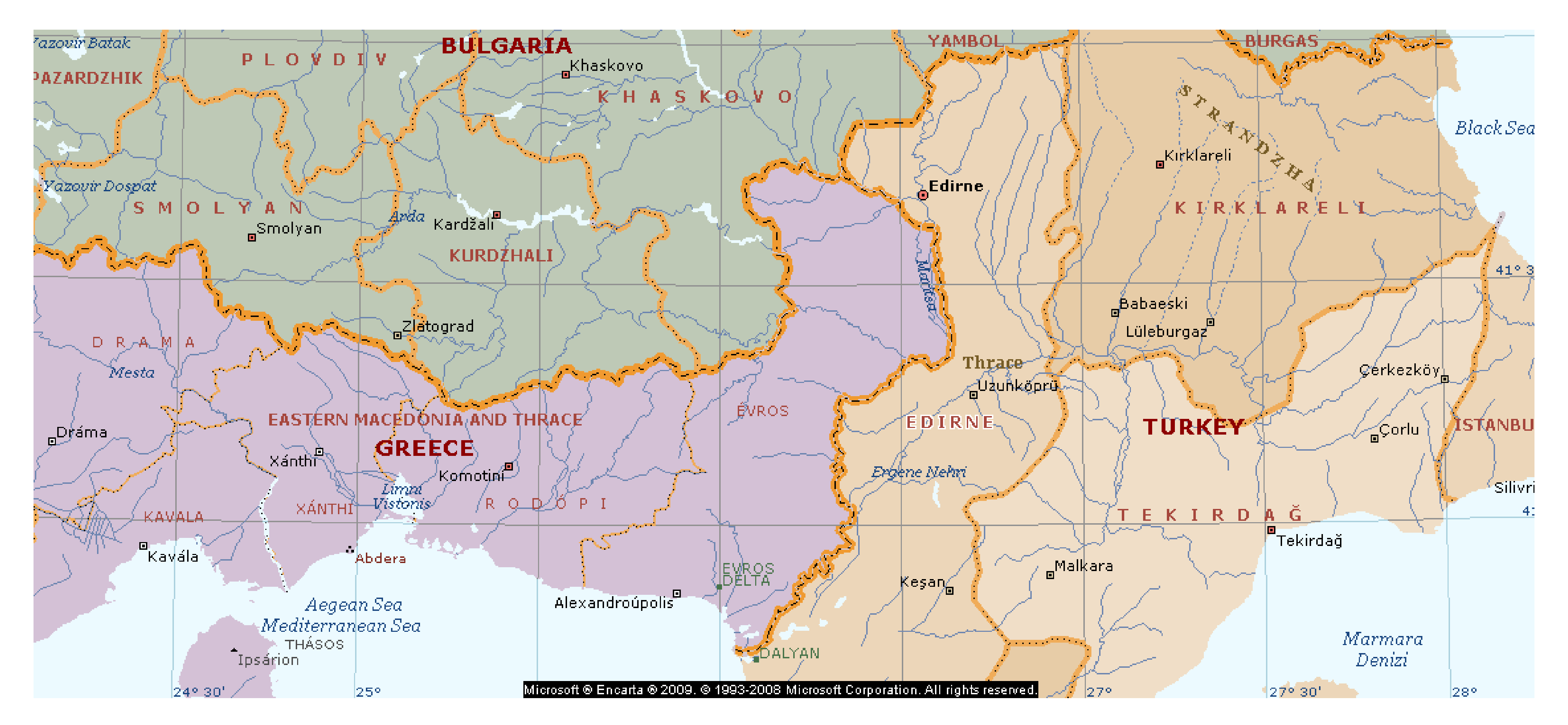
ملحق رقم (٣)

Quoted In: (Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.)



ملحق رقم (٤)

Quoted In: (Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.)



ملحق رقم (٥)

Quoted In: (Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.)

المصادر

أولاً: الوثائق الأمريكية المنشورة:

Foreign Relations of the United States

1) -------------------, 1914, (Washington, 1928)
2) ------------------, 1919, (Washington, 1934)
3) ------,1919,The Paris peace conference, VOL. II, (Washington, 1942)
4) ---, Vol. III, (Washington, 1943)
5) --, VOL. IV, (Washington, 1943)
6) ---, VOL. V, (Washington, 1946)
7) --, VOL. VI, (Washington, 1946)
8) --, VOL. VII, (Washington, 1946)
9) ---, VOL. VIII, (Washington, 1946)
10) --, VOL. XII, (Washington, 1947)

ثانياً: الرسائل والأطاريح:

١) أسماء صلاح الدين الفخري، العلاقات الصينية– اليابانية ١٨٩٤– ١٩٣٩، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٢) ربيع حيدر طاهر الموسوي، ألازمه التشيكوسلوفاكية ١٩٣٨– ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد،٢٠٠١.

٣) سحر عباس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا ١٩١٧- ١٩٢٣، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٤) صفاء كريم العزاوي، السياسة الأمريكية تجاه الصين (١٨٩٥- ١٩٣١)، أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، جامعة ألمستنصريه، ٢٠٠٥.

٥) علي نشمي حميدي، مؤتمر الصلح في باريس والمشرق العربي ١٩١٩- ١٩٢٠، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٦) لقاء جمعه عبد الحسن الطائي، العلاقات التركية – الأمريكية في عهد كمال أتاتورك (١٩٢٣- ١٩٣٨)، أطروحة دكتوراه، كليه التربية (ابن الرشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.

٧) نكتل عبد الهادي عبد الكريم محمد، موقف الولايات المتحدة من النشاط الصهيوني في فلسطين ١٨٩٧- ١٩٣٩، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

٨) هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الأمريكية- العثمانية ١٩٠٨- ١٩٢٠، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٢.

ثالثا: الموسوعات:

١-الأجنبية:

1) Academic American Encyclopedia, New Jersey, Arete Publishing Company, 1981.

2) Encyclopedia Britannica,Chicago, Encyclopedia Britannica Inc, 1979.

3) Encyclopedia Encarta Premium DVD 2009.

4) New Universal Encyclopedia, London, the Education book company, 1980.

5) The New Encyclopedia Britannic, Chicago, Jacob E. Safra, Chairman the Board, 2007.

6) The World Book Encyclopedia, Chicago, Subsidiary of the Scott and fetzer company, 1982.

٢ – العربية:

١) عبـد الوهـاب الكيـالي، موسـوعة السياسـة، بيـروت، المؤسسـة العربيـة للدراسـات والنشر، ١٩٧٣.

٢) محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، بيروت، دار نهضة لبنان للطبع والنشر، ١٩٨٨.

رابعا: الكتب:

١ –الأجنبية الوثائقية:

1) Albert Bushnell Hart, Selected Addresses and Public Papers of Woodrow Wilson , New York, Boni and liveright. Inc, 1918.

2) C. A. Kluyver, Documents on the League of Nations, Leiden, A. W. Sijthoff 's uitgeversmaatschappij, 1920.

3) David Hunter Miller, My Diary at the conference of Paris with Documents, Appeal printing company, , 1924, VOL. IV.

4) Edward Mendel House, The Intimate papers of colonel House into the world war, arranged as a narrative by Charles Seymour, Boston and New York, Houghton Mifflin company, 1928,VOL. I,.

5) Ray stannard Baker, Woodrow Wilson and World Settlement, London and New York, Doubleday. page and co, 1923, VOL. I.

6) Woodrow Wilson, Guarantees of peace, New York and London, Harper and Brother publisher, 1919.

٢ – المراجع الأجنبية:

1) A. L. Kennedy, Old Diplomacy and New 1876- 1922 from Salisbury to Lloyd George, London, Johan Murray, 1922.

2) Alan Brinkley, American History a survey, New York, McGraw-Hill Higher, 2002.

3) Alexander L. George, Juliette L. George, Woodrow Wilson and colonel House, New York, Courier Dover Publications, 1964.

4) Alfred Zimmern, The League of Nations and the Rule of law 1918-1935, London, Macmillan and co limited, 1936.

5) Andre Tardieu, The Truth about the Treaty, Indianapolis, Bobbs - Merril,1921.

6) Arthur D. Howden, The Real colonel House, New York, George H. Doran company, 1918.

7) Arthur Pearson Scott, An introduction to the peace Treaties, Chicago, The university of Chicago press, 1921.

8) Austin J. App, The Sudeten–German tragedy, Maryland, Boniface press,1979.

9) Axel Oxenstiern, The Pomp of Power, New York, George H. Doran company, 1922.

10) Bernard M. Baruch, The Making of the Reparation and Economic sections of treaty, New York and London, Harper and Brothers publishers, 1920.

11) Boris L. Brasol, The world at the cross Roads, Boston, small, Maynard and company, 1921.

12) C. A. Macartney , Hungary A short History, Edinburgh, the university press, 1962.

13) Carlton J. H. Hayes, A Brief History of the great war, New York, The Macmillan company, 1920.

14) Charles F. Horne, Walter F. Austin, The great events of the great war, New York, The national alumni-out of copyright, 1923, VOL. VI.

15) Charles Homer Haskins, Robert Howard Lord, Some problems of the peace conference, London, oxford university press, 1920.

16) Charles Seymour, Woodrow Wilson and the world war, New Haven, Yale university press, 1921.

17) Charles T. Thompson, The peace conference Day by Day, New York, Brentano's, 1920.

18) David Jayne Hill, American world policies, New York, George H. Doran company, 1920.

19) David Lloyd George, The Truth about the peace treaties, London, Victor Gollancz LTD,1938.

20) Dived Hunter Miller, The Making of the league of Nations, in: American delegates, What really Happened at Paris, New York, Charles Scribner's sons, 1921.

21) E. F. Benson, The White Eagle of Poland, New York, George H. Doran company, 1919.

22) E. J. Dillon, The inside story of the peace conference, New York and London, Harper and Brothers publishers, 1920.

23) Ernest W. Young, The Wilson Administration and the great war, Boston,Richard. G. Badger, 1922.

24) Far Eastern Political Science, China at the peace conference, Canton- China, Diplomatic association, 1919.

25) Francesco Nitti, The Wreck of Europe, Indianapolis, The BoBBs-Merrill company publishers, 1922.

26) Frederick Pollock, the league of nation, London, stevens and sons, Limited, 1920.

27) George Creel, The war, The world and Wilson, New York and London, Harper and Brother publishers,1920.

28) George Macanlay Trerelyan, British in the Nineteenth century and after (1789- 1919), London, Green and co, 1948.

29) H. W. V. Temperly, A History of the peace conference of Paris, London, Henry frowde and Hodder and Stoughton, 1920.

30) Harry Hansen, The Adventures of the Fourteen points, New York, The century co, 1919.

31) Herbert Hoover, The Ordeal of Woodrow Wilson, New York, McGraw- Hill Book company, 1958.

32) J. A. Hobson, The Economic of Reparation, London, George Allen and unwin, 1921.

33) James Brown Scott, President Wilson's foreign policy, New York, Oxford university press, 1918.

34) James G. Harbord, condition in the near east: Report of the American military mission to Armenia, Washington, Government printing office, 1920.

35) James West Davidson, John E. Batchelor, Mark H. Lytle,The united states A History of the Republic, ed5, New Jersey, pearson prentice Hall, 1990,VOL.II.

36) John C. Mahon, The United States and world peace, New York, Adcraft service co., 1920.

37) John Farwell Moors, The great Issue, Boston, Marshall Jones company, 1919.

38) John Foster Bass, The peace Tangle, New York, The Macmillan company, 1920.

39) John Maynard Keynes, The Economic consequences of the peace, New York, Harcourt, Brace and Howe, 1920.

40) Joyce E. Salisbury, Dennis Sherman, The west in the world, ed 2, New York, McGraw-Hill, 2004.

41) K. K. Kawakami, Japan and world peace, New York, the Macmillan company, 1919.

42) Lars P. Nelson, President Wilson, the world peace – marker, Stockholm,P. A. Norstedt and soner, 1919.

43) Louis Kossuth Birinyi, why the treaty of trianon is void, Michigan, V. L. R, Simmons, 1938.

44) Louis W. Pratt, A History of united states foreign policy, 2ed, New Jersey, Prentice- Hall, 1965.

45) Lyman P. Powell, Fred B. Hodgins, American and the league of Nations, New York, Rand Mcnally and company, 1919.

46) R. R. Palmer, Joel Colton, Lloyd Krmer, A History of the modern world since 1815, New York, McGraw- Higher Education, 1984.

47) Ray Stannard Baker, What Wilson did at Paris, New York, DouBleday, page and company, 1920.

48) Richard W. Leopold, The Growth of American foreign policy: A History, New York, Alfred. A. knopf, 1962.

49) Robert Lansing, The Big Four and others of the peace Conference, New York, Houghton Mifflin Company, 1921.

50) -----------------, The peace Negotiations, New York, Houghton Mifflin company, 1921.

51) Sidney Edward Mezes, preparations for peace, in: American delegates, What Really Happened at Paris, New York, Charles Scribner's sons, 1921.

52) Sisley Huddleston, Peace - Making at Paris, London, T. Fisher unwin, 1919.

53) Walther Schucking, The International union of the Hague conference, London and New York, the clarendon press, 1918.

54) Warren Hills, Lex Talionis: An Analysis of the Forces Whose Resultant Produced the treaty of Versailles, Baltimore, fleet-McGinley, 1922.

55) Willard Waller, War in the twentieth century, New York, The Dryden press, 1940.

56) William E. Dodd, Woodrow Wilson and his work, New York, Doubleday, page and company, 1922.

57) Wilson Harris,The peace in the Making, New York, E. P. Dutton and Company, 1920.

٣-الكتب الفرنسية:

1) Dauiel Halevy, Le President Wilson, Paris, Payot and C, 1918.

2) Gabriel Terrail, Le Combat des trios, Paris, Libraries Ollendorff, 1922.

الكتب العربية والمعرّبة:

١) أ. ج. ب.تيلور، الصراع على السيادة في أوربا ١٨٤٨- ١٩١٨، ترجمة: فاضل جنكر، بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩.

٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٧٨.

٣) الآن نيفينز، هنري ستيل كوماجر، موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: محمد بدر الدين خليل، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٠.

٤) براين بوند، الحرب والمجتمع في أوربا ١٨٧٠- ١٩٧٠، ترجمة: سمير عبد الرحيم ألجلبي، بغداد، دار المأمون للترجمة والنشر، ١٩٨٨.

٥) بييررونوفن، تاريخ القرن العشرين، تعريب: نور الدين حاطوم، بيروت، دار الفكر العربي، ١٩٦٩.

٦) ـــ، جان بانيت دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، ط٢، بيروت- باريس، منشورات البحر المتوسط و عويدات ، ١٩٨٢.

٧) تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، بيروت، مكتبة أطلس،١٩٦٦.

٨) حسن علي سبتي الفتلاوي، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى ونتائجها ١٩١٤- ١٩٢١، بغداد، ٢٠٠٢.

٩) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، القاهرة، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ٢٠٠٦.

١٠) ربيع حيدر طاهر الموسوي، التاريخ السياسي للدول الأوربية الكبرى بين الحربين، النجف الأشرف، مطبعة الولاية، د.ت.

١١) روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣، ج٢.

١٢) ستيفن فنست بنية، أمريكا، ترجمة: عبد العزيز عبد المجيد، مكتب الولايات المتحدة للاستعلامات، القاهرة، ١٩٤٥.

١٣) شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، تاريخ أوربا من النهضة إلى الحرب الباردة، القاهرة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٠.

١٤) عبد العزيز سليمان نوار و محمود محمد جمال الدين، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٩.

١٥) عبد الفتاح حسن أبو علية، تاريخ الأمريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الأمريكية، الرياض، دار المريخ للنشر، ١٩٨٧.

١٦) عماد هادي عبد علي الحجيمي، التسلح الألماني ١٩٣٣ – ١٩٣٩، النجف الأشرف، التميمي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

١٧) ـــ، التطورات السياسية في منطقة البلقان ١٩٣٠- ١٩٣٩، بيروت- النجف الأشرف، أنوار الغدير للطباعة، ٢٠١٠.

١٨) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر ١٨١٥- ١٩١٩، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

١٩) كمال مظهر احمد، أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط، بغداد، دار الحرية، ١٩٧٨.

٢٠) مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب: حسين حيدر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ٢٠٠٦.

٢١) ممدوح نصار، احمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي، العلاقات السياسية بين الدول الكبرى (١٨١٥- ١٩٩١)، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٣.

٢٢) ميشال موردانت، أمريكا المستبدة، الولايات المتحدة وسياسة السيطرة على العالم، ترجمة: حامد فرزات، منشورات اتحاد العرب، ٢٠٠١.

٢٣) ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في التاريخ الأمريكي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٨.

٢٤) نيل م. هايمان، الحرب العالمية الأولى، ترجمة: حسن عويضة، أبو ظبي، هيأة أبو ظبي للسياحة والثقافة، ٢٠١١.

خامساً:البحوث والدراسات:

٣) الأجنبية:

1) Constantine Stephauve, The question of Thrace, (The Journal of International Relations, VOL. X, No.3 "Jan, 1920").

2) George Curry, Woodrow Wilson, Jan Smuts, and the Versailles settlement, The American historical review, VOL. 60, No.4, (Jul 1. 1961).

3) Marc Trachtenbrg, Reparation at the Paris peace conference, (The Journal of modern History), VOL. V, Issue.I, (Mar, 1919).

4) Robert Higgs, Who Was Edward M. House, August 13, 2008.

5) Thomas Boghrdt, The Zimmerman telegram: Diplomacy intelligence and the American Entry in to the world war I, the Bmw center for German and European studies George own university, 2003.

٤) العربية:

١) جاسم محمد هادي، جمعة خليفة كنج، التناقضات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى وتسويات الصلح في عام ١٩١٩، دراسات في التاريخ الحديث (مجلة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠١٠.

٢) صباح كريم رياح الفتلاوي، إيمان نصيف جاسم، مقررات مؤتمر الصلح للإمبراطورية الألمانية في عام ١٩١٩، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد ٦، ٢٠٠٧.

٣) وائل إبراهيم الدسوقي، الحرب العالمية الأولى ١٩١٤– ١٩١٨ الأزمات الممهدة، التطورات والنتائج، المقتطف المصري التاريخية (مجلة الكترونية)، العدد الأول، ٢٠٠٩.

سادساً: الدوريات:

٣) الأجنبية:

- The New York Times.

٤) العربية:

- جريدة الأهرام اليومية

سابعا. شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

1) www.encyclopediabritannica.com.

2) www.firstworldwar.com.

3) www.independent.org.

4) www.ioc.gov.

5) www.jstor.org.

6) www.wdl.org.

7) www.wikipedia.org.

Abstract

This study includes an introduction, four chapters and a conclusion. The introduction presents a general view of the thesis while the conclusion covers the outlines of the United States role in peace conference and its attitudes towards the conference issues.

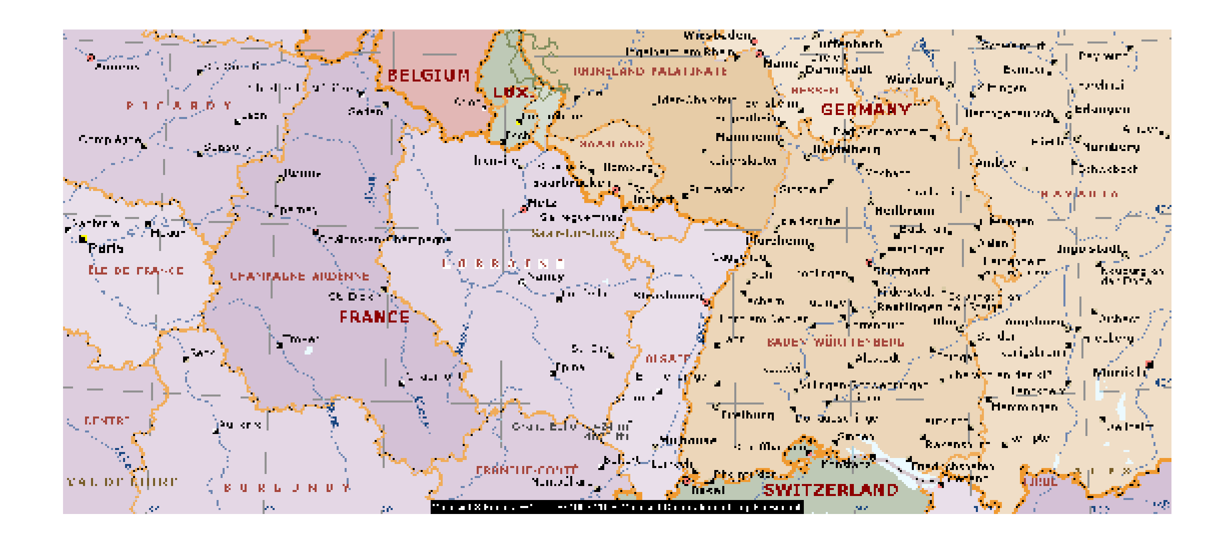
The first chapter deals with the attitude of the United States by adopting impartiality policy, at the beginning, then participating in the war 1917 and the consequents of such attitudes as well as its peace initiatives during war as an attempt to achieve peace in Europe. By these attempts the Unites States set the main conditions to end war and convene peace conference. Moreover the Unites States was ready to this conference by forming the economic and regional committees to accompany the delegation, define its member and clarify the idea of convene the conference.

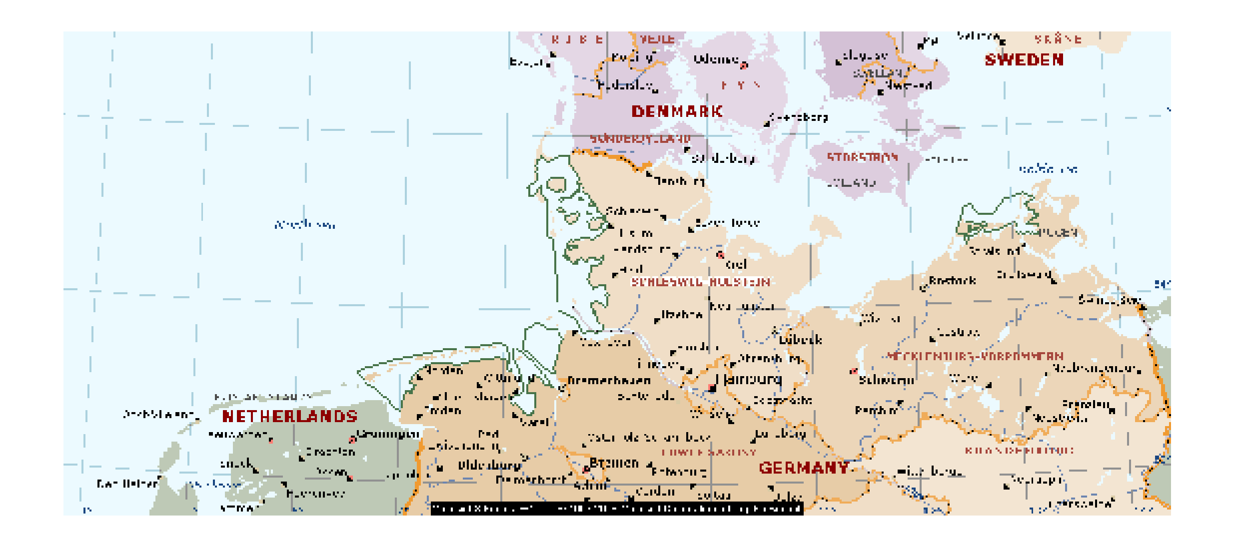
In the second chapter the researcher exhibits the role of the Unites States of America in drafting the articles of Versailles treaty with Germany especially the issue of indemnities, the fate of the German colonies, drawing the boundaries of Germany with the adjacent countries and arming issue.

The American role in drafting the project of the United Nations League had been discussed in the third chapter in addition to other subjects such as the attempt of President Wilson to make it a part of the peace treaty, the sages of amending the League Charter, facing the Senate Congress rejection to Versailles treaty and the League Charter.

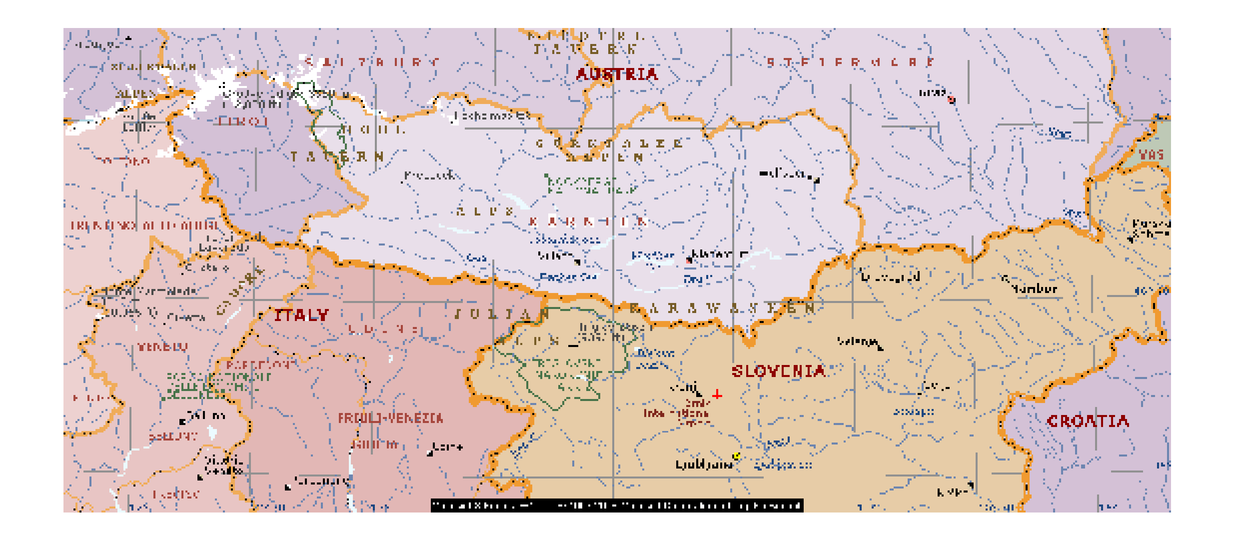
The fourth chapter is devoted to the role of the Unites States of America in discussing the peace treaty with Austria, Bulgaria, Hungary and the Ottoman state especially in the issues where the role of the Unites States had magnified where it faced so many difficulties to apply the fourteen principles of Wilson due to the area statue on the geographic, ethnographic, economic and political levels and the contrast benefits between the Unites States and the alliance countries.

Throughout the conference discussions a great contrast had appeared between the vision of the Unites States to the post war world with the vision of the alliance as well as the difference between the aims and benefits of the two parties which reflect negatively on the conference results represented by peace treaties.


BELGIUM
LUX.
GERMANY
FRANCE
SWITZERLAND
Paris



DENMARK
SWEDEN
NETHERLANDS
GERMANY
SCHLESWIG-HOLSTEIN
Odense
Hamburg
Bremen
Bremerhaven
Lübeck
Kiel
Rostock
Schwerin
Groningen
Oldenburg

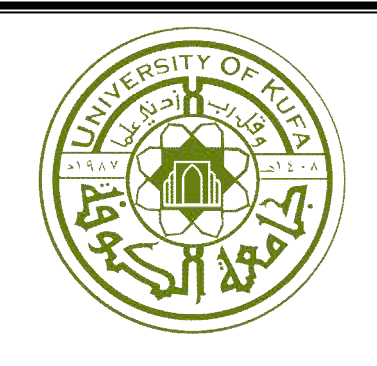

AUSTRIA
ITALY
SLOVENIA
CROATIA
FRIULI-VENEZIA
KARAWANKEN
JULIAN
Ljubljana
Maribor
Tolmezzo



ROMANIA
BULGARIA
Bucharest
CĂLĂRAȘI
CONSTANȚA
Constanța
Dobruja
Mangalia
Dobrich
RAZGRAD
SHUMEN
VARNA
Black Sea



BULGARIA
GREECE
TURKEY
EASTERN MACEDONIA AND THRACE
KIRKLARELI
ISTANBUL



Ministry of Higher Education
And Scientific Research
University of kufa
College of Arts
Department of History

The Role of the United States of America in the Peace conference (1919- 1921)

A thesis

Submitted to the council of the College of Arts/ University of Kufa

By:

Ruqayya Wali Hussain Al-Barkkawi

As a partial fulfillment of the Requirements for the M. A. Degree in Modern and contemporary History.

Supervised by:

Assit. Pro. Dr.

Rabee Haider Taher Al-Mousawi

1435 A. H. 2014 A. D.